الجمهـورية الجزائرية الديمقـراطية الشعبيـة
وزارة التعليم العـالي و البحـث العلمـي
جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة –
كـلية العلـوم الاقتصـادية و التجـارية و علـوم التسييـر
قســم : العلوم تجارية

المـــوضـــوع

انعكاس الشراكة الأورو-جزائرية على التجارة الخارجية الجزائرية (2016-2005)

مذكـرة مقدمـة كجـزء من متطلبات نيل شهـادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: تجارة دولية

إعداد الطـالـب:
➢ حليمة هيشر

الأستاذ المشرف:
➢ عديسة شهرة

رقـم التسجيل:	2017.....
تـاريخ الإيداع	.....

السنة الجامعية :2016-2017

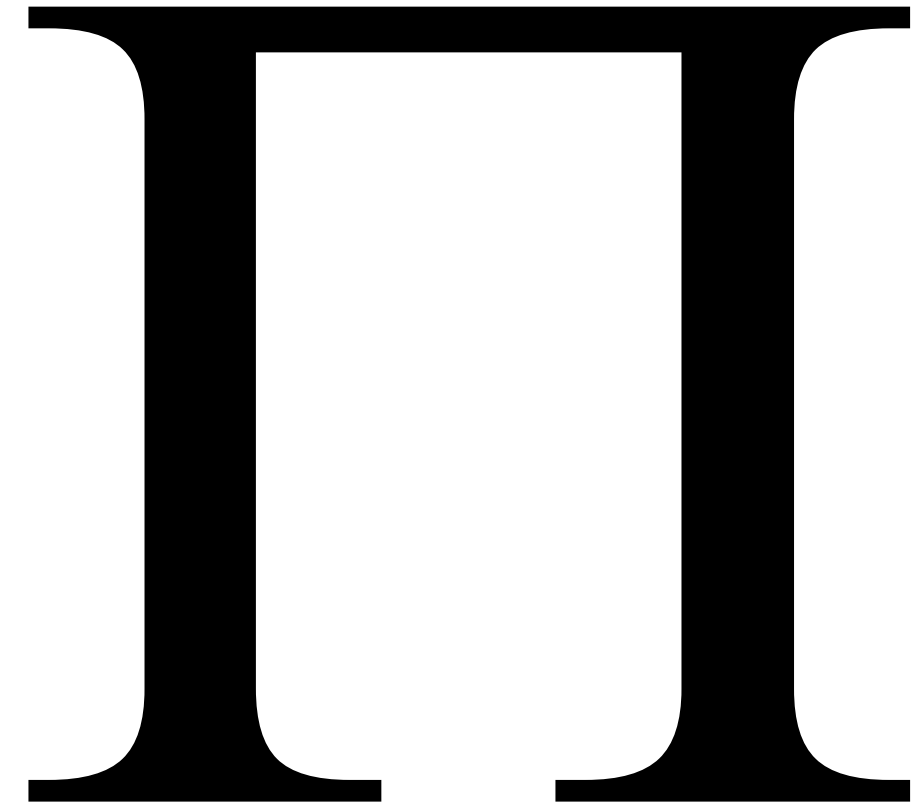

شكر وتقدير

أشكر الله تعالى الذي كان لي السند والعون في مشواري الدراسي .

أتقدم بجزيل الشكر لأستاذتي عديسة شهرة التي لم تبخل علي بنصائحها وتوجيهاتها القيمة التي أفادتني بها طيلة فترة انجاز هذا العمل.

وأتقدم بالشكر لجميع أساتذتي الكرام الذين رافقوني طوال فترة دراستي للماستر

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة ، وعلى تقديم جملة من الملاحظات والانتقادات التي ستنير دربنا العلمي وأحييهم تحية قدر وعرفان.

كما لا يفوتوني أن أنوه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد مساعدة مادية أو معنوية كي أنجز هذا العمل في ظروف حسنة.

ونحمد الله الذي وفقنا لهذا وما كنا لنوفق لولاه وحده.

الإهــداء

إلى التي كانت لي الضياء والنور في دربي ومشواري

الدراسي ،إلى أمي العزيزة نسأل الله لها الجنة.

إلى أبي العزيز الله يشفيه ويعافيه.

إلى إخوتي وأخواتي سندي وملجئي في أفراحي وأحزاني.

إلى أساتذتي الكرام أتمنى لهم المزيد من العطاء والتوفيق.

إلى زميلاتي و زملائي الطلبة.

إلى كل من قدم لي المساعدة من قريب أو بعيد.

إلى كل طالب علم ومعرفة.

إلى هؤلاء أهدي مجهود هذا العمل المتواضع.

ملخص:

إن تقديم الاتحاد الأوروبي لهذا المشروع قد أكد ضرورة التحليل الجيد له ، إذ أن الجزائر كغيرها من الدول المتوسطية قد حاولت التأقلم مع متطلباته قدر المستطاع ، لذا فقد جاءت هذه الدراسة للبحث في تطور التعاون الاقتصادي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مع تسليط الضوء على اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية ، وتحليل طبيعة وحجم التأثير المحتمل له على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر ومنه نهدف من خلال هاته الدراسة إلى تحديد الجوانب السلبية والايجابية لهذا الاتفاق على قطاع التجارة الخارجية الجزائرية والوصول إلى سبل للتخفيف من سلبيات الشراكة على قطاع التجارة الخارجية .

الكلمات المفتاحية : الشراكة الأورومتوسطية – الجزائرية، القطاع ، التجارة الخارجية الجزائرية .

Résume :

La proposition de ce projet par l'union européenne , a confirmé la nécessité d'une analyse exacte , d'autant que l'Algérie , comme d'autres pays méditerranéens a essayé de s'adapter aux plus possible aux exigences , pour chercher le développement de la coopération économique entre l'Algérie et l'union européenne , en soulignant l'accord de partenariat et d'analyser la nature et la taille de l'impact potentiel de son secteur du commerce international en Algérie , Grace au dossier de ce secteur en identifier les impacts et négatifs du présent accord sur les aspects du secteur du commerce extérieur , et l'accès a un moyen d'atténuer les aspects négatifs du partenariat sur le secteur du commerce extérieur algérien .

Mots clés :

Partenariat-euro méditerranéen-algérien, secteur, commerce extérieur Algérie.

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
كلمة شكر وتقدير	I
الإهداء	II
ملخص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
المقدمة	أ-ز
الفصل الأول: الاتحاد الأوروبي كنموذج للتكامل الاقتصادي	
المبحث الأول : ماهية التكامل الاقتصادي	10
المطلب الأول : تعريف التكامل الاقتصادي ومداخله	10
الفرع الأول : تعريف التكامل الاقتصادي	10
الفرع الثاني: مداخل التكامل الاقتصادي	10-12
المطلب الثاني : مراحل التكامل الاقتصادي	12
الفرع الأول : منطقة التجارة التفضيلية	13
الفرع الثاني : منطقة التجارة الحرة	13
الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي	13
الفرع الرابع : السوق المشتركة	14
الفرع الخامس : الوحدة الاقتصادية	14-15
الفرع السادس: الاتحاد النقدي	15
الفرع السابع: الاتحاد الاقتصادي التام	15
المطلب الثالث : مزايا ومعوقات التكامل الاقتصادي	15
الفرع الأول : مزايا التكامل الاقتصادي	16
الفرع الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي	16-17
المبحث الثاني: تطور الاتحاد الأوروبي	17
المطلب الأول: من فكرة إلى اتحاد أوروبي	17-18
الفرع الأول : من فكرة إلى اتحاد نقدي	18-19
الفرع الثاني: اتفاقية ماستريخت	19-20
المطلب الثاني : هيئات وأنشطة الاتحاد الأوروبي	20

الفرع الأول : هيئات الاتحاد الأوروبي	21-20
الفرع الثاني : أنشطة الاتحاد الأوروبي	22-21
المطلب الثالث : واقع الاتحاد الأوروبي	22
الفرع الأول: توسع الاتحاد الأوروبي	24-22
الفرع الثاني: مكانة الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي والتجارة الخارجية	26-24
المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية	26
المطلب الأول : مفهوم الديون السيادية والأزمة اليونانية	26
الفرع الأول : تعريف الديون السيادية	27-26
الفرع الثاني : مظاهر الأزمة المالية اليونانية	28-27
الفرع الثالث : أسباب الأزمة اليونانية	30-29
المطلب الثاني : انعكاس الأزمة اليونانية على الاتحاد الأوروبي والآليات المتعامل بها	30
الفرع الأول : انعكاس الأزمة اليونانية على الاتحاد الأوروبي	31-30
الفرع الثاني : الاقتراحات الاحتوائية للأزمة اليونانية	33-31
الفرع الثالث: طرق علاج أزمة الديون السيادية	34
المطلب الثالث : قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي	34
الفرع الأول : أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي	35-34
الفرع الثاني : انعكاس خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي	36-35
خلاصة الفصل الأول	37
الفصل الثاني : الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية-الجزائرية	
المبحث الأول : الإستراتيجية الجديدة الأورو-متوسطية وإعلان برشلونة	40
المطلب الأول :الشراكة الأورو-متوسطية وإعلان برشلونة	40
الفرع الأول : مشروع الشراكة الأورو-متوسطية	40
الفرع الثاني : محتوى إعلان برشلونة	41-40
الفرع الثالث : التعاون الاقتصادي والمالي	42-41
المطلب الثاني : أهداف الشراكة الأورو-متوسطية وأهم مشاريعها	43-42
الفرع الأول : أهداف الاتحاد الأوروبي	43
الفرع الثاني : أهداف الدول الشريكة	44
الفرع الثالث : أهم مشاريع الشراكة الأورو-متوسطية	45-44
المطلب الثالث : انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية	47-45
الفرع الأول: انعكاسات التحرر التجاري	47

الفرع الثاني:انعكاسات التعاون الاقتصادي على اقتصاديات الدول المتوسطية الشريكة	47-49
الفرع الثالث:انعكاسات التعاون المالي على اقتصاديات الدول المتوسطية الشريكة	49
المبحث الثاني : مشروع الشراكة الأورو-جزائرية	49-50
المطلب الأول : علاقة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي	50
الفرع الأول : تطور العلاقات بين الجزائر ودول المجموعة الأوروبية	50
الفرع الثاني : مضمون الشراكة الأورو-جزائرية	50-51
المطلب الثاني : تقييم نتائج اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية	52-53
الفرع الأول : سلبيات وايجابيات الشراكة الأورو-جزائرية	54
الفرع الثاني : تقييم اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية	54-55
المبحث الثالث : تحليل الجانب المالي للشراكة الأورو-جزائرية	55-56
المطلب الأول : آلية تمويل الشراكة الأورو-متوسطية	57
الفرع الأول : برنامج ميدا	57
الفرع الثاني : البنك الأوروبي للاستثمار	57-58
الفرع الثالث : السياسة الأوروبية للجوار والشراكة	58-62
المطلب الثاني : آليات تمويل الشراكة الأورو-جزائرية	62-63
الفرع الأول : برنامج ميدا الموجه للجزائر	63
الفرع الثاني : البنك الأوروبي للاستثمار الموجه للجزائر	63-66
الفرع الثالث : سياسة الجوار الأوروبية في الجزائر	67-69
خلاصة الفصل الثاني	70
الفصل الثالث: آثار الشراكة الأورو-جزائرية على التجارة الخارجية الجزائرية	
المبحث الأول : واقع التجارة الخارجية الجزائرية	73
المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية الجزائرية	73
الفرع الأول : تعريف التجارة الخارجية	73-74
الفرع الثاني : أهمية التجارة الخارجية	74-75
الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	75-76
المطلب الثاني : السياسة التجارية الخارجية	76
الفرع الأول : الوسائل السعرية	76-78
الفرع الثاني : الوسائل الكمية	78-79
الفرع الثالث : الوسائل التنظيمية	79-80
المطلب الثالث : تطور التجارة الخارجية الجزائرية(من الاقتصاد المخطط إلى التحرير)	80

الفرع الأول : تطور التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الاقتصاد المخطط	80-86
الفرع الثاني : تحرير التجارة الخارجية	86-88
المبحث الثاني : تحليل وضعية التجارة الخارجية في الجزائر (2005-2016)	88
المطلب الأول : وضعية التجارة الخارجية الجزائرية في العالم	89
الفرع الأول: علاقة الجزائر مع التكتلات الاقتصادية	89
الفرع الثاني : شركاء الجزائر التجاريين	89-91
المطلب الثاني: تحليل واقع الميزان التجاري الجزائري (2005-2016)	92
الفرع الأول : مفهوم الأزمات السعرية وآثارها على توازن السوق النفط	92-94
الفرع الثاني : تطور صادرات وواردات الجزائر	94-95
الفرع الثالث : تحليل وضعية الميزان التجاري خلال الفتر(2005-2016)	95-96
المبحث الثالث : آفاق وانعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على التجارة الخارجية	96
المطلب الأول :آثار وسياسات الوردات الجزائرية على الاقتصاد الوطني	96
الفرع الأول : الملامح الإستراتيجية لتطوير التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	97
الفرع الثاني : آثار الشراكة الأورو-جزائرية على زيادة الاستيراد	97-98
الفرع الثالث : السياسات المتخذة للتخفيف من الواردات الجزائرية	98-99
المطلب الثاني : آفاق الشراكة الأورو-جزائرية	99
الفرع الأول : الاستراتيجيات المرافقة لنجاح اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية	100
الفرع الثاني : مستجدات الشراكة الأورو- جزائرية	101
خلاصة الفصل الثالث	102
المراجع	113
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	تسمية الجدول	الصفحة
1-1	حجم المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي لسنة 2015	23-22
2-1	الناتج المحلي الإجمالي ومساهمته في الناتج الإجمالي العالمين	24
3-1	مساهمة الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية	25
4-1	المساعدات المالية المقدمة لليونان وايرلندا	32-31
1-2	مساهمات برنامج التسهيلات الأوروبية للاستثمار والشراكة 2015	60-59
2-2	التوزيع السنوي للمبالغ المالية الموجهة للجزائر في إطار برنامج ميدا (01)	62
3-2	المشاريع والنشاطات الممولة من قبل برنامج ميدا(02) في الجزائر	65-63
4-2	المخصصات المالية المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار	65
5-2	المساعدات المالية المقدمة للجزائر خلال الفترة (1995-2005)	66
6-2	العمليات التي وافق عليها البنك الأوروبي للاستثمار	68-66
1-3	تطور صادرات وواردات الجزائر(1963-1966)	81-80
2-3	تطور صادرات وواردات الجزائر من السلع الرئيسية (1967-1969)	82-81
3-3	تطور صادرات وواردات الجزائر من السلع الرئيسية(1970-1978)	83-82
4-3	تطور صادرات وواردات الجزائر من السلع الرئيسية (1979-1990)	85-84
5-3	تطور صادرات وواردات الجزائر في فترة تحرير التجارة الخارجية	88-87
6-3	علاقة الجزائر مع تكتلات اقتصادية لسنة 2016	89
7-3	زبائن الجزائر لسنة 2016	90
8-3	موردي الجزائر لسنة 2016	91
9-3	صادرات (محروقات -خارج المحروقات) وواردات الجزائر للفترة 2005-2015	93
10-3	صادرات الجزائر في الفترة (2005-2016)	94
11-3	واردات الجزائر في الفترة (2005-2016)	95
12-3	الميزان التجاري الجزائر في الفترة (2005-2016)	96-95

قائمة الأشكال

رقم الشكل	تسمية الشكل	الصفحة
1-1	حلقة المصارف والدين السيادي	28-27
1-2	مستويات تطبيق الشراكة الأورو-متوسطية	43
2-2	عمليات البنك الأوروبي للاستثمار	61-60

✓ **تمهيـــــــد:**

شهد عالم اليوم تحولات وتطورات سريعة، في نطاق البيئة الاقتصادية العالمية حيث جعلت الأمور الاقتصادية تتطور وتتسارع وتأخذ شكل التغيرات الجذرية، من تطور وتحرير التجارة العالمية وتعاظم حجم وأنشطة الشركات العابرة للقارات، وارتقاء عوامل الابتكار العلمي والتكنولوجي. وبروز تكتلات اقتصادية ... وبالتالي تعدد أشكال العلاقات العابرة للحدود الجغرافية، بين مختلف دول المعمورة

كل هذا أدى إلى زيادة كبيرة في نسب تبادل السلع والخدمات ، وسرعة تحريك رؤوس الأموال . كما جعل اقتصاديات الدول أكثر اندماجا وتكاملا، خاصة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. فمرحلة نهاية القرن العشرين تعتبر منعطفا في مسيرة وحركية النظام الاقتصادي العالمي ، لأنها تحمل تحولات غامضة تمس كل الدول غنية وفقيرة – متقدمة ومتخلفة ، وهي تحولات يصعب في الظروف الحالية حصر معالمها ، كما يتعذر معرفة آثارها وآفاقها على مستقبل اقتصاديات كل دول العالم. فأصبح الوضع الراهن لا يعترف بالاقتصاديات الصغيرة والمجزاة باعتبارها حقيقة تعيشها الدول سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا.

إن التركيز على الاقتصاديات والتكتلات الإقليمية منح الدول مزايا وفوائد تدعم بها جميع جوانبها ، وتحقق لها عوائد ومنافع باعتبارها تظهر إما على شكل اتحادات أو معاهدات شراكة بين دولتين أو أكثر .ومن أبرزها الاتحاد الأوروبي الذي تجاوز اغلب مراحل التكتل الاقتصادي خطوة بخطوة ، ويعتبر تجربة ناجحة على الصعيدين الإقليمي والدولي يحتذي به في جميع المجالات.

إن من أهم أولويات الاتحاد الأوروبي إقامة شراكة مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط ، أملته ضرورات تاريخية وجغرافية. بالإضافة إلى الرغبة في التوسع وفتح منافذ جديدة وهذا ماجات به ندوة برشلونة للشراكة الأورو–متوسطية التي انعقدت في نوفمبر 1995 كنقطة انطلاق مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية بهدف تحقيق الحوار والتعاون السياسي والأمني من جهة وإنشاء منطقة التبادل الحر تدعم الحوار الثقافي والاجتماعي بين الضفتين من جهة أخرى ، والجزائر مثلها مثل باقي دول البحر المتوسط لجات لعدة مفاوضات لتتوج في

الأخير ، بتنفيذ اتفاق الشراكة الأورو –جزائرية سبتمبر 2005 .شهدت خلالها أكثر من عشر سنوات تغيرات هامة نتيجة الإصلاحات العديدة لإرساء اقتصاد منفتح على العالم الخارجي وقوي

على مستقبل العلاقات وبالأخص التجارية منها والجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الاورو–جزائرية سعت ولازالت تسعى إلى تقوية مجال الصادرات الجزائرية الموجهة للاتحاد الأوروبي وتشجيعها باعتبارها منظومة مبنية على التعاون المالي والاقتصادي في مجالات متعددة إلا أن الصادرات الجزائرية تمتاز بالتمركز عكس الاتحاد الأوروبي الذي يرى الجزائر سوق لتصريف جميع منتجاته الصناعية والفلاحة والخدمية.... وغيرها

✓ **الإشكالية الرئيسية:**

من خلال ما سبق يمكن تحديد الإشكالية الرئيسية كالأتي :

- ما هي انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية على التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات والتغيرات الاقتصادية الحديثة ؟

1. التساؤلات الفرعية:

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية يجب طرح التساؤلات التالية :

1. ما هي أهم جوانب في الاستراتيجيات الجديدة لاتفاقيات الشراكة الأورو–جزائرية ؟
2. كيف يؤثر اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية على التجارة الخارجية ؟
3. ما هي الاستراتيجيات المرافقة للشراكة الأورو–جزائرية على قطاع التجارة الخارجية ؟

✓ **فرضيات الدراسة :**

على ضوء ما تقدم ومن أجل تحقيق أهداف البحث يمكن الاعتماد على الفرضيات التالية:

1. تجسد اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية – الجزائرية الإستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي اتجاه الدول المتوسطية وبحيث تتضمن محور اقتصادي ومالي ومحور اجتماعي وثقافي وآخر سياسي ويعد المحور

الاقتصادي والمالي أهم المحاور من خلال مرافقة إنشاء منطقة تجارة حرة بإقرار إصلاحات لازمة يجرى تمويلها من برامج الدعم الأوروبية .

2. يستفيد قطاع التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو–جزائرية من عدة مزايا مقارنة مع بعض السلبيات القليلة.
3. تعتبر السياسات المرافقة للتحكم في الواردات الجزائرية من أهم الإجراءات اللازمة للتخفيف من النتائج السلبية لاتفاقيات الشراكة الأورو–جزائرية .

✓ **مبررات اختيار الموضوع:**

1. كون قطاع التجارة من أكبر المتأثرين باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .
2. المكانة الهامة التي تحتلها التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية.
3. العولمة الاقتصادية وما نتج عنها من تكتلات وتحالفات.

✓ **أهمية الدراســـة:**

تتجلى أهمية الدراسة من خلال التركيز على قطاع التجارة الخارجية التي تسعى كل الدول إلى تحقيق أرباح عن طريقها وإيجاد تكتل اقتصادي يحقق لها أهدافها ويعزز لها مواطن القوة فيها باعتبارها سمة العصر بالإضافة إلى أن التعاون والشراكة بين الدول الإقليم الواحد يسمح بتوطيد العلاقات بين الدول في جميع المجالات، وهذا ما يظهر جليا في الاتحاد الأوروبي، والشراكة الأورو–متوسطية كقوة تجارية تشمل كل حوض البحر المتوسط وتلعب دور الشريك الفعال لتحقيق المزيج من الاندماج والتكامل وفتح الأسواق في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية ومن أجل تطوير حوض المتوسط ولضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل، وبالأخص التجربة الجزائرية باعتبارها جزء لا يتجزأ من الشراكة الأورو–متوسطية.

✓ **أهداف الدراســـة:**

إن الإلمام بجميع المعطيات اللازمة عن الشراكة الأورو–جزائرية والتجارة الخارجية ومعرفة التأثيرات والعلاقة فيما بينهما تجعل من الأولويات تحديد أهداف الدراسة كالتالي :

1. إيجاد الأساليب المناسبة لإنجاح الشراكة الأوروجزائرية في ظل الاقتراب المستمر لإحقاق منطقة التجارة الحرة الأورو–جزائرية والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.
2. التعرف إلى أي مدى ساهمت اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية في زيادة المبادلات التجارية الجزائرية أو إضعافها.
3. بعث الطرق الكفيلة للاستفادة من اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية في قطاع التجارة الخارجية الجزائرية .

✓ **حدود الدراسة** :وتقسم إلى الحدود الزمانية والمكانية كالتالي:

1–الحدود الزمانية

إن مجال الدراسة الذي حاولنا تقديمه متعلق بآثار التجارة الخارجية على الشراكة الأورو–جزائرية وبالتحديد تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة (2005–2016) وهي فترة تنفيذ الشراكة مع الأخذ بعين الاعتبار التطور التاريخي للتجارة الخارجية الجزائرية منذ فترة الاستقلال إلى الفترة الحالية وهذا بهدف المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية الجزائرية.

2–**الحدود المكانية**:بالرغم من تأثير اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على عدة قطاعات إلا أنه يتمحور بحثنا على قطاع التجارة الخارجية الجزائرية.

✓ **منهـج الدراسـة:**

من اجل الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية واختبار الفرضيات يمكن الاعتماد على المناهج التالية:

1. التحليل الوصفي التحليلي:

اعتماد منهج التحليل الوصفي للإحاطة وتحديد مفاهيم أساسية عن التكتل الاقتصادي والشراكة الأورو–متوسطية والأورو–جزائرية بالإضافة إلى تقديم مجموعة من المراحل والأهداف والخصائص حول الشراكة الأورو –جزائرية

والتكتل الاقتصادي الإقليمي كل هذا سعيا لحصر التأثيرات كما تم اعتماد التحليل الإحصائي من استخدام التحليل العددي للتدفقات التجارية في الجزائر والمساعدات المالية المقدمة للبرامج التمويلية واحصائيات الاتحاد الأوروبي التي تبرز مكانته .

2. التاريخي الاسترداد:

اعتماد المنهج التاريخي للإحاطة بكل ماله علاقة بالإحداث والوقائع بحيث تسمح لنا بتبيين واقع الاتحاد الأوروبي نموه وتطوره ، بالإضافة إلى المضامين التي جاءت بها الشراكة الاورو–جزائرية.

- ✓ **الدراسات السابقة:**

تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية و الأكاديمية سواء في موضوع التكتلات الاقتصادية الإقليمية والشراكة الأورو–جزائرية أو مضمونها ومسارها، وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات التي بحثت في الموضوع:

1. دراسة أنفال نسيب : دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة دكتوراه بجامعة بسكرة لسنة الجامعية 2014–2015 ، تناولت التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة واتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية والإجراءات المرافقة لها في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والتحديات التي تواجه الشراكة الأورو–جزائرية.
2. دراسة طالبي بدر الدين : الشراكة الأورو–متوسطية وآثارها على اقتصاديات المغرب العربي –دراسة حالة القطاع الزراعي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر السنة الجامعية 2010–2011 وقد هدفت الدراسة إلى إبراز الآثار التي يحدثها اتفاق الشراكة الأورو–متوسطية على القطاع الفلاحي .
3. دراسة عديسة شهرة ، أثر الجانب المالي للشراكة الأورو–جزائرية على اقتصاد الجزائر ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2006–2007 ، وهدفت هذه

الدراسة إلى إبراز أهم الجوانب المالية التي تطرحها عملية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر التي تم التوقيع عليها فعليا في أفريل 2002 وذلك لتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي .

4. دراسة جمال عمورة : دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو–متوسطية، أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر للسنة الجامعية 2005–2006 ، تناولت العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية وتطرق واقع الاقتصاديات العربية والتكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة ، وأخيرا الشراكة الأورو–جزائرية من خلال الأطر القانونية المنظمة لها وأهم محاورها وآثارها.

- ✓ مما سبق تكمن القيمة المضافة لبحثنا في تناول أثر الشراكة الأورو–جزائرية على التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات الحديثة للاقتصاد الجزائري .

- ✓ **خطة وهيكل الدراسة :**

من أجل الوصول إلى إجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بتقسيم الدراسة إلى مقدمة عامة وخاتمة عامة وثلاثة فصول رئيسية كالتالي :

الفصل الأول : جاء بعنوان" **الاتحاد الأوروبي كنموذج للتكامل الاقتصادي**" ، وقد تناولنا في المبحث الأول منه التكامل الاقتصادي ومداخله ومراحله ، أما المبحث الثاني فقد تناولنا من خلاله تطور الاتحاد الأوروبي بدا من تشكيل الجماعة الأوروبية كفكرة إلى اتحاد أوروبي بالإضافة إلى مكانته على الساحة الدولية . وتطرقنا في المبحث الثالث إلى الأزمة اليونانية التي مر بها الاتحاد الأوروبي وقرار خروج بريطانيا منه.

الفصل الثاني : جاء تحت عنوان" **الإطار النظري للشراكة الأورومتوسطية –الجزائرية** "حيث تطرقنا في المبحث الأول الشراكة الأورو–متوسطية أهدافها وأهم مشاريعها بينما تناولنا في المبحث الثاني الشراكة الأورو–جزائرية محاورها ونتائج تقييمها من حيث السلبيات والايجابيات . وفي المبحث الأخير تطرقنا إلى آليات تمويل الشراكة الأورو–متوسطية –الجزائرية من خلال برنامج ميدا والبنك الأوروبي للاستثمار وسياسة الجوار والشراكة .

الفصل الثالث : وجاء بعنوان " **آثار الشراكة الأورو–جزائرية على التجارة الخارجية الجزائرية** " وقد تطرقنا في المبحث الأول إلى واقع التجارة الخارجية الجزائرية وأهميتها وسياساتها ، بالإضافة إلى التطور التاريخي للتجارة الخارجية الجزائرية ، بينما تناولنا في المبحث الثاني تحليل وضعية التجارة الخارجية للفترة (2005–2016) وهذا من خلال دراسة وضعية التجارة الخارجية الجزائرية وتحليل الميزان التجاري الجزائري للفترة (2005–2016) ، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى مخاطر الوردات وآفاق الشراكة الأورو–جزائرية على قطاع التجارة الخارجية ، وهذا من خلال سبل تخفيض الوردات وآفاق الشراكة الأورو–جزائرية .

الفصـــل الأول

الإتحاد الأوروبي كنموذج للتكامـل الإقتصـادي

تمهيد :

إن التقدم الاقتصادي العلمي يتم على شكل موجات تأخذ كل موجة منطقة اقتصادية خاصة بها ، وهذا ما اخذت به الموجات الإقليمية المختلفة من ترتيبات واعية لتنسيق والتكامل ، إذ انه يحتل مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم (متقدمة أو نامية) تتجه إلى الدخول في تجمعات بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي .

ولعل أنجحها الاتحاد الأوروبي الذي ظل ولا يزال قوة اقتصادية كبرى في العالم لما يحققه من مزايا إقليميا وعالميا إلا انه لا يخلو من بعض المشاكل والأزمات التي توالت عبر الزمن ، وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول:ماهية التكامل الاقتصادي .

المبحث الثاني: تطور الاتحاد الأوروبي .

المبحث الثالث : الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية

المبحث الأول : ماهية التكامل الاقتصادي .

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن ، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار، وفي بداية القرن الواحد والعشرين ازداد عدد الدول التي تبنت التكامل الاقتصادي فيما بينها عبر مراحله وخطواته .

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي ومداخله.

يمكن تعريف التكامل الاقتصادي ومداخله كالآتي:

الفرع الأول : تعريف التكامل الاقتصادي .

تباين الاقتصاديين في تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي فالبعض استعمل الاندماج والبعض الآخر استعمل التكتل والآخرون استعملوا التعاون ، ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى وجهات نظر هؤلاء الاقتصاديين حول تكامل بين مجموعة من الدول (في شكل اتفاقيات أو تعاون بين دولتين)فيتشكل تكامل بين مجموعة من الدول لأجل إنشاء كتلة اقتصادية و يستخدم مصطلح التكامل .

، وتعني الشكل المتراكب عضويا في كل لا يتجزأ كما أن بعض الاقتصاديين الذين كتبوا ، (Integration)[1] في هذا المجال يعرفون التكامل الاقتصادي لم يحظ باتفاق عام بين مختلف الكتاب الاقتصاديين شانه شأن المفاهيم والتعريفات الأخرى التي تخص العلوم الاقتصادية ، وتماشيا مع هذه الملاحظة يوجد بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي ، التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي كمايلي:

أولا: يعرف "بيلا بلاسا " التكامل الاقتصادي على انه عملية وحالة فبوصفه عملية فانه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه في حالة

الإمكان يمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات [2]

[1] سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الطبعة الثانية ، الجزء الثاني ، الدار المصرية ، القاهرة ،مصر ، 1994، ص . 222

[2] بيلا بلاسا ، نظرية التكامل الاقتصادي ، ترجمة رشيد البراوي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،1964، ص.10

انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن "بيلا بلاسا" يعتمد على مناقشة قضية التمييز وتدخل الدولة ، وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الخارجية ، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز والتدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.[1]

ثانيا: تعريف الاقتصادي " ميردال" فيرى أن مفهوم التكامل لابد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة ، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياستهم .[2]

ومن هذا التعريف يتبين أن التكامل الاقتصادي يحقق التساوي والزيادة في الكفاءة الإنتاجية.

ثالثا : تعريف الاقتصادي "ماخلوب " إن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقييم الكفء للعمل[3].

وهنا يناقش "ماخلوب " التعريف الذي يحدد مفهوم التكامل الاقتصادي فيضيف انه في نطاق أي منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي التي نشأت فيه هذه السلعة .

رابعا:يعرف "تنبرجن" التكامل على أساس احتوائه على جانبين السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية أما الناحية الايجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال[4]

فالتكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة بإيجاد مصالح اقتصادية وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال مزيد من التداخل بين

---

[1] سامي حاتم عفيفي ،التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتنظيم ، الطبعة الرابعة ، جامعة حلوان ، القاهرة ، 2003، ص. 30

[2] محمد هشام خواجكية ، التكتلات الاقتصادية الدولية ، مديرية المطبوعات الجامعية ، حلب ، 1972، ص.30

[3]، سامي حاتم عفيفي ، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتنظيم ، الطبعة الرابعة ،مرجع سابق ، ص. 31

[4] جون وليامسون واخرون ، التكامل النقدي العربي ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1981، ص. 41

هياكلها الاقتصادية والاجتماعية [1].ويمكن القول بان التكامل الاقتصادي هو عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، بين مجموعة من الدول المتكاملة مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد ، يحل محل المنطقة التكاملية. [2]

الفرع الثاني : مداخل التكامل الاقتصادي .

توجد عدة مداخل لتحقيق التكامل الاقتصادي يمكن الاعتماد عليها .

أولا: مدخل تحرير التجارة

يعني تحرير التجارة تخفيض الحواجز الجمركية التي تقف في وجه التدفقات التجارية بين الدول أعضاء التكامل

ثانيا: مدخل التكامل القطاعي

التكامل الاقتصادي إما أن يكون شاملا لجميع قطاعات الاقتصاد في الدول الأطراف أو يكون قطاعيا يقتصر على قطاع أو عدة قطاعات محددة من اقتصاداتها.

ثالثا : مدخل التكامل التنموي

يعد التكامل التنموي بين الأقطار النامية جزءا هاما من بنيان استراتيجيات التنمية وعلى هذا يجب أن يوضع مفهومه وترسم أهدافه ومراحله وأدواته ضمن تلك الاستراتيجيات ، ويتم التحرر من روابط التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة .

رابعا : مدخل المشروعات المشتركة

هو تكامل اقتصادي بين قطرين أو أكثر وهو نوع من التطور الهيكلي مثل التكامل بين الدول النامية والمتقدمة.[3]

المطلب الثاني : مراحل التكامل الاقتصادي

[1] عبد الوهاب حميد رشيد ،الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة ،الطموحات والاداء ، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، مصر ،1985، ص.20

[2] إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2002 ، ص. 45

[3] ايمان عطية ناصف ، هشام محمد عمارة ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص. 257

توجد تسميات عديدة لمراحل التكامل أشكال ، صور ، درجات ، حالات ...الخ وهي التي يمكن المرور بها بين الدول قبل الوصول إلى الاندماج الاقتصادي الكامل أو الوحدة الاقتصادية الكاملة حيث أصبحت شائعة ونمطية في أدبيات التكامل الاقتصادي .

الفرع الأول : منطقة التجارة التفضيلية

من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو ا كثر ، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية ، والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينها دون إلغائها كلية ، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل .[1]

الفرع الثاني : منطقة التجارة الحرة .

هي ثاني مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية والغير جمركية ، على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفة جمركية تجاه بقية دول العالم ، أي كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء المنطقة التكاملية، وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنوع التجارة ، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة عادة هي مشكلة إعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية ، داخل نطاق المنطقة وبخاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء ، فغالبا ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير حيث يزيد احتمالات تسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة بوجه خاص إلى داخل الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية العالية

[1] سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الطبعة الثانية ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص. 286

عبر الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة وذلك حتى يتمكن من دفع الرسوم الجمركية عليها ، إذا كان هذا يحقق مصلحة المستوردين في هذه الدول الأخيرة[1]

الفرع الثالث : الاتحاد الجمركي

وفي هذه النقطة يلتقي الاتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة ، إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم الجمركية ، أو التعريفة لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليميا جمركيا واحدا ، كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول ، والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفة في هذه المرحلة يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة للدول الأعضاء في المنطقة الجمركية الموحدة ، وزيادة المركز التنافسي للدول السابقة .

وفي غالب الأحوال تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من مراحل التكامل الاقتصادي وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة اكبر ولكنها تحتاج إلى تنظيم أكثر ، ووضع قيود أوثق على سياسات الدول الأعضاء.[2]

الفرع الرابع: السوق المشتركة

هي المرحلة الأكثر تقدما من مراحل التكامل الاقتصادي يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية ، إزاء العالم الخارجي وإلغاء كذلك القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء . فيتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج أسواق عناصر الإنتاج ، وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج ، من شانه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد ،كذلك فان حرية انتقال المنتجات تقيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة ، وما يترتب عنها من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشة بين هذه الأقاليم.[1]

---

[1] كامل بكري ،التكامل الاقتصادي ، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية ، مصر ، 1984،ص.38

[2] موريس شيف ول ، الن وينترز ، التكامل الإقليمي والتنمية ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، ترجمة كوميت للتصميم الفني ، القاهرة ، 2002، ص. 38

الفرع الخامس : الوحدة الاقتصادية

عناصر الإنتاج ، بل في هذه المرحلة التكاملية لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وحركات يشمل السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ، وذلك بغرض إقامة هيكل متكامل ولإزالة التباين في تلك السياسات بين الدول الأعضاء.

الفرع السادس : الاتحاد النقدي

قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة ، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها أي بالإضافة إلى انتقال عناصر بدون قيود بين الدول الأعضاء ، وتحرير تجارتها السلعية فان الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف المراحل السالفة الذكر فيتم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شانها التخفيض من العقبات النقدية ، التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول [2].

الفرع السابع : الاتحاد الاقتصادي التام

يعتبر التكامل الاقتصادي التام أخر مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد ، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات .

المطلب الثالث : مزايا ومعوقات التكامل الاقتصادي

يعد التكامل الاقتصادي مكسبا حقيقيا للدول الأعضاء إلا أنه لا يخلو من معوقات تمنع تحقيقه

الفرع الأول : مزايا التكامل الاقتصادي

توجد عدة منافع لتكامل الاقتصادي نذكر من بينها:[3]

---

[1] محمد عبد المنعم عفر واحمد فريد مصطفى ، الاقتصاد الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1999، ص. 238

[2] دنيا عبد الله الدباس ، التكامل النقدي العربي ، دائرة الأبحاث ودراسات ، الأردن ،1985، ص 05

[3] ناصر السعيدي ، العربي التكامل الاقتصادي ، يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار ، وقائع الندوة المنعقدة في 23_24 فيفري .2005،صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ص،ص 31،30.

أولا : اتساع حجم السوق الضيق ، يعجز عن استيعاب ما تنتجه مشروعات هذه الدول وعند دخولها في التكامل الاقتصادي يؤدي إلى اتساع سوق السلع ويوسع دائرة منتجات هذه الدول ، وهذا ما يحقق مكاسب دول الأعضاء منها زيادة الطاقة الإنتاجية .

ثانيا: تحسين مشروع التبادل التجاري ، في التكامل قوة فعالة لتحقيق مصالح الدول الأعضاء حيث يمكن لهذه الدول فرض شروطها على غيرها وتحكمها في شراء السلع مع العالم الخارجي، بشروط أكثر لمراعاة مصلحة الدول الأعضاء تمثل سوق واحدة .

ثالثا: زيادة فرص العمل ، إن حرية انتقال اليد العاملة بين الدول الأعضاء في التكامل بالإضافة إلى زيادة فرص العمل ، يؤدي إلى تقليص نسب البطالة .

رابعا: ارتفاع معدلات النمو ، من خلال حرية انتقال رؤوس الأموال واليد العاملة تزيد فرص النمو الاقتصادي للدول الأعضاء ، وذلك لخلق استثمارات على مجالات مختلفة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي بين الدول الأعضاء .

الفرع الثاني : معوقات التكامل الاقتصادي

تتركز معظم معوقات التكامل الاقتصادي في وجود اختلافات بين الدول ذات طابع سياسي وأيدولوجي أو اقتصادي واجتماعي كمايلي:[1]

أولا : المعوقات السياسية والأيديولوجية

تكون في التباين الكبير بين الدول من حيث الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة ونظم الحكم القائمة فيها والذي قد يصل إلى التعارض التام .

ثانيا : المعوقات الاقتصادية والتقنية

وتتركز على تخلف الهياكل الصناعية المتقدمة ووجود اختلافات في درجة النمو ، الاقتصادي بين البلدان إلى جانب الاختلافات الكبيرة في أساليب التنمية والسياسات الاقتصادية المتبعة بين الدول .

[1] علي القزويني : التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي (في ظل العولمة) ، منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، ، ليبيا، 2004، ص،ص.303،295

ثالثا: المعوقات الاجتماعية والثقافية

تتركز هذه المعوقات في مجموعتين فرعيتين هما:

- المجموعة الأولى : المعوقات التي ترتبط بالتباين في مستويات التطور الاجتماعي بين البلدان المختلفة
- المجموعة الثانية : المعوقات التي ترتبط بالتباين في الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الساعية إلى التكامل .

المبحث الثاني : تطور الاتحاد الأوروبي

يعد الاتحاد الأوروبي من اكبر الاتحادات الاقتصادية والسياسية في العالم ذلك انه يشمل على جميع جوانب التكامل والتعاون والتناسق ، وهذا لم يأتي جملة وإنما شمل تطوره مجموعة من المراحل والفترات حيث برزت فكرة الوحدة الأوروبية في القرن الثالث عشر الميلادي وتواصلت عبر القرون دون انقطاع وقد حمل لواء هذه الفكرة عدد كبير من الفلاسفة ورجال السياسة والقانون من مختلف أنحاء أوروبا ويعتبر مشروع فكري متماسك لوحدة أوروبية تستهدف في المقام الأول تقوية أوروبا.[1]

المطلب الأول : من الفكرة إلى الاتحاد الأوروبي

لقد سبق تكوين الاتحاد الأوروبي العديد من المنظمات التي استهدفت تعزيز التعاون الاقتصادي الأوروبي وتأسست بعد الحرب العالمية الثانية لتنسيق خطط التعمير والتوجيه والمعونات الأمريكية (تحت خطة مارشال

الفرع الأول :من فكرة إلى الاتحاد النقدي

والثانية الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ، لقد تم تأسيس هذه المنظمة بعد أن أعلن وزير الخارجية الفرنسي "روبرت شومان" في 1949/05/09 عن اقتراح إنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب ثم تم التوقيع على

[1] حسن نافعة ، التنظيم العالمي ،من الحلف المقدس إلى الأمم المتحدة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،مصر، 1997،ص19

المعاهدة بباريس 1951/04/18 بين الدول الأوروبية (فرنسا، ألمانيا الاتحادية ، بلجيكا ، ايطاليا ، لكسمبورغ) القاضية على حسم الصراعات والخلافات حول منجم الفحم والصلب ، وما يرتبط بها من صناعات وبذلك انبثقت عن إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب معاهدتين جديدتين في روما 1957/03/25

- الأولى تتمثل في إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والأبحاث المشتركة والتعاون و الادراة في مجال الطاقة النووية
- الثانية فتمثل إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية وهي اتحاد جمركي يفرض رسوما جمركية موحدة ، ويتبع سياسة زراعية موحدة

وقد كانت أهم بنود معاهدة روما عام 1957 المتعلقة بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية كالتالي :

- إلغاء الرسوم الجمركية ونظام حصص بين الدول الأعضاء
- إزالة العوائق التي تحول دون انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء .
- توحيد التعريفة الجمركية التي تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية .
- وضع سياسة موحدة في مجال الزراعة والنقل .
- تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء .

انطلاقا من هذه البنود فان معاهدة روما تعتبر أول تأسيس لتكوين السوق الأوروبية المشتركة التي تضمنت إلغاء الحواجز الجمركية بين هذه الدول ، وتوحيد الرسوم الجمركية اتجاه العالم الخارجي مع تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ، وتم الاتفاق على إنشاء السوق الأوروبية المشتركة تدريجيا وعلى ثلاثة مراحل تستغرق كل مرحلة أربعة سنوات وتبدأ الأولى عام 1958 وتنتهي المرحلة الثانية عام 1970 وفي حالة عدم اكتمال إنشاء السوق عام 1970 فانه يمكن التمديد لثلاثة سنوات أخرى بحيث تنتهي في عام 1973 غير أن

التطبيق العلمي قد اظهر جدية الدول الأعضاء في تنفيذ المعاهدة ، مما دفعهم إلى الإسراع في تنفيذ خطوات هذه المرحلة .

وكان أداء الدول في المرحلتين الثانية والثالثة اكبر نجاحا ، ففي نهاية ديسمبر 1963 كان قد تم إلغاء من40بالمائة مما هو مستهدف على أساس مستوى التعريفات السائدة في عام 1957 وفي أول جانفي 1966 بلغت نسبة التخفيضات 80بالمائة بينما كان المستهدف 60بالمائة فقط ، وبحلول منتصف عام 1968 تم إلغاء جميع القيود الجمركية على التجارة البينية للدول الأعضاء .[1]

الفرع الثاني : اتفاقية ماستريخت

في 1992/02/07 تم التوقيع على معاهدة الاتحاد الأوروبي في ماستريخت وتم التصديق عليها عام 1993 وهي تدعو إلى إنشاء بنك مركزي أوروبي وعملة أوروبية موحدة ، واعتبرت من أهم الاتفاقيات الأوروبية بسبب ما دعت إليه من وحدة اقتصادية وسياسية ، وأبرمت الاتفاقية بعد توحيد ألمانيا وبروزها كقوة اقتصادية بعد ان استكملت إعادة توحيد أراضيها، فالتوقيع على هذه الاتفاقية وضع إطارا جديدا لتدعيم الاندماج الاقتصادي فتم الاتفاق على مايلي [2] [3]

أولا: إنشاء منظمة تجارية أوروبية حرة ، تضم جميع دول أوروبا دون استثناء وتشجيع التجارة الحرة بين تلك الدول من إزالة القيود التجارية على المنتجات .

ثانيا : المشاركة في التنمية وازدهار التجارة العالمية عن طريق إزالة القيود التجارية ، كضرائب الاستيراد ونظام الحصص

ثالثا: إنشاء بنك موحد للتمويل والاستثمار والتنمية .

رابعا: التوجه نحو توحيد العملة النقدية المستخدمة في الدول الأعضاء .

---

[1] إبراهيم بوجلخة ، دراسة تحليلية وتقييميه لاطارالتعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الاورو جزائرية ، مذكرة ماجستير ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، الجزائر ،2012-2013،ص30

[2] محمد توفيق عبد المجيد ، العولمة والتكتلات الاقتصادية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2013، 271

[3] pdf احمد سعيد نوفل ، الاتحاد الاوروبي في مطلع الالفية الثالثة الواقع والتحديات ، كلية العلوم السياسية ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ص. 16،

ومن أهم ما تتضمنه معاهدة ماستريخت هو توحيد السياسات النقدية والمالية، والاقتصادية والمتمثل في الاتحاد النقدي الأوروبي 1999 الذي يعتبر الحلقة النهائية من حلقات التكامل الاقتصادي الأوروبي بوجود عملة جديدة وهي الأورو وتعد أشهر الاتحادات النقدي المعاصرة .

المطلب الثاني : هيئات وأنشطة الاتحاد الأوروبي

إن الاتحاد الأوروبي كغيره من الاتحادات عبارة عن هيكل تنظيمي منظم وفق وظائف وأنشطة محددة ومرتبة إذ يعد منظمة دولية حكومية ، تقوم على التعاون الاختياري الحر بين الدول الأعضاء ، ودرجة الوصول إلى التكامل والاندماج وتحقق أشكال الوحدة المالية والنقدية والسياسية .

الفرع الأول : هيئات الاتحاد الأوروبي

ومن أهم المؤسسات الأساسية للاتحاد الأوروبي

أولا : المفوضية الأوروبية تعتبر إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي غير أن هذه المؤسسة شهدت تطورا كبيرا عبر المسيرة الطويلة لعملية التكامل والاندماج الأوروبي .

مقرها مدينة بروكسل ببلجيكا وتعتبر هيئة تنفيذية للاتحاد الأوروبي ولها وظيفتين رئيسيتين أولهما إدارة المعاهدة وسياسات الاتحاد الأوروبي الأخرى ، والثانية استحداث سياسات جديدة عن طريق عمل مقترحات .

ثانيا: البرلمان الأوروبي حرصت حركة الوحدة الأوروبية منذ بداية انطلاقها على أن تتضمن مؤسسات التكامل الأوروبي هيئة تمثيلية تعبر عن إرادة الشعوب الأوربية ، وتجسد استمرار دعم وتأييد هذه الشعوب لفكرة الوحدة وتضمن مشاركتها في صنع القرار ، يتكون أعضاءه عن طريق الانتخاب المباشر في الدول الأعضاء .

ثالثا : اللجنة الاقتصادية وتضم ممثلي النقابات وأصحاب العمل وغيرهم من جماعات المصالح والاتحادات في الدول الأعضاء وتتمتع اللجنة الاقتصادية بصفة استشارية.[1]

رابعا : البنك الأوروبي للاستثمار

[1] حسن نافعة ، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا ،مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ،بيروت ، 2004، ص.ص،200.207

ويهدف هذا البنك إلى تسهيل تمويل المشاريع لفتح المناطق الأقل تقدما وتحديث أقامه مشروعات جديدة تستدعيها إقامة سوق مشتركة ، تدريجيا والمصلحة المشتركة للدول الأعضاء.

خامسا : محكمة العدل

هي الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي ، تلعب دور بالغ الأهمية في عملية التكامل والاندماج وهي السلطة الوحيدة التي تقرر مدى دستورية التصرفات التي تقوم بها المفوضية الأوروبية ومجلس الوزراء ، قرارات المحكمة لها قوة القانون على مدى الاتحاد و هي ملزمة لكافة الأطراف ، وتتولى إصدار الأحكام في المنازعات المتعلقة بقوانين الأعضاء .[1]

الفرع الثاني : أنشطة الاتحاد الأوروبي

تعد مؤسسات الاتحاد الأوروبي قطب لجميع الأعضاء التي تسمح بتنظيم مختلف عملياتهم ، وتحقيق الاندماج والتكامل فيما بينهم .

ويتألف من دول الأعضاء في المنظمة والتي تتولى الأنشطة التالية :[2]

أولا: يقوم بفتح حساب لكل بلد عضو في المنظمة ، من اجل تقديم القروض لهذا البلد ضمن سقف محدد يمكن تغييره عند الحاجة ، ويقرر لكل عضو على حدا

ثانيا :تحديد أسلوب تسوية ميزان المدفوعات (العجز والفائض) بحيث توضع نسب معينة من العجوز والفوائض تستوجب تسويتها بالذهب والعملات الأخرى .

ثالثا: يعتبر مركز استشاري دائم فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والنقدية .

المطلب الثالث: واقع الاتحاد الأوروبي

لم يبقى الاتحاد الأوروبي منذ تشكيله وفق معاهدة ماستريخت حبيس السكون وعدم التطور ، وإنما شهد دخول مجموعة من الدول مما زاد من نموه استقراره .

---

[1] سهير محمد السيد ، محمد محمد البنا ، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2004 ،ص.ص،272.273

[2] عثمان أبو حرب ، الاقتصاد الدولي ، دار أسامة لنشر والتوزيع ، الأردن ،2008، ص.ص،225.226

الفرع الأول : توسع الاتحاد الأوروبي

فقد توسع الاتحاد بضم عدد من دول أوروبا الشرقية ففي جانفي 2007 تمت الموافقة على انضمام رومانيا وبلغاريا إلى الاتحاد الأوروبي ، ليصبح بذلك عدد دول الاتحاد 27 دولة ، وهذا ما زاد من توسع معاملاته مع الدول المجاورة حيث كان حجم التجارة الخارجية سنة 2015 حوالي 3.383139 مليون أورو نحو دول العالم والجدول رقم (1-1) يبين ذلك وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى من حيث حجم المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي وتليها الصين ثم روسيا ب 285.137 مليون أورو.

الجدول رقم (1-1) حجم المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي لسنة 2015 الوحدة :(مليون أورو)

الترتيب	الدولة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الميزان التجاري
_	العالم	1.702.762	1.680.377	3.383.139	+22.386
01	الولايات المتحدة	310.887	205.205	516.092	+105.682
02	الصين	164.737	302.455	467.191	-137.718
03	روسيا	103.320	181.818	285.137	-78.798
04	سويسرا	140.346	96.580	236.926	+43.766
05	النرويج	50.182	83.966	134.148	-33.784
06	تركيا	74.627	54.204	128.831	+20.423
07	اليابان	53.283	54.565	107.848	-1.282
08	كوريا الجنوبية	43.121	39.044	82.165	+4.077
09	الهند	35.453	54.565	107.848	-1.282
10	البرازيل	36.894	31.140	68.034	+5.754
11	السعودية	35.139	28.686	63.825	+6.454

12	كندا	31.658	27.328	58.986	4.329+
13	الجزائر	23.658	29.372	52.745	5.999−
14	الإمارات	42763	8.118	50.881	34.644+
15	المكسيك	28.235	17.936	46.371	10.500+
16	هونغ كونغ	34.683	10.653	45.335	24.030+
17	سنغافورة	28.249	16.848	45.097	11.401+
18	جنوب إفريقيا	23.339	18.444	41.783	4.895+
19	تايوان	16.967	23.197	40.165	6.230−
20	نيجيريا	11.550	28.159	39.709	16.609−
	باقي الدول	413.756	385.573	799.331	28.184+

ar.wikipedia .org−wiki, Client and supplier countries of the ER28 in //https

merchandise trade(value) 2014 consulter le 05/01/2017 à 13H30

ويعكس النمو في الاتحاد الأوروبي عدة عوامل أهمها :[1]

أولا: اتساع حجم السوق الأوروبية على نحو تدريجي قد حقق مزايا كبيرة للاقتصاديات والشركات الأوروبية مما انعكس بالإيجاب على حجم الاستثمار الداخلي والخارجي ، ويوفر هذا العنصر ميزة هامة للشركات الأوروبية تنعكس بالإيجاب على قدرتها التنافسية لتلعب دورا أكثر فعالية وتأثيرا في الاقتصاد العالمي .

ثانيا : توصل الدول الأعضاء إلى وضع ميزانية مجمعة للإنفاق على البحث والتطوير ، حقق تقدما كبيرا وأدى تلاقي الازدواج والتكرار في الإنفاق على قطاعات الثورة الصناعية (ثورة المواد ، الالكترونيات الدقيقة ، أجهزة الروبوت ، التكنولوجيا الحيوية ...) كما عرف النمو في اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي ارتفاعا

الفرع الثاني: مكانة الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي والتجارة الخارجية

[1] صلاح الدين حسن السيسي ، الاتحاد الاوروبي والعملة الاوروبية الموحدة (اليورو) السوق العربية المشتركة ، مكتبة الأسرة قضايا اقتصادية ، 2003، ص 28

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها اكتمالا من حيث البنى والهياكل التكاملية ويعد قوة اقتصادية وتجارية كبيرة في العالم .

أولا:مكانة الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي

إن الاتحاد الأوروبي يعتبر قوة اقتصادية خلال السنوات العشر الأخيرة ، فقد ساهم بحوالي 28 بالمائة من الناتج الإجمالي العالمي كمتوسط في الفترة (2004-2014) مقابل 25بالمائة و 8 بالمائة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين على التوالي خلال نفس الفترة ، إلا أنه شهد عقب الأزمة الاقتصادية التي عصفت به العديد من الآثار كان أهمها انخفاض الناتج متبوعا بانخفاض الطلب المحلي وخصوصا الاستثمار مع تباين الضرر على اقتصاديات المنطقة حسب ما كان لدى كل منها من اختلالات قبل وقوع الأزمة.

والجدول التالي يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي ومساهمة في الناتج الإجمالي العالمي للفترة (2004-2014) ، الجدول رقم (1-2) نمو الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي ومساهمته في الناتج الإجمالي العالمي .

السنوات	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14
النمو	2.5	2.0	3.4	3.1	0.5	4.4-	2.1	1.7	0.5-	0.2	1.4
المساهمة	31.7	30.6	29.9	30.6	30.2	28.2	25.8	25.1	23.2	23.2	22.2
الو.م.أ	28.6	28.1	28.2	27.2	23.7	24.3	23.1	21.6	22.6	21.4	22.4
الصين	4.5	4.8	5.5	5.9	7.1	8.6	9.3	10.4	11.4	11.6	12.5
اليابان	10.8	9.8	9.2	8.0	7.0	8.1	8.7	8.7	8.3	6.3	6.7
البرازيل	1.5	1.9	2.2	2.4	2.7	2.7	3.3	3.5	3.1	3.2	2.8
روسيا	1.4	1.6	2.0	2.4	2.7	2.7	3.3	3.5	3.1	3.2	2.8
الهند	1.7	1.8	1.8	2.0	2.0	2.2	2.7	2.6	2.6	2.8	2.2

ثانيا : مكانة الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية

يعتبر الاتحاد الأوروبي القوة الأولى في العالم ، فهو يساهم بأكثر من 17 بالمائة من حجم التجارة الخارجية مقارنة ب15 بالمائة للولايات المتحدة الأمريكية ، و 9 بالمائة للصين وقد ساهمت إزالة الحواجز أمام التجارة داخل الاتحاد الأوروبي بازدهارها وتعزيز التزامها في تطوير التجارة الخارجية ، إذ انه من الملاحظ أن السياسة التجارية المشتركة آخذة في التغيير ، فبعدما اقتصرت في البداية في السلع ، بدأت في التوسع التدريجي لتشمل الخدمات ، والجدول التالي يوضح مساهمة الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية للفترة (2004-2013)

الجدول رقم (1-3) مساهمة الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية للفترة (2004-2013)

الوحدة : مليون دولار أمريكية

	الصادرات							
	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة
2004	1204	18.1	1281	18.3	427	27.8	382	25.1
2005	1328	17.1	1462	18.1	480	27.1	422	24.4
2006	1482	16.4	1698	18.4	555	27.3	471	24.0
2007	1698	16.4	1952	18.3	667	27.7	545	24.0
2008	1925	15.9	2282	17.4	743	26.9	621	23.9
2009	1528	16.2	1673	16.5	652	26.3	543	23.0
2010	1788	15.1	1991	16.5	685	24.4	590	21.9
2011	2133	14.9	2350	16.2	784	2.7	644	21.1
2012	2167	14.7	2301	15.4	831	2.8	651	20.1
2013[1]	2307	15.3	2235	14.8	891	25.2	668	19.7

المبحث الثالث : الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية

[1] بهلولي فيصل ، الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية في بناء الاتحاد المغربي ،دراسة مقارنة لتجربتي التكامل في الاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي ، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة – 2– العدد12 (جوان 2015).

يعد تراجع أداء العملة الموحدة اليورو خلال العشر السنوات الأخيرة إلى بدا أزمة الديون اليونانية وما نتج عنها بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وفي انطلاق شرارة الأزمة ، واستمرارها اغرق منطقة اليورو وجعلها تواجه أزمة هي الأخطر من نوعها.

المطلب الأول: مفهوم الديون السيادية والأزمة اليونانية

تعد الديون السيادية من اخطر الديون وخاصة إذا كانت وسط اتحاد أو تكتل ذلك أنها تعم الدول وإذا كانت من دولة لها مشاكل وليس لها حلول .

الفرع الأول : تعريف الديون السيادية

تمثل الديون التي تترتب على الحكومات ذات السيادة ويكون أغلب هذه الديون في صورة سندات ، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومات تصدر سنداتها بأحد الأسلوبين هما :[1]

أولا :الأسلوب الأول

إصدار السندات بالعملة المحلية للدولة ، وتكون هذه السندات في الأغلب موجهة نحو مستثمرين محليين ، ويطلق على الديون الناجمة عن استخدام هذا الأسلوب ديونا حكومية .

ثانيا : الأسلوب الثاني

إصدار السندات موجهة للمستثمرين في الخارج ، وتكون في الأغلب بعملة غير العملة المحلية للدولة .

الفرع الثاني : جذور الأزمة المالية اليونانية

تعود جذور هذه الأزمة إلى ما قامت به الحكومة اليونانية من سياسات أوصلت اليونان إلى كارثة مالية مروعة .

[1] يوسف أبو فارة ، الأزمات المالية والاقتصادية (بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008) ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2015، ص. 52

حيث اندلعت أزمة الديون السيادية في أوروبا نهاية عام 2009 وبداية عام 2010 حيثما تراكم الدين الحكومي في اليونان ليبلغ 175 بالمائة من ناتجه الخام الداخلي ثم امتدت الأزمة إلى دول أوروبية أخرى كايرلندا – البرتغال –اسبانيا –ايطاليا . وأثرت سلبا على المؤسسات والعائلات التي تريد الاقتراض ولمعالجة أزمة الديون طبقت البلدان التي مستها الأزمة إجراءات تقشف صارمة لتصحيح الأوضاع المالية بشكل سريع.

الفرع الثاني : مظاهر الأزمة المالية اليونانية

وأهم مظاهر الأزمة المالية اليونانية مايلي [1]:

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

تبين الإحصائيات أن اليونان قد استفادت من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو في رفع الناتج المحلي بنسبة 3.1 بالمائة بين 1997–2007 ، أما في الأزمة المالية فانخفاض تنافسية اليونان مقارنة ببقية دول اليورو.

ثانيا : حجم الديون والعجز في الميزان التجاري

الدين العام اليوناني هو في الواقع مشكلة هيكلية قبل الأزمة والاعتراف أن نسبة الدين العام /الناتج المحلي الإجمالي ما يقرب 100 بالمائة في عام 2001 مع الانضمام إلى منطقة اليورو.

ثالثا : أسعار الفائدة على السندات

واجهت بعض الدول ضغوط المضاربة التي اتخذت شكل هوامش تضخم على السندات الحكومية وان الحكومة قد تتوقف كليا أو جزئيا عن سداد الالتزامات الخاصة بديونها أو كلاهما معا ، حيث انخفضت بالنسبة لليونان أسعار الفائدة لسندات ال10 بنسبة 18 بالمائة بين 1993–1997

رابعا : الأزمة المالية العالمية 2008

تأثرت اليونان بالأزمة المالية العالمية ، ودخلت في ركود اقتصادي بسبب ضعف الدخل من السياحة والنقل البحري وضعف التنافسية ، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة لتصبح 9 بالمائة في عام 2009 ، كما بلغت نسبة

[1] محمد حبش ، الأزمة المالية اليونانية ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد 19 ، العدد 4 ، عمان ، الأردن ، 2011، ص.12

عجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي 13.6 بالمائة في عام 2009 كما بلغت نسبة الدين العام إلى مجمل الناتج المحلي 115 بالمائة .

وقد أوضحت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو خطر الحلقة المفرغة بين المصارف والدين السيادي مثلما يوضحه الشكل رقم (1-1) حلقة المصارف والدين السيادي.

Source european commission banking union restoring financial stability in the eurozone ,MEMO brussels 15/04/2014 p.03 .Retrieved from .http// ec european, internalmarket,finances,docs,bankig,union .pdf

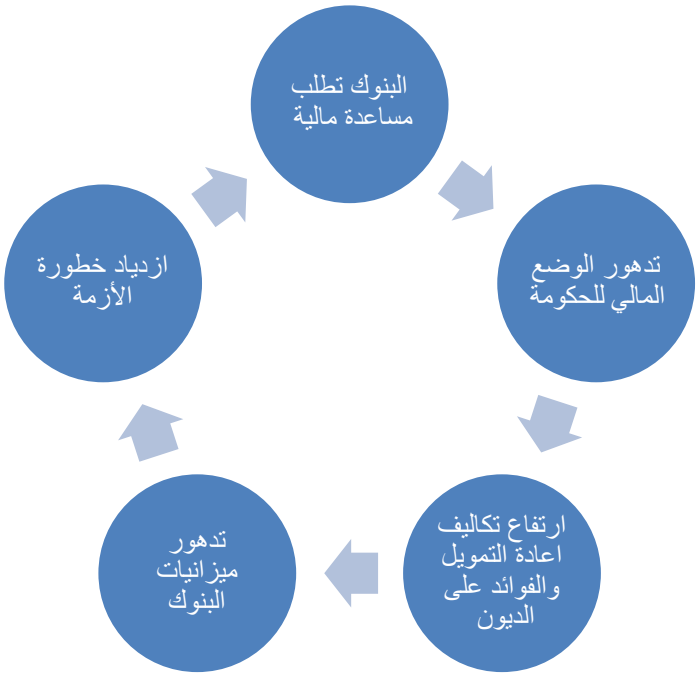

الفرع الثالث : أسباب الأزمة اليونانية

أولا :العوامل الداخلية

حقق الاقتصاد اليوناني انتعاشا خلال الفترة 2001-2007 حيث نما الاقتصاد بنسبة 4 بالمائة وساهم بذلك تسهيل التوسع في منح القروض والتسهيلات القطاع الخاص . وزاد الانفاق خلال هذه الفترة بنسبة 87 بالمائة بينما زادت الايرادات بنسبة 13 بالمائة ، كذلك ساهم ضعف التحصيل الضريبي ، في زيادة عجز ميزان المدفوعات بسبب الفساد المتفشي في القطاع العام ، وتقدر قيمة التهرب الضريبي بمبلغ 20 بليون يورو سنويا

وزادت الرواتب بمعدل 5 بالمائة سنويا ، بينما بلغت الزيادة في الاتحاد الأوروبي نصف هذه النسبة مما أدى الى ضعف التنافسية ، وزيادة عجز الميزان التجاري .

ثانيا: العوامل الخارجية

وتتمثل في الدخول في عضوية العملة الأوروبية حيث اصدرت الحكومة اليونانية بيانات اقتصادية غير حقيقية تتماشى مع اتفاقية ماستريخت الى جانب الدين العام والعجز في ميزان المدفوعات ، وذلك لكي يتسنى لها دخول عضوية العملة الأوروبية ، مما أدى الى التأخير في اتخاذ اجراءات مالية واقتصادية لحل هذه المشاكل .[1]

المطلب الثاني : انعكاس الأزمة اليونانية على الاتحاد الأوروبي والآليات المتعامل بها

تأثرت معظم دول الاتحاد الأوروبي بالأزمة اليونانية وشملتها .

الفرع الأول : انعكاس الأزمة اليونانية على الاتحاد الأوروبي

انعكست الأزمة على السياسة العامة للاتحاد الأوروبي ، وهذا الانعكاس تجسد في تعزيز سياسة الحذر في كل ما يتعلق بإدخال دول جديدة إلى منطقة اليورو ، حيث صار يتم التركيز على الجوانب الاقتصادية أكثر من التركيز على الجوانب السياسية ، ويتم التشديد في تطبيق جميع المعايير الاقتصادية والرقابة المالية على كل دولة ترغب في أن تنضم إلى الاتحاد الأوروبي وتكون جزءا اقتصاديا من منطقة اليورو.

وقد كشفت على الجوانب التالية :[2]

أولا : الاتحاد الأوروبي قد أصبح قوة اقتصادية ونقدية ومالية مترابطة

كشفت أزمة اليونان المالية والاقتصادية أن الاتحاد الأوروبي قد أصبح قوة اقتصادية ونقدية مترابطة ومتماسكة وذات أبعاد مستقبلية واعدة تحقق أهداف ومصالح جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ويتطلب نجاح منطقة اليورو أن تتواءم وتتكيف كل دولة من منطقة اليورو مع السياسات النقدية والمالية المعتمدة مع الأنظمة والقوانين والقواعد الضريبية وظروف الإنفاق في دول الاتحاد الأوروبي .

---

[1] محمد حبش، الأزمة المالية اليونانية ، العدد 03 ، المرجع السابق ، ص 12.

[2] يوسف أبو فارة ، مرجع سابق ، ص. 401

ثانيا : الأزمة اليونانية سلطت الأضواء على مشكلات مالية تعاني منها دول أخرى في الاتحاد الأوروبي

لقد سلطت الأزمة اليونانية الأضواء على مشكلات مالية تعاني منها دول أخرى في الاتحاد الأوروبي كما أن إعلان فرنسا تجميد نفقات الدولة خلال الأعوام 2012،2011 و 2013 قد عزز تخوفات البعض، وأكد لهم على أن بعض دول الاتحاد الأوروبي تواجه مشكلات مالية صعبة متمثلة في عدم وجود آليات لرصد الأزمات المالية ووضع الاستعدادات الكافية والفاعلة لها.

الفرع الثاني : الاقتراحات الاحتوائية للأزمة اليونانية

مهما تعددت وتنوعت الإجراءات المحلية والإقليمية والدولية من خلال الخطط الإنقاذية في تحتاج الى تشخيص ومعالجة .

أولا :الآليات اليونانية للتعامل مع الأزمة .

اهتمت الدوائر الاقتصادية و السياسية اليونانية بالعمل في الآونة الأخيرة من أجل إيجاد المخرج المناسب الذي يتيح لليونان الإفلات من محرقة الأزمة ، وقد رأى البعض أن الحكومة اليونانية قد حصرت خيارات علاج الأزمة الاقتصادية بإلزامية حصولها على التمويل اللازم لتغطية عجز الموارنة الذي لا يمكن تغطيته بالموارد وذلك من خلال الاقتراحات التي قدمتها الحكومة اليونانية هي كمايلي :

- الاقتراح الأول:

طرح سندات الخزانة اليونانية في الأسواق المالية ضمن أسعار فائدة معقولة، ولفترة عشرة أعوام إلا أن هناك جدلا كبيرا حول هذا المقترح ويتمثل في:

1. صعوبة وجود مشترين لسندات الخزانة من دولة تعاني الأزمة، مع ضمان دفع ثمن تلك السندات نقدا والانتظار لفترة عشرة أعوام لقبض أصل المبلغ والفوائد.
2. وفي حالة وجود مشترين لسندات الخزانة من دولة تعاني الأزمة، مع ضمان دفع ثمن تلك السندات نقدا والانتظار لفترة عشرة أعوام لقبض أصل المبلغ والفوائد.

- الاقتراح الثاني:

طرح سندات الخزانة اليونانية في الأسواق المالية ضمن أسعار فائدة معقولة ، لفترة عشرة أعوام مع وجود ضمانات من البنك المركزي الأوروبي لتغطية تلك السندات ، ودفع قيمتها عند تقديمها للسداد ،إلا أن هذا الاقتراح تعرض من جهته لعدة انتقادات للأسباب التالية :

- أن قيمة سندات الخزانة اليونانية تتضمن مبالغ طائلة تفوق قدرة البنك المركزي الأوروبي على السداد الفوري .
- أن قيام البنك المركزي الأوروبي بتقديم الضمانات اللازمة لتغطية سندات الخزانة اليونانية ، سوف يعرض أداء البنك المركزي الأوروبي بتقديم الضمانات اللازمة لتغطية سندات الخزانة اليونانية ،سوف يعرض أداء البنك المركزي الأوروبي النقدي والمالي للكثير من الاختلالات والمشاكل .

ثانيا : الآليات الأوروبية لتعامل مع الأزمة اليونانية

تفاوتت التوقعات بشأن التطورات المحتملة في شأن أزمة الديون السيادية باليونان ولذلك يتوقف وضع سيناريو معين لمستقبل الاقتصاد اليوناني والأوروبي والعالمي ، في ظل هذه الأزمة هي أمام أحد السيناريوهات التالية :

سيناريو التقشف :

يتم ذلك باتخاذ الدولة محل الأزمة إجراءات تقشفية ولاسيما بعد حصولها على الدعم المالي من طرف صندوق النقد الدولي ، ومنطقة اليورو وهذا مايبينه الجدول (01) مع قبولها بمشروطية زيادة حجم الضرائب ، تخفيض الإنفاق العام لقاء التحوط ، كما سيتبع تلك الإجراءات من أثار انكماشية على مستويات الطلب الكلي .

الجدول رقم (1-4) المساعدات المالية المقدمة لليونان وايراندا (الوحدة : بليون دولار)

الدولة	التاريخ	المساعدات المالية الأوروبية	المساعدات المالية لصندوق النقد الدولي	مجمل المساعدات الدولية
اليونان	ماي 2010	115 بليون دولار	43 بليون دولار	158 بليون دولار
ايرلندا	ديسمبر 2010	65 بليون دولار	32 بليون دولار	97 بليون دولار
البرتغال	ماي 2011	75 بليون دولار	37 بليون دولار	112 بليون دولار

ورغم تلك الخطط الإنقاذية إلا أن عدم الاستقرار مازال مسيطرا على تلك الأسواق خاصة مع استمرار تدني المؤشرات الاقتصادية الكلية ، ومع عدم وجود بوادر ايجابية يشير إلى حل مشكلة الائتمان الراهنة وبالتالي فان الاقتصاد العالمي لن يتمكن من تفادي ركود عالمي عميق على المدى البعيد ومن الإفلات من أزمات أكثر عنفا .

- سيناريو الانسحاب من منطقة اليورو

يصعب تنفيذ تلك الفكرة استنادا إلى اتفاقية ماستريخت حتى ، وان طبقتها إحدى الدول فتأثيراتها ستكون وخيمة فقد لا تتمكن الدولة من الحصول على التسهيلات المتاحة من البنك المركزي الأوروبي ، بالإضافة إلى حرمانها من دعم الدول الأوروبية التي قد تتخذ موقفا منها ، بسبب هذا القرار وتأثيره في انهيار منطقة اليورو وفي قيمة العملة الأوروبية الموحدة.

- سيناريو هيكلة الديون السيادية :

لهذا السيناريو إفرازات سلبية على مستقبل منطقة اليورو لإحداثها الخلل في الأسواق ، واضطراب في النظام والسوق المصرفيين الأوروبيين .

من جهتها ستتعرض الدول التي تقوم بإعادة هيكلة ديونها

عموما تنشغل الأوساط الاقتصادية والسياسية الأوروبية بالعمل من أجل محاصرة ضغوط الأزمة اليونانية (التي امتدت لتصبح أوروبية) ، وعدم السماح بانتقال عدواها إلى اقتصاديات الاتحاد الأوروبي[1]

الفرع الثالث : طرق علاج أزمة الديون السيادية

أولا: تحقيق زيادة كافية في رؤوس أموال البنوك الأوروبية لزيادة قدرتها على مواجهة المخاطر .

ثانيا : العمل الجاد على تذليل وإزالة الحواجز التنظيمية الكامنة بين البنوك الأوروبية وتفعيل علاقاتها مع بعضها البعض ، لتكون أكثر قدرة على التصدي للأزمات المالية والاقتصادية .

ثالثا: تصميم وبناء نظام فاعل للرقابة والضمانات المتبادلة بين جميع دول منطقة اليورو لزيادة قدرات هذه البنوك لمواجهة الأزمات المختلفة .

رابعا : تدخل البنك المركزي لمواجهة المخاطر المرتبطة بأزمة الديون السيادية مع وجود الصلاحيات الكافية والمرتكزة على أسس قانونية .

المطلب الثالث : قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

إن بريطانيا دولة عظمى ولها وزنها الاقتصادي والسياسي في الاتحاد الأوروبي ويعد خروجها صدمة قوية تهدد مصالح الاتحاد الأوروبي حيث جاءت نتائج الاستفتاء الذي قامت به بقرار الخروج من الاتحاد الأوروبي وفي 2017/03/26 تم الخروج النهائي منه .

الفرع الأول : أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

إن السياسات والإجراءات التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي وخاصة في ظل الأزمة اليونانية وتخبطها بالديون لم يتواءم مع مصلحة دولة عظمى كبريطانيا وهذا للأسباب التالية:[2]

أولا : التخلص من عبء المهاجرين واللاجئين .

---

[1] فاطمة الزهراء زقايقية ، أزمة الديون السيادية الأوروبية و اليات التعامل معها ، جامعة محمد الشريف مساعدية ، الجزائر ، Zora finance@yqhoo.fr

[2] أحمد علي الأناضول ،خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، مجلة الرأي اليوم ، فيفري 2017، www.arailyoum.com.

يؤمن المواطن البريطاني بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيمكن بلاده من إتباع نظام جديد ، يحد من السماح للمهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي إلى الدخول إلى البلاد .

ثانيا : التوفير المالي للصحة والتعليم .

هذا السبب مترتب على التخلص من أعباء استقبال المهاجرين عبر الحدود ، والذي ساهم بتوزيع مئات مطويات البريد وغيره حيث توفر 350 مليون جنيه إسترليني (480مليون دولار)

ثالثا: التجارة الحرة

خروج بريطانيا يمكنها من عمل اتفاقيات تجارية مع دول مهمة مثل أمريكا ، الهند والصين بالإضافة إلى مساعي إقامة منطقة تجارة حرة .

رابعا : الخوف من الإرهاب

زيادة الهجمات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية مؤخرا دفع المواطن البريطاني في التفكير بالانفصال عن الاتحاد الأوروبي سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة بين دولة وهو ما يحد حركة المواطنين الأوروبيين

الفرع الثاني :انعكاس خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

تشهد بريطانيا عقب خروجها من الاتحاد الأوروبي زلزالا ضرب وحدة المملكة المتحدة ،وان اتفاقية لشبونة لتأسيس الاتحاد الأوروبي تحتوي على نص يتعامل مع احتمال خروج أحد أعضاء الاتحاد الأوروبي سيشكل ضربة في مسيرة الاندماج والتوسع في المستقبل وسيعد انتكاسة وخطوة كبيرة إلى الوراء وهذا ما حدث .

فالتصويت بنسبة 52 بالمائة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هيمنت عليها مواضيع الهجرة والاقتصاد وأزمة الديون السيادية حيث أن خروج بريطانيا من البيت الأوروبي يعتبر عملية طويلة ومعقدة وليس مجرد وجود نص في معاهدات فالارتدادات شملت الجبهات السياسية والاقتصادية وعلى الأسواق المالية والبورصات، التي شهدت خسائر فادحة اثر أخر إغلاق عقب نتائج الاستفتاء.

وعلى اثر التوقيع النهائي على قرار الخروج أكد الخبراء أن الاتحاد الأوروبي سيشهد تفكك كبير للاتحاد الأوروبي وخروج دول أخرى في المستقبل وهذا ما يتنافى وأهداف الاتحاد الأوروبي[1].

خلاصة الفصل :

يتناول هذا الفصل التكامل الاقتصادي وأخذ الاتحاد الأوروبي كنموذج له ولهذا لما يحتويه من مؤهلات تسمح له بذلك ، فكغيره من الاتحادات مر بعملية تكامل اذ تعتبر عملية سياسية اقتصادية اجتماعية حسب الهدف ومنظمة لها مزايا وعيوب .

كما أن الاتحاد الأوروبي في إطار تحقيقه للتكامل الاقتصادي مر بأزمات وكانت أخرها الديون السيادية في اليونان وخروج أهم دولة فيه وهي بريطانيا في 2017/03/26 واستخلصنا من هذا الفصل جملة من النقاط أهمها:

- إن التكامل الاقتصادي بمفهومه يعد عملية تعاون ، اندماج ومشاركة ،تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية ، اقتصادية واجتماعية حسب المفهوم الحديث وتتحدد كل مرحلة من ابسط عملية إلى أعمقها وصولا إلى الوحدة وما ينتج عنها من زيادة فرص العمل ، اتساع حجم السوق ، ارتفاع معدلات النمو ...وما ينجر عنها من معوقات سياسية ،اقتصادية واجتماعية .
- تطور الاتحاد الأوربي من الجماعة الأوروبية لفحم والصلب إلى الاتحاد النقدي وصولا إلى الاتحاد الأوروبي وهذا ما مكنه من تشكيل هيكل تنظيمي خاص به لاتخاذ القرارات الهامة من أبرزها المفوضية الأوروبية ، البرلمان ،اللجنة الاقتصادية ، محكمة العدل ...

وشهد توسعا كبيرا ونمو بانضمام الدول إليه.

[1] اياد الزامي ، مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا ، 2016/07/29
www.kitabat.com

- تناولنا أزمة الديون السيادية في اليونان مظاهرها أسبابها والحلول المقترحة بالإضافة إلى انعكاس الأزمة على الاتحاد الأوروبي والحلول المقترحة من الأطراف ذات العلاقة ، الأخير تناولنا قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وأهم الانعكاسات المتوقعة.

الفصـــل الثانـي

الإطـــار العـــــام للشراكـــة الأورو متوسطية - الجزائرية -

تمهيد :

سعت الدول النامية في إطار العولمة والتغيرات السريعة والمتزايدة ،إلى إيجاد اتحادات قوية تمكنها من فرض وجودها على الساحة الدولية وتحقيق التوازن في الاقتصاد العالمي والانضمام إلى التكتلات الإقليمية والدولية من خلال الشراكة الأورو–متوسطية باعتبارها نموذج يهدف إلى خلق منطقة تبادل تجاري حر بين الضفتين ،وهذا ما يمكنه من تسريع عجلة التنمية للدول النامية بتوقيع اتفاق برشلونة ، وبالأخص الجزائر على الرغم من انضمامها المتأخر للاتحاد الأوروبي ، إلا أنها سعت ولازالت تحقق أهدافها بديمومة متوازنة ومستمرة من خلال آليات التمويل .

هذا الفصل مقسم إلى ثلاث مباحث كالآتي :

المبحث الأول :الإستراتيجية الجديدة الأورو–متوسطية وإعلان برشلونة

المبحث الثاني : مضمون اتفاق الشراكة الأوروجزائرية

المبحث الثالث :تحليل الجانب المالي للشراكة الأورومتوسطية –الجزائرية.

المبحث الأول :الإستراتيجية الجديدة الأورو–متوسطية وإعلان برشلونة

تجسد إعلان برشلونة في انطلاق المبادرة الأورو–متوسطية وكانت المحاور التي جاءت بها هي الهدف من وراء إنشاء شراكة بين الدول المتوسطية ودول الاتحاد الأوروبي، ومن ثم الوقوف إلى أهم المشاريع التي جاءت بها الشراكة المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي .

المطلب الأول :الشراكة الأورو– المتوسطية وإعلان برشلونة

تعتبر الإستراتيجية المتوسطية للاتحاد الأوروبي حصيلة للمبادرات الدبلوماسية التي تم الاتفاق عليها منذ الحرب الباردة ، ونتيجة الخطوات الاقتصادية التي اتخذت منذ مؤتمر باريس 1972 في حين تعددت الدوافع كالدور الحاسم للدول المتوسطية والأولوية التي أعطاها الاتحاد لدول أوروبا الوسطى والشرقية إلى جانب جنوب المتوسط إلى عقد مؤتمر برشلونة سنة 1995 ، بالإضافة إلى وجود منطقة تبادل تجاري أما الحافز الأول الذي دفع الاتحاد الأوروبي هو تقبل الطرف الأوروبي بإمكانية النظر إلى مستقبل مشترك مع أطراف الحوض الجنوبي [1].

الفرع الأول : مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية

كان مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية في البيان الصادر عن مؤتمر برشلونة المنعقد في نهاية نوفمبر 1995 ، ولقد وافقت الأطراف المشاركة في المؤتمر من حيث المبدأ على إقامة شراكة بين الاتحاد الأوروبي من جهة والبلدان المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة أخرى ، وتهدف إلى إقامة منطقة للتجارة الحر[2]ة .

وتعود جذور هذا المشروع إلى ما بعد الحرب الباردة حيث بدأت أوروبا تفكر بعد انتهائها بتوسيع إطارها بشكل أكبر ، يمكنها من استيعاب عدد من دول أوروبا الشرقية وتحويل اقتصادها إلى نظام السوق الحر .

[1] محمد مصطفى كمال ، فؤاد نهر ، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت الطبعة الأولى ،2001،ص.203.

[2] محمد الأطرش ، التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية ، مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،العدد 272، 10، 2001،ص.88.

لذلك سارعت إلى تقديم دعم مالي وفني إلى عدد من دول الكتلة الشرقية الأكثر تقدما والأقرب من اقتصاد السوق الحر كما ارتكزت الرؤية الأوروبية على خلق أكبر تجمع اقتصادي يكون المحور فيه هو الاتحاد الأوروبي ممثلا لأوروبا الغربية ، وتدور في هذا المحور مجموعتان بحيث تضم المجموعة الأولى الدول الاشتراكية السابقة مع العمل على اندماجها اقتصاديا في الاتحاد .

في حين تمثل المجموعة الثانية الدول العربية جنوب المتوسط ، وتتكون بداية من اثني عشر دولة ثم تضاف إليها فيما بعد دول مجلس التعاون الخليجي وباقي الدول العربية ، وبناءا على ذلك قدم الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 1994 اقتراحا لإعلان برشلونة.

الفرع الثاني : محتوى إعلان برشلونة[1]

ويشمل الاقتراح ثلاثة مجالات حيث يتعلق الأول بالسياسة والأمن والثاني يخص الجوانب الاقتصادية والمالية والثالث يتعلق بالنواحي الاجتماعية والثقافية ، بالإضافة إلى برنامج عمل يشكل آلية تتبع لتحقيق هذه الشراكة وهي كالآتي [2]:

أولا : المحور السياسي والأمني

ويهدف إلى تكوين فضاء موحد للسلام والاستقرار وذلك عبر سياسات التنسيق لمحاربة الحركات السياسية المتطرفة ، واحترام حقوق الإنسان والتعددية وإقامة دولة القانون مع الالتزام بالحق لكل دولة في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وتدعيم سيادة القانون وحرية الديانات ، دون تمييز على أساس عرقي أو ديني أو لغوي أو عقائدي ، والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية مع العمل الجاد والمنسق لمحاربة الإرهاب ، والحد من التسلح والتأكيد على جعل منطقة حوض المتوسط منطقة سلام واستقرار .

ثانيا : المحور الاجتماعي والثقافي والإنساني

[1] أحمد سيد النجار وآخرون ،التحولات الاقتصادية العربية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2004، ص.65

[2] عثمان أبو حرب ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص ،ص . 225،226

يهدف إلى تكثيف الحوار العلمي بين الثقافات واحترام تنوعها وما تحمله من عادات وتقاليد ، واحترام الأديان والطقوس الدينية ، ومحاربة كل مظاهر العنصرية والتعصب والاهتمام بالمجتمع المدني واشتراكه في إدارة شؤون بلاده ، والتقليص من ضغوط الهجرة اللا مشروعة والاهتمام بالعامل البشري وتطويره .

ثالثا: المحور الاقتصادي والمالي

ويهدف إلى إقامة منطقة للرفاهية الاقتصادية من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة والمتوازنة ومكافحة الفقر ، واستحداث مشروع واسع للتبادل الحر ومتابعة برامج التقويم الهيكلي وتحديث البيانات الاقتصادية والاجتماعية ، وإنعاش القطاع الخاص وتأهيل القطاع الصناعي .

الفرع الثالث:التعاون الاقتصادي والمالي

يمثل الجانب الاقتصادي والمالي البعد الأكبر في الاتفاقية ، وان كان البعد السياسي إلى جانب البعدين الاقتصادي والمالي الأهم من وجهة الأوروبية وقد حدد إعلان برشلونة عدة أهداف واليات بخصوص التعاون الاقتصادي بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية بين دول جنوب المتوسط حيث كان أهم هذه الأهداف هو بروز التوجهات [1]وعموما تضمن الإعلان في النقاط التالية [2]:

أولا :إنشاء منطقة التجارة الحرة والتي من خلالها سيتم إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية ،التي تشكل عائق في التجارة بين الدول المعنية مع الإشارة إلى القواعد التي ستقوم عليها المنطقة .

ثانيا : تنمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمي وتبادل المعلومات ونقل الخبرة والتدريب .

ثالثا: القيام بحلقات النقاش و مؤتمرات مشتركة في مختلف القضايا الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك .

رابعا : تقديم المساعدات تقنية وإدارية وتنظيمية .

خامسا : إقامة المشروعات المشتركة لتشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة .

كما يوضح المخطط التالي مستويات تطبيق الشراكة الأورو–متوسطية.

[1] محمد مدحت عزمي ، الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة السوق العربية المشتركة ، مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية ، مصر ،الطبعة الأولى ، 2002 ،ص.282.

[2] أحمد السيد النجار وآخرون ، مرجع سابق ،ص.68

الشكل رقم (2-1) مستويات تطبيق الشراكة الأورو-متوسطية.

Source 'Institut de la méditerranée media et le fonctionnement du partenariat Euro-méditerranéenne.

من خلال المخطط يتبين أن مجالات الشراكة سواء الاقتصادية أو المالية وغيرها ترتكز مستويات خاصة بها

المطلب الثاني :أهداف الشراكة الأورومتوسطية وأهم مشاريعها

تختلف أهداف الاتحاد الأوروبي عن تلك التي يسعى لها الشركاء المتوسطيين ، حيث يرغب الاتحاد الأوروبي في إدارة وتقرير شؤون المنطقة التي يرتبط بها بعلاقات ثقافية وتاريخية واقتصادية وتجارية، بغية الحفاظ على مصالحه الاقتصادية والأمنية في حين أن الدول الشريكة أهدافها اقتصادية بالدرجة الأولى إذ ترغب في إنعاش وتنمية اقتصادياتها.

الفرع الأول : أهداف الاتحاد الأوروبي

جاءت الشراكة الأورو–متوسطية على أساس اقتراح من الاتحاد الأوروبي وتنحصر كلها في كل ما يخدم مصالحه سواء الجيو سياسية والاقتصادية وحتى الثقافية وعموما تندرج أهداف الاتحاد الأوروبي من اتفاقيات الشراكة فيما يلي :[1]

أولا: إقامة منطقة إستراتيجية (سياسية واقتصادية) أورو–متوسطية من أجل منافسة المنطقتين الإستراتجيتين الكبيرتين في العالم الأمريكية بزعامة الولايات المتحدة ، والأسيوية بزعامة اليابان ، وهو ما يمكن الاتحاد الأوروبي من تقوية موقعه في الساحة الدولية من جهة ومن جهة أخرى التكيف مع الاتجاه الواسع لأقلمة العالم وضمان حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي ، ومن خلال توسيع نفوذه في منطقة حوض المتوسط والتي تنافسه فيها الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيا :العمل على تحقيق الاستقرار والأمن في دول منطقة المتوسط ، حيث تعاني بعض الدول من عدة مشاكل أمنية (الإرهاب ، العنف السياسي ، الصراع في الشرق الأوسط ...) ،وهذا عن طريق توفير عوامل الاستقرار فيها من خلال العمل على إحداث نمو متواصل ، ورفع مستويات المعيشة فيها من خلال دعم وتشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير .

ثالثا : ضمان مصادر دائمة للطاقة كالنفط والغاز، وخصوصا وأن بعض الشركاء يعدون دول غنية بالنفط كما هو الحال بالنسبة للجزائر فالاتحاد الأوروبي بصفته قوة اقتصادية عالمية كبيرة يعد من كبار المستهلكين للطاقة

الفرع الثاني : أهداف الدول الشريكة

تعمل دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط من وراء شراكتها مع الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق جملة من الأهداف ، سواء على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في محاولة منها إلى تحقيق استقرار المنطقة وحل النزاعات بطرق سليمة ، والاندماج أكثر في النظام العالمي الجديد .

وعموما تندرج أهداف الدول الشريكة المتوسطية فيمايلي.[2]

[1] Oualalou fathallah , après barcelone ,le Maghreb est nécessaire , edition l harmattan , paris,1996,p.06

[2] Schmid Dorothée .optime le processus de Barcelone occasion al papiers N36.juillet .institut .d études. de. L union européenne . paris . 2002 .p.30

أولا : فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة ، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية والذي سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى .

ثانيا : الحصول على المعونات المالية والقروض الإنمائية بقصد تمويل مختلف المشاريع ، علاوة على جذب رؤوس الأموال الأوروبية في شكل استثمارات .

ثالثا : تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية .

رابعا : التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها وخاصة البطالة واحتواء الشباب الذي بدأ يعرف ميولات لا تخدم الطبقات السياسية (التمرد على الحكومة والإرهاب)

خامسا : تشكيل شراكة حقيقة ثقافية واقتصادية ، وعلمية

الفرع الثالث :أهم مشروعات الشراكة الأورومتوسطية

يوجد عدة مشاريع للشراكة الأورو–متوسطية أهمها : [1]

أولا : اتفاقية أغادير يدعم الاتحاد الأوروبي جهود البلدان المشاركة في الاتفاقية ، وهي مصر الأردن والمغرب وتونس من أجل تعزيز التعاون .

ثانيا :التعاون الإقليمي جنوب –جنوب وإقامة منطقة لتبادل التجاري الحر .

ثالثا : الشبكة الأورو–متوسطية لوكلات تشجيع الاستثمار (أنيم ANIMA)شبكة تجمع وكلات تشجيع الاستثمار ، تعزيز قدرات التعاون ، تشجيع الاستثمار في المتوسط .

رابعا : اليوروميد للأسواق يشجع التفاهم حول الأطر القانونية التنظيمية لتنفيذ اتفاقات الشراكة وتعميق التعاون الاقتصادي .

خامسا: شبكة معاهد الأبحاث الاقتصادية تشجيع الحوار والأبحاث في المسائل الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تمويل شبكة معاهد الأبحاث وتقديم استشارة الإصلاح للبلدان المتوسطية الشريكة

[1] http// www.moqatel.com ,openshare,behoth,Monzmat,EuroMed,seco1 .doc-c vt.htm/07h07.02/04/2017

سادسا: آلية اليورو ميدا البديلة لحل النزاعات ميدا –ادر MEDA ADAR تشجع مناهج حل المنازعات في المجال التجاري من أجل تسهيل التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي في البلدان المتوسطية الشريكة .

سابعا: ميدا ابتكار يزود البلدان المتوسطية الشركات بأدوات جديدة ومتطورة لتشجيع الابتكار في المؤسسات الخاصة والعامة وتشجيع قيام الشبكات .

ثامنا: ميدا ستات يدعم قدرات السلطات المعنية في البلدان المتوسطية الشريكة من أجل جمع وتحديث المعطيات الإحصائية وتوفرها في الوقت المناسب وضمان انسجامها .

تاسعا:السوق الأوروبية العربية المشرقية للغاز "يامغم" يدعم تطوير أسواق مندمجة في مجال الغاز بين مصر ، الأردن ، لبنان وسورية من أجل إقامة سوق إقليمية للغاز في خطوة اتجاه إدماجها للاتحاد الأوروبي .

عاشرا: ميدا – ينيك يشجع فعالية الطاقة واستخدام الطاقة الشمسية في قطاع البناء ، في البلدان المتوسطية الشريكة.

احدى– عشر:الحماية المدنية إدارة الكوارث يدعم تطوير نظام أورو–متوسطي لمنع الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان والوقاية منها وإدارتها.

اثنى–عشر : النظام الأورومتوسطي للبيئة (سماب) يشجع التنمية المستدامة ويدعم النشاطات التي تضع حماية البيئة ضمن أولوياتها الكبرى .

الثالث–عشر :المبادرة الأورو–متوسطية لمجتمع المعلومات يدعم تطور مجتمع المعلومات في البلدان المتوسطية الشريكة في جهودها من أجل تحرير أسواق الاتصالات من خلال المساعدة الفنية والزيارات الدراسية.

الرابع–عشر : برنامج يوروميد للنقل يهدف إلى تحسين النقل الأورو–متوسطي بما يخدم أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وضمان أنظمة آمنة للنقل .

الخامس –عشر : مشروع اليوروميد للملاحة الجوية يشجع قيام حيز أورو–متوسطي مشترك للطيران ويدعم انفتاح سوق الطيران على البلدان المتوسطية الشريكة .

السادس –عشر : الطرقات السريعة البحرية (وصلات النقل) يشجع إنشاء طرقات بحرية سريعة وإقامة وصلات أفضل للنقل

السابع –عشر : سلامة الملاحة البحرية (سيفميد) يشجع تطوير التعاون مع البلدان المتوسطية الشريكة في مجال سلامة الملاحة والأمن ، وكذلك في قضايا البيئة البحرية .

الثامن –عشر : الملاحة الأورو–متوسطية عن طريق الأقمار الصناعية : يحدد سياسة مشتركة في اتجاه تنفيذ خدمات النظام الشامل للملاحة عبر الأقطار الصناعية في البلدان المتوسطية الشريكة .

المطلب الثالث : انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو–متوسطية

إن أثار الاتفاقيات الشراكة سواء تعلق الأمر بالجانب الايجابي أو السلبي يختلف وقعها من بلد شريك متوسطي لآخر، حسب هيكل صناعته وهيكل صادراته وورداته وحسب نوعية المنتجات التي يتعامل بها تجاريا ، ولكن الأمر الذي لا يختلف فيه اثنان هو وجود آثار و انعكاسات سلبية على الاقتصاديات البلدان المتوسطية الشريكة

الفرع الأول :انعكاسات التحرر التجاري

تطرق الباب الثاني من اتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية لإجراءات حرية تنقل السلع ، وكيفية تنظيم الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة وفقا للقواعد العالمية للتجارة الحرة ، فقبول هذه الإجراءات من طرف الدول المتوسطية الشريكة يحمل في طياته المجازفة تهدد اقتصاديات الناشئة وتوازنها الاجتماعي الجاري تدعيمه ويتضمن هذا الباب أربعة أنظمة تجارية مختلفة :

أولا : النظام الأول يخص المنتجات الصناعية المحررة تماما للاستيراد وذلك منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وتشمل هذه الفئة المعدات الصناعية التي لا تصنع محليا والتحرير الكامل والفوري لاستيراد هذه الفئة من المنتجات يضع الدول المتوسطية أمام خيارات صناعية هامة في الأجلين المتوسط والبعيد ، انطلاقا من أن هذه المنتجات لا تنتج محليا وبالتالي فهي لا تلقى منافسة على المدى القصير .

ثانيا: النظام الثاني يخص المنتجات الصناعية الوافدة من المجموعة الأوروبية والتي يتم تدريجيا فتح باب استيرادها ، تشمل المواد الأولية والمنتجات المصنعة الأوروبية والتي تصنع محليا والمنتجات الأخرى وتخضع هذه المنتجات إلى تخفيضات سنوية متتالية على الرسوم والضرائب الجمركية ، وفقا لجداول زمنية على مدى 12 سنة مسايرة لخطة تكييف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية .

ثالثا: النظام الثالث ويخص المنتجات الصناعية المفروض عليها ضريبة الاستيراد وهي الفئة الخاصة بالمنتجات الصناعية ، الزراعية والغذائية إذ أن التجارة الخاصة بها تخضع للضريبة الخاصة بالعنصر الزراعي ، والهدف من هذا هو حماية الصناعة الأوروبية من منافسة منتجات الدول المتوسطية [1] .

رابعا : النظام الرابع يخص المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري

وهي الفئة التي يخضع استيرادها لبروتوكولات خاصة تتماشى مع السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي والتي لا تستطيع تقديم تنازلات بشان تحرير التجارة فيها ، إذ أنها مرتبطة بالتوازنات الداخلية للتركيبة السياسية وقد وافق الجانب الأوروبي في هذا الصدد فكرة التحرير الكامل للتجارة المنتجات الزراعية، بفكرة التحرير التدريجي دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى التحرير الكامل .

أما بخصوص تحرير تجارة الخدمات ، والتي تبقى مثلما حددتها الاتفاقية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات من القيود والإجراءات الإدارية.

ومن المعلوم أن قطاع الخدمات يضم مجالات كثيرة من الأنشطة مثل" خدمات المالية والاتصالات والسياحة والخدمات الطبية ..."[2].

الفرع الثاني : انعكاسات التعاون الاقتصادي على اقتصاديات الدول المتوسطية الشريكة

وأهم هذه السياسات تلك المتعلقة بالتقويم الهيكلي والتي تظهر آثارها على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى كل القطاعات التصديرية ومجموع الأنشطة الإنتاجية الأخرى .

[1] محمد الرشيد قريش ، التنمية المستقلة في مصر واستراتيجيات تحقيق القدرات التقنية الذاتية ، مجلة التعاون الصناعي ، العدد30 ، الخليج العربي ، أكتوبر 1997،

[2] النجفي سالم توفيق ، إشكالية الزراعة العربية (رؤية اقتصادية معاصرة) ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، لبنان، 1993،ص.54

إن سياسة إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية المعتمدة من طرف الدول المتوسطية ترمي إلى تحسين كفاءة أداء المؤسسات ، سواء تعلق الأمر بتحسين الإنتاجية أو بالمنافسة على المستوى السوق المحلي هذه السياسة تعد قضية إستراتيجية هامة تتطلب شروطا لنجاحها . ويمثل الشرط المالي أهمها علاوة على ضرورة وجود موارد بشرية مؤهلة وبنى تحتية للتأهيل ، ولكن تبقى مشكلة التمويل الهاجس الأقوى لإنجاح سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين الوسائل التي تعرقل عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية من الدول الأوروبية نحو المتوسطية . وعموما إذا كان التعاون من أجل تأهيل قطاع المؤسسات بواسطة الشراكة مع دول متقدمة يظهر اليوم كضرورة حتمية للاندماج في الاقتصاديات العالمية ، وأداة أساسية لتأهيل الأداة الإنتاجية وتوسيع النسيج الصناعي .[1]

الفرع الثالث : انعكاسات التعاون المالي على اقتصاديات الدول المتوسطية الشريكة

إن التعاون الاقتصادي الأورو–متوسطي يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق دعم التنمية الاقتصادية في الدول الشريكة ، وهذا من خلال تشجيع الإصلاحات الاقتصادية التي يتطلب تحقيقها الكثير من الأموال وهو ما تفتقده أغلب الدول الشريكة خلال المرحلة الانتقالية للوصول إلى إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر مع الاتحاد الأوروبي ، لذلك تنص اتفاقيات الشراكة على أهمية التعاون المالي كأحد مجالات التعاون بين طرفي تلك الاتفاقية بغية إنجاح مسار الشراكة الأورو–متوسطية بأبعادها الثلاث : السياسي ، الاجتماعي و الاقتصادي على وجه الخصوص فالتعاون المالي يمثل محور العلاقات الثنائية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وكل الدول الشريكة[2]

المبحث الثاني : مشروع الشراكة الأورو–جزائرية

[1] نورمان كلاك ، الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا ، ترجمة محمد رضا محرم ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر، 1996 ، ص.287

[2] Commission européenne . le programme MEDA .office des publications officielles des communales européennes . Luxembourg .1998

بعد توقيع معظم الدول المتوسطية على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كمصر ، تونس ، المغرب ، فلسطين وغيرها بدأت الجزائر سلسلة من المفاوضات ، ليتم توقيع عقد الشراكة الأورو–جزائري في أفريل 2002 ولحتمية الدخول في اتفاقيات الشراكة والاندماج في الاقتصاد العالمي تم تنفيذ الاتفاقية في 2005.

المطلب الأول : علاقة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي

يساهم تحليل خصوصية العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية الاقتصادية في تفسير عدم وجود اتفاقية شراكة بين الجانبين خلال الستينيات ، على غرار المغرب وتونس واختلاف تأثير اتفاقية التعاون لسنة 1976 بينما بالمقارنة مع نفس الاتفاقية بالنسبة لتونس والمغرب .

الفرع الأول : تطور العلاقات بين الجزائر ودول المجموعة الأوروبية .

يمكن تفسير الطابع الخاص بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية من خلال ثلاث عناصر هي :[1]

أولا : العنصر الأول ويمثل المرحلة الاستعمارية التي وضعت الاقتصاد الجزائري في ارتباط مباشر مع حركة المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وأخذت وراثة هذه المرحلة طابعا رسميا من خلال اتفاقيات" افيان " في 1962/03/19 ، والمتعلقة باستقلال الجزائر بعد فشل العمليات الإرهابية للمنظمة السرية الاستعمارية أدت هذه المغادرة إلى تحويل جذري للإنتاج الجزائري بسبب ترك المؤسسات التي كانوا يتحكمون فيها شاغرة والأراضي الفلاحية بمبادرة عفوية للعمال الفلاحين على أراضي خاضعة لنظام التسيير الذاتي .

ثانيا: العنصر الثاني

إن الارتفاع السريع للصادرات الجزائرية من النفط والغاز أدى إلى تأكيد الاتجاه المتعلق بتقليص مكانة المواد الفلاحية في المبادلات الجزائرية الأوروبية ، وذلك لأن اكتشاف الموارد الهيدرو– كربونية أعطى للجزائر خلال السنوات الأولى من استقلالها إمكانية كبرى في علاقاتها الخارجية ومكنها من الحصول على مركز امتياز من مركز باقي أقطار المغرب العربي .

[1] فتح الله ولعو ، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية ، دار الحداثة و النشر ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ص.ص، 100،101

ثالثا : العنصر الثالث

أصبحت العلاقات بين الطرفين ناتجة عن تداخل عدة قوات متناقضة من جهة الجاذبية المتولدة عن الإرث الاستعماري، الذي أدى إلى دمج الاقتصاد الجزائري في خانة المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

ومن جهة ثانية تحول علاقات الملكية في المحيط الزراعي الجزائري بعد تخلي المعمرين عنه وتقوية المد التحرري في الميدان الاقتصادي وارتفاع أسعار البترول ، كلها عناصر ربطت المبادلات الجزائرية الأوروبية بنموذج المبادلات في المجموعة والأقطار العربية البترولية .

وهكذا استطاعت الجزائر التملص من توقيع اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية على غرار المغرب وتونس وتمكنت من رفض مطالب المجموعة مع استمرار الحصول على الأفضلية الجمركية نحو المجموعة والتي ورثتها عن الحقبة الاستعمارية والتي أكدتها اتفاقيات "افيان" بالنسبة للسوق الفرنسية ، ولكن بعد نهاية الستينيات قررت بعض الدول الأوروبية وخاصة ايطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح الأفضلية للمواد الجزائرية الزراعية الأمر الذي جعل الجزائر تقرر انطلاقا من 1972 فتح مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، لتصل إلى اتفاقيات سنة 1976 لتندمج مع البلدان المتوسطية التي عقدت نفس الاتفاقيات مع المجموعة الأوروبية.[1]

الفرع الثاني : مضمون الشراكة الأورو–جزائرية

وقعت الجزائر مع المجموعة الأوروبية على الاتفاق المبدئي في 2001/09/19 في بروكسل وبقي الحوار والتفاوض متواصلا بين كلا الطرفين إلى أن تم التوقيع رسميا على الاتفاق المتوسطي للشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بفالونيسيا في أفريل 2002 من قبل رئيس الدبلوماسية الجزائرية "عبد العزيز بلخادم" ووزراء خارجية الدول الأوروبية ،إلى جانب رؤساء اللجنة الأوروبية والمجلس الأوروبي وتمحورت الاتفاقية حول عدد من النقاط الهامة التي تناولت جوانب إعلان برشلونة وهي كالتالي :

[1] عبد المجيد قدي ، الجزائر ومسار برشلونة ، الفرص والتحريات ، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية .

أولا: المحور الاقتصادي

واهتم بتعميق التعاون قصد دعم التنمية الاقتصادية والاهتمام بالنشاطات التي تعاني من مشاكل داخلية ، أو التي تتأثر بتحرير الاقتصاد الجزائري إضافة إلى الاهتمام بالقطاعات التي تعمل على تسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي .

ويتضمن هذا التعاون الهدف البعيد في الاتفاقية ، وهو إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كما أن المحور الاقتصادي لم يغفل عن الاهتمام بالتكامل ومواضيع التلوث والبيئة .[1]

- محور حرية حركة السلع : حيث تضمن القسم التجاري للاتفاقية التفكيك التدريجي لكل الرسوم للمنتجات الصناعية ، وسيتم التفكيك من الجانب الجزائري على أساس ثلاثة قوائم وهي كالتالي :[2]
  - القائمة الأولى : الإعفاء من الرسوم الجمركية عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ بالنسبة لأغلبية السلع الوسيطة والمنتجات نصف المصنعة للصناعات الكميائية، والتعدين وصناعة النسيج ومواد البناء .
  - القائمة الثانية : تقوم على تفكيك خطي وعلى مدى خمس سنوات ، وذلك بعد مرور سنتين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ كما أنها تخص المنتجات (الصيدلانية والغازيات، التجهيزات الميكانيكية والالكترونية ، والتجهيزات ماعدا الكهرومنزلية والمعدات للنقل بالسكك الحديدية والسيارات وقطاع الغيار وأدوات وأجهزة المراقبة والقياس .)
  - القائمة الثالثة : يتعلق الأمر بتقليص تدريجي على مدى 12 سنة للرسوم الجمركية على المنتجات المتبقية أساسا سلع الاستهلاك .

ثانيا : محور الخدمات التجارية وحركة رؤوس الأموال

[1] عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص. 05

[2] مشروع تقرر حول ، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الدورة العامة السادسة والعشرون ، جويلية 2005 ، ص. 94

ركز الطرفان على توفير مناخ ملائم للاستثمار وتهيئة الظروف المواتية لحركة رؤوس الأموال ، وذلك للمساهمة في حالة ظهور مشاكل في ميزان المدفوعات لأحد الطرفين إلى اعتماد معايير تعديليه على العمليات الجارية والتجارية أو المالية قصد التمكن من إعادة التوازن .

ثالثا : المحور السياسي والأمني

من خلال تمكين كل طرف من حرية اختيار النظم السياسية في ظل سيادة القانون ، الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان . بالإضافة إلى إقامة مجتمع مدني في الجهتين وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والعمل على الحد من التسلح .

رابعا : المحور الاجتماعي والثقافي

المواد (67–78) بحيث شجعت الاتفاقية على مبدأ الحوار بين الثقافات و الأديان كوسيلة للتفاهم بين الطرفين كما اهتمت بتنمية قضايا الشباب ومنظمات المجتمع المدني وقضية العلاقة بين الصحة والتنمية .

خامسا : المحور المالي

المواد (79–81) من خلال مساهمة الاتحاد الأوروبي في تمويل الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني ، وإعادة تأهيل المؤسسات وترقية الاستثمارات ومتابعة أثار إنشاء منطقة التبادل الحر وهذا ما سنلاحظه في آليات التمويل .[1]

المطلب الثاني : تقييم نتائج اتفاق الشراكة الأورو–جزائري

تعتبر اتفاقية الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي من الاتفاقيات التي حظيت بالاهتمام الكبير من الاقتصاديين ذلك لأنها تتمتع بالخصوصية إلا أنها لها جوانب ايجابية وسلبية .

الفرع الأول : سلبيات وايجابيات الشراكة الأورو–جزائرية.

[1] بروتوكول الشراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى ، ص.ص، 04.07

إن الرهانات والتحديات التي مرت بها الشراكة الأورو–جزائرية طوال 12 سنة سمحت لها بتحديد الجوانب السلبية والايجابية لها.

أولا: سلبيات الشراكة الأورو–جزائرية واهمها[1]ا:

- إن نزع الحواجز الجمركية يترتب عنها خسائر مالية تقدر مابين 4.1 الى 7.1 مليار دولار مما يؤدي إلى تدني إيرادات الموازنة العامة للجزائر وبالتالي زيادة المديونية.
- إن المؤسسات الأوروبية تتميز بجودة منتجاتها وتطبق المعايير الدولية بينما المنتوج الجزائري ، لا يزال في بداية تطوره كما أن الكثير من المؤسسات لم تحصل على شهادة مطابقة المواصفات مما يؤدي إلى اختفاء بعض المؤسسات لعدم قدرتها على المنافسة ، سواء أن تكاليف الإنتاج كبيرا جدا مقارنة بتكاليف الإنتاج للمؤسسات الأوروبية أو من ناحية الجودة .
- إن الاتحاد قوة موحدة عملاقة على مختلف الأصعدة بينما الجزائر لا تتمتع بهذه القوة ، إذن فالعلاقة هنا غير متكافئة لأنها تجمع العمالقة والضعفاء.

ثانيا : ايجابيات الشراكة الأورو–جزائرية .

- الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خصوصا نحو دول الاتحاد الأوروبي ، وذلك من خلال تحسين الإنتاج الوطني ومطابقته لشروط الجودة العالمية ، وفعالية المؤسسات الإنتاجية الجزائرية والرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية ، وكذلك تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى .
- خلق مناخ استثماري مناسب عبر القضاء على الأساليب البيروقراطية وإدخال مزيد من المرونة على القوانين الاستثمارية ، مما يشجع على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وخصوصا المشاريع المشتركة مع الشركات الأوروبية وانتقال التكنولوجيا ترقية المرافقة لها ، كما في صناعة السيارات .

[1] WWW . Wadilarab .com consulté le 29/04/2017 à 04H50

- تغير نظرة العالم الخارجي للجزائر إذ يعد ذلك بمثابة تأمين وضمان يقلص من خطر الدولة ، ويشكل ضمانا للاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما والأوروبيين بشكل خاص.[1]

الفرع الثاني : تقييم اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية.

يركز اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية على عدة جوانب وأهمها الاقتصادي والتجاري ذلك أن تقييمها يتطلب دراسة اثر عدة عوامل أهمها :[2]

أولا: أثر الشراكة على الموارد المالية

إن إلغاء الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سيتبعه انخفاض المداخيل الجبائية ، حيث قدرت حوالي 2.5 سنة 2015.

ثانيا : أثر الشراكة على الميزان التجاري .

السوق الجزائرية لا تتمتع بخاصية التنوع مما يجعلها في مأزق اقتصادي من بدأ التفكيك الجمركي ، وذلك بسبب غزو المنتجات الأوروبية خاصة الصناعية والسوق الجزائرية بالمقابل لا تستفيد بمزايا تفضيلية لصادراتها بسبب أن الرسوم المفروضة على السلع الأوروبية جد متدنية وهكذا أصبحت الجزائر لها منافسين أقوياء في السوق الأوروبية كصادرات جنوب شرق آسيا ، أمريكا الجنوبية ...الخ .

ثالثا: أثر الشراكة على القطاع الصناعي .

إن الجهاز الإنتاجي الحالي لا يملك القدرة التنافسية لمواجهة حدة المنافسة الدولية فالانفتاح نحو استيراد المنتجات الصناعية خاصة التقنية إذ لم يلزمها التعاون الفني والمالي ، يؤدي إلى تدني المستوى الصناعي بسبب عدم مسايرتها للتطور التكنولوجي .

رابعا : أثر الشراكة على القطاع الزراعي .

[1] https //revues .univ-ouargla . dz co le 29/04/2017 à 05H04

[2] معسكري سمرة ، بوشنافة الصادق ، تقييم التعاون الاقتصادي الأوروبي الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، –العدد الاقتصادي – 29(02) ، جامعة الجلفة ، ص.ص، 26.28

لم تحظى الشراكة بالعناية اللازمة مثلما هو الحال بالنسبة لقطاع الصناعة والخدمات التي تستفيد منها دول الاتحاد ، ويرجع عدم تحرير الملف الزراعي إلى حصول القطاع الأوروبي إلى الدعم الكبير من دول الاتحاد الأوروبي وهذا يعني أن الاتحاد الأوروبي يمارس سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتجات التي للجزائر مصلحة في تحريرها ، بينما يمارس سياسة تحريرية في العديد من المنتجات التي ليس للجزائر مصلحة كبيرة في تحريرها.

سادسا : أثر الشراكة على العمالة .

إن غزو السلع الأوروبية ذات التقنية والجودة العالية وبسعر منخفض مقارنة بالسلع المحلية ، ينجم عنه انخفاض الطلب الداخلي للسلع المحلية وهذا يتسبب في إفلاس المؤسسات الاقتصادية وغلقها ، بسبب عدم القدرة على منافسة المنتوج الأوروبي وهذا ما يترتب عنه تسريح العمال ورفع معدل البطالة.

المبحث الثالث : تحليل الجانب المالي للشراكة الأورو–جزائرية

إن الجانب المالي من أهم المحاور التي ارتكزت عليها الشراكة الأورو–متوسطية ومن خلالها يتم تقديم المساعدات للبلدان بغية تحقيق التمنية الاقتصادية المستدامة في الحوض المتوسط، والجزائر مثلها مثل الدول المتوسطية تلقت هي الأخرى مساعدات مالية لخدمة اقتصادها وهذا مواكبة مع إنشاء منطقة للتجارة الحرة

المطلب الأول: آلية تمويل الشراكة الأورو–متوسطية

وتتمثل في الآتي :

الفرع الأول : برنامج ميدا

تم إنشاء برنامج ميدا الذي يحدد كيفية تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوروبية ، ويهدف إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة وتحقيق الاستقرار السياسي في الدول المتوسطية وتطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي .

أولا: تعريف برنامج ميدا: هو برنامج تم إنشاءه بناء على القانون رقم 1488/96 الصادر بتاريخ 1996/07/23 وتم تعديله بالقانون رقم 98/780 الصادر بتاريخ 1998/04/07 ليعدل مرة أخرى في 2000 بالقانون 2698/2000 الصادر في 2000/11/27.

ثانيا : أولويات برنامج ميدا

ومن ثم تتلخص أولوياته كالتالي :

- دعم التحول الاقتصادي

الذي يهدف إلى الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة عن طريق :

- زيادة التنافس مما يحقق نمو اقتصاد دائم .
- التركيز على تنمية القطاع الخاص .
- دعم برنامج الخوصصة .

- دعم الميزان الاقتصادي والاجتماعي :

والذي يهدف إلى تخفيف التكلفة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن عملية التحول الاقتصادي من خلال :

- القيام بإجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية .
- تحسين الخدمات الاجتماعية في قطاع الصحة والمياه والسكن ومحاربة الفقر ، وتحسين البنية التحتية والنقل والطاقة والتعليم ...

- تعزيز العمليات الإقليمية :

والذي يهدف إلى تشجيع النشاطات الثنائية بين الدول من خلال :

- زيادة التبادل على المستوى الإقليمي.
- ربط الجماعات ببعضها .
- خلق شبكة الاتصالات بين الباحثين والجماعات المحلية ، والمؤسسات والتنظيمية .

الفرع الثاني : البنك الأوروبي للاستثمار

أنشى البنك الأوروبي للاستثمار سنة 1958 وفقا لمعاهدة روما وهي هيئة تابعة للاتحاد الأوروبي تمنح القروض طويلة المدى ، حيث يقوم بعملية إقراض للقطاع العمومي والخاص من أجل تمويل المشاريع التي تهم الاتحاد الأوروبي لاسيما في المجالات التالية :

- تقارب وتماسك مناطق الاتحاد الأوروبي .
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- البيئة.
- البحث، تنمية وإبداع .
- النقل .
- الطاقة .

يقوم البنك بنشاطه داخل الاتحاد الأوروبي الذي أبرم معها الاتحاد الأوروبي اتفاق التعاون

أولا : مهام البنك الأوروبي للاستثمار

- لا يسعى البنك الأوروبي للاستثمار إلى تحقيق هدف مربح ، بحيث أن توجهاته توافق سياسة الاتحاد الأوروبي عكس ما تقوم به البنوك التجارية الأخرى فهو لا يقوم بتسيير الحسابات البنكية الشخصية ولا يمتلك شبابيك ، فهو لا يعطي النصائح في مجالات الاستثمارات الخاصة .حيث يقوم بمنح قروض طويلة المدى بالنسبة للمشاريع الاستثمارية الضخمة الخاصة (الأصول الثابتة) ولكن لا يمنح إعانات .
- تعود ملكية البنك إلى أعضاء الاتحاد الأوروبي والذين يساهمون في تكوين رأس ماله ، إذ أن إسهامات كل بلد يعكس وضعها الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي ،ولا تنقطع رؤوس الأموال من ميزانية الاتحاد الأوروبي بل تحصل على تمويلات ذاتية من الاقتراضات المحصلة من الأسواق المالية .

ثانيا : شروط البنك الأوروبي للاستثمار في التمويل

إن المشاريع التي ينوي البنك الأوروبي الاستثمار فيها ، يتم اختيارها بعناية وفقا للشروط التالية :

- يجب أن يساهم في تحقيق أهداف أوروبية .
- يجب أن يكون ملائما من الناحية الاقتصادية ، المالية ، التقنية والبيئية .
- يجب أن يساهم في جذب تمويلات أخرى .
- دعم الشراكة الأورو–متوسطية فيما يتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان مسار برشلونة المتوسطيين ، باستحداث واستعمال وسائل مالية جديدة .

ثالثا: التمويلات المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار

يلعب البنك الأوروبي للاستثمار دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية واستقرار دول البحر المتوسط ، منذ 1976 مباشرة بعد توقيع 04 بروتوكولات مالية كمساعدات مالية للدول المغاربية على غرار دول المشرق العربي ، ابتدءا من عام 1976 مباشرة بعد التوقيع على الاتفاقيات ، وينتهي الرابع منها عام 1996 ومدة كل واحد منها 05 سنوات .

Femipرابعا : برنامج

تكون القروض من البنك الأوروبي للاستثمار باعتباره هيئة مالية للمجموعة الأوروبية حيث يبين الجدول (2–1) المساهمات في صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة التي تم تلقيها إلى غاية ديسمبر 2015

الجهة المانحة	مجموع المساهمات التي تم تلقيها(الوحدة :ألف أورو
النمسا	2000
بلجيكا	2500
قبرص	1000
المفوضية الأوروبية	1000

فيلندا	1000
فرنسا	7000
ألمانيا	2000
اليونان	3000
ايرلندا	1000
ايطاليا	2500
لوكسمبورغ	4600
مالطا	1500
هولندا	2000
البرتغال	1000
اسبانيا	10000
السويد	1923
المملكة المتحدة	9823
المجموع	53889

التقرير السنوي : حول الجوار الجنوبي وصندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة . www.eib.Org.fr

الشكل رقم (2–2) عمليات البنك الأوروبي للاستثمار2005–2015

العمليات التي صادق عليها الصندوق مابين 2005–2015

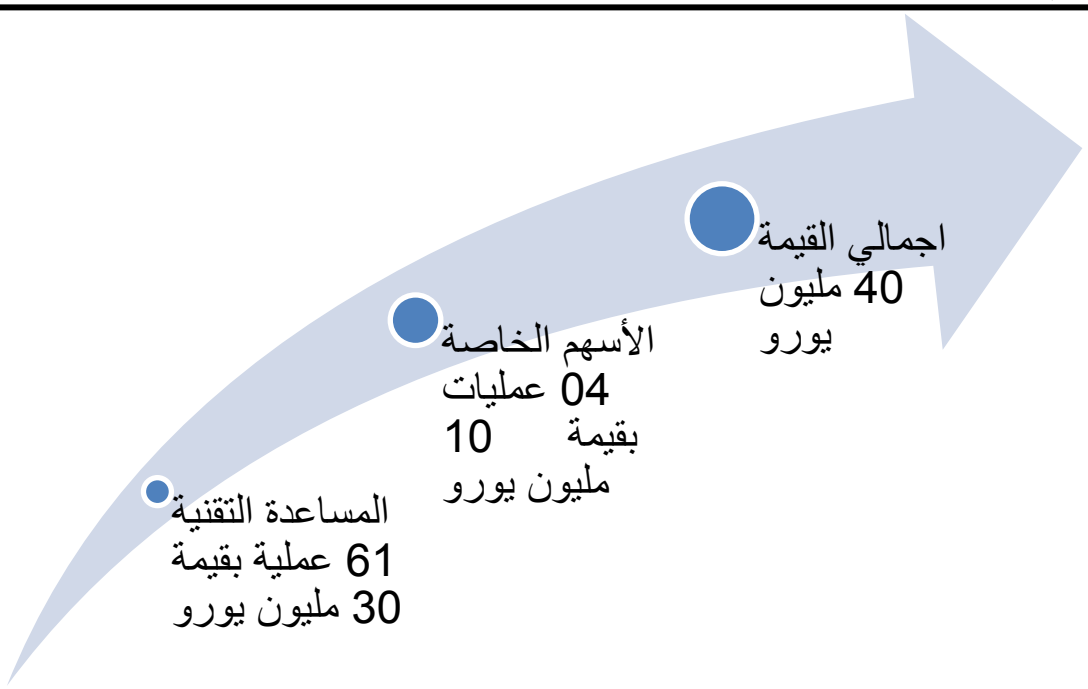

التقرير السنوي :حول الجوار الجنوبي ، مرجع سابق ، ص.08

فهذه القروض والمساعدات قد تكون مساهمات الدول أو من ميزانية المجموعة الأوروبية، مع وضع شروط تفضيلية محددة وفقا لظروف كل حالة .

الفرع الثالث : السياسة الأوروبية للجوار والشراكة

هي آلية مستحدثة بعد برنامج ميدا وعن طريقها يتم مساعدة الدول المتوسطية من طرف الاتحاد الأوروبي ويتحدد مفهومها وأهدافها كالآتي :

أولا : مفهوم سياسة الجوار الأوروبي

انبثقت سياسة الجوار الأوروبية عن المؤسسات الأوروبية وتندرج في إطار المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمن المشترك ، ومن ثم وضع هذه السياسة الجديدة من أجل تعزيز الشراكة مع البلدان الواقعة شرقي حدود دول الاتحاد الموسع .

ونتيجة لضعف نتائج الشراكة الأورو–متوسطية تم توسيع سياسة الجوار لتشمل بلدان الضفة الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط ، حيث يشارك 15 بلدا في سياسة الجوار الأوروبية ، تسعة منها متوسطية هي : الجزائر ، مصر ، إسرائيل ، الأردن ، السلطة الفلسطينية ، سورية وتونس .

أما البلدان أوروبا الشرقية فهي06 دول : أرمينيا ، أذبيجان ، روسيا البيضاء ، جورجيا ، مولدوفيا وأوكرانيا

ثانيا: أهداف سياسة الجوار الأوروبية

سياسة الجوار الأوروبية لا تعني توسيع الاتحاد ، ولا تمنح البلدان المشاركة إمكانية العضوية ، فهي تهدف إلى تشجيع الحكم الراشد والنمو الاجتماعي في البلدان الجوار من خلال :

- توثيق العلاقات السياسية.
- الاندماج الاقتصادي الجزئي
- توفير الدعم من أجل الاستجابة لشروط المواصفات الأوروبية .
- مواكبة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية .

الاتحاد الأوروبي يرى في سياسة الجوار الأوروبي سبيلا للبناء "انطلاقا من الالتزام المشترك حتى القيم المشتركة الديمقراطية[1] ، وحقوق الإنسان ، سلطة القانون ، الحكم الراشد"

المطلب الثاني : آليات التمويل للشراكة الأورو–جزائرية

على غرار باقي الدول المتوسطية فان الجزائر قد استفادت من برامج تمويلية لخدمة اقتصادها وتحقيق التنمية المستدامة في إطار إنشاء أسواق جديدة والتحرير التجاري ، وذلك في ظل اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية

الفرع الأول : برنامج ميدا الموجه للجزائر.

في إطار برنامج ميدا حدد مبالغ المساعدات الأوروبية للجزائر خلال الفترة 1995–2006 مبلغ 510.2 مليون أورو وذلك على مدى فترتين الأولى 1995–1999 وتمثل برنامج ميدا 1 و الفترة الثانية 2000–2006 وتمثل ميدا 2

أولا: برنامج ميدا 1 للجزائر (1995–1999)

حصلت الجزائر على المبالغ التالية وتم توزيعها كالتالي :

[1] صورایة قشیدة ، تمویل المؤسسات الصغیرة والمتوسطة فی الجزائر (دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات "فينالياب") ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، نقود ومالية ، جامعة الجزائر 03 ، 2011–2012

- 79 بالمائة من المبلغ الإجمالي لدعم التحول الاقتصادي وتمثل 129 مليون أورو .
- 18 بالمائة تسهيل التعديل الهيكلي وتمثل مبلغ 30 مليون أورو .
- 3بالمائة موجهة لتعزيز وتحسين التوازن الاقتصادي والاجتماعي ، وتمثل 5 مليون أورو .

الجدول رقم (2–2) يوضح التوزيع السنوي للمبالغ المالية الموجهة للجزائر في إطار ميدا 1 (1995–1999) .

(الوحدة : مليون أورو)

	1995	1996	1997	1998	1999
المبلغ المحدد	_	_	41	95	28
المبلغ المسدد	_	__	_	30	0،2
نسبة التسديد	_	_	_	31،5	0،7

عديسة شهرة ، أثر الجانب المالي للشراكة الأورو–جزائرية على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، نقود ومالية ، جامعة بسكرة ، 2007–2008 من إعداد الطلبة

ترجع المفوضية الأوروبية سبب ضعف المبالغ المخصصة للجزائر إلى أن الوضعية الأمنية خلال التسعينات *أدت إلى توقف معظم المشاريع الممولة بواسطة البروتوكولات المالية السابقة ، وكذلك غلق مقر بعثة المفوضية الأوروبية المسؤولة عن مراقبة هذه المشاريع وتقييمها خلال الفترة 1994الى غاية 1998 . إضافة إلى الانطلاق المتأخر للمشاريع الممولة من قبل برنامج ميدا ، وقلة المشاريع المقدمة من قبل الجزائر خلال فترة البرنامج وحداثة توقيع الاتفاقية .

ثانيا : برنامج ميدا 2

إن التحسن الكبير في المبالغ المخصصة في إطار ميدا 2 والتي بلغت خلال فترة البرنامج (2000–2006) مقدار346.2 مليون أورو ، إلا أن المخصصات السنوية للجزائر لا تزال ضئيلة ولا تغطي احتياجاتها من تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والتنموية .كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–3) يبين المشاريع والنشاطات الممولة من قبل برنامج ميدا (02) في الجزائر

البرامج	المخصص	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
دعم الاتصالات والخدمات البريدية	17	17	_	_	_	_	_	_	_
دعم الصحافيين ووسائل الإعلام	5	5	_	_	_	_	_	_	_
دعم وتحديث الشرطة	8.2	8.2	_	_	_	_	_	_	_
دعم برامج التنمية المحلية وسط وشرق	50	_	_	50	_	_	_	_	_
دعم قطاع التكوين المهني	60	_	52	_	_	_	_	_	_
EMPUS T		_	_	_	4	4	_	_	_
برنامج مرافقة الاتفاقية	15	_	_	_	15	_	_	_	_
تحديث وزارة المالية	10	_	_	_	10	_	_	_	_
تسيير الفضلات الصلبة	5	_	_	_	_	5	_	_	_
تنمية المناطق المتضررة من الإرهاب	30	_	_	_	16	14	_	_	_
إصلاح قطاع التربية	17	_	_	_	_	17	_	_	_
إصلاح قطاع العدالة	15	_	_	_	_	15	_	_	_
برنامج مرافقة اتفاقية الشراكة	35	10	_	_	_	_	_	10	33 بالمائة
تطوير وتحديث سلك الشرطة		25	_	_	_	_	20	5	
دعم المنظمات الغير حكومية	31	10	_	_	_	_	_	_	_ 29
تحديث سلك الشرطة		11	_	_	_	_	10		بالمائة
التنمية الريفية		10	_	_	_	_		11	
دعم برامج تطوير	40	_	_	_	_	_	20	20	38

البنايات القاعدية (المياه والنقل)									بالمائة
المجموع	338.2	30.2	52	150			106		100

أنفال نسيب، دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2014–2015 من اعداد الطلبة.

الفرع الثاني:البنك الأوروبي للاستثمار الموجه للجزائر.

يلعب البنك الأوروبي للاستثمار دور كبير في تمويل الاستثمارات الجزائرية من خلال الجدول التالي الذي يبين المخصصات المالية المقدمة من طرفه .

الجدول رقم(2–4) يبين المخصصات المالية المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار.

البروتوكول الأول (1978–1981)	70مليون أورو بشكل قروض طويلة المدى من موارد البنك ، 19 مليون أورو على شكل قروض خاصة ممولة من موارد ميزانية الاتحاد الأوروبي
البروتوكول الثاني (1982–1986)	107 مليون أورو على شكل قروض طويلة المدى من موارد البنك ، 16 مليون أورو على شكل قروض خاصة ممولة من موارد ميزانية الاتحاد الأوروبي ،
البروتوكول الثالث (1986–1991)	183 مليون أورو على شكل قروض طويلة المدى من موارد البنك ، 4 مليون أورو على شكل قروض خاصة ممولة من موارد ميزانية الاتحاد الأوروبي
البروتوكول الرابع(1991–1996)	280 مليون أورو على شكل قروض طويلة المدى من موارد البنك ، 18 مليون أورو على شكل قروض خاصة ممولة من موارد ميزانية الاتحاد الأوروبي

صورية قشيدة ، المرجع السابق ، ص 18 من إعداد الطلبة .

الجدول رقم (2–5) يبين المساعدات المالية المقدمة للجزائر خلال الفترة (1995–2005).

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
القروض الممنوحة من قبل	100	115	335	30	0	143	225	227	230	0	10	1405

البنك الأوروبي للاستثمار												

أنفال نسيب ، المرجع السابق ، ص176 من إعداد الطلبة .

وبذلك تعتبر قروض استثمارية طويلة المدى لتمكين الجزائر من تأهيل منشاتها القاعدية وتأهيل صناعاتها .

الفرع الثالث : سياسة الجوار الأوروبية في الجزائر.

أما فيما يخص سياسة الجوار الأوروبية لفترة (2014–2020) فقد بلغت الميزانية التي ستوضع ما يقارب18،2 مليار أورو مما يشكل 40 بالمائة زيادة على المبلغ المتاح للدول المتوسطية ومن ضمنها الجزائر

الجدول رقم (2–6) يبين العمليات التي وافق عليها البنك الأوروبي للاستثمار .

	العملية	القطاع	المتعهد	الميزانية المتفق عليها ألف أورو	المبلغ الموقع	المبلغ المصروف
العمليات المنجزة	تحسينات كفاءة تحويلات العمال	القطاع المالي	البنك الأوروبي للاستثمار	–	–	15731.72
إقليمي	دعم القطاع المالي	القطاع المال	البنك الأوروبي للاستثمار	198.00	197.85	197.85
إقليمي	دراسة وصول الشركات الصغيرة إلى أشكال التمويل الخارجي المستدامة	القطاع المالي	البنك الأوروبي للاستثمار	500.00	500.00	500.00
الجزائر	دراسة عملية تعزيز القطاع الخاص على المدى الطويل	القطاع المالي	البنك الأوروبي للاستثمار	195.00	195.00	195.00

المغرب	دراسة عملية تعزيز الادخار الخاص على المدى الطويل	القطاع المالي	البنك الأوروبي للاستثمار	180.00	183.42	179.74
إقليمي	الاحتياجات اللوجستية في البلدان المتوسطية الشريكة	النقل	البنك الأوروبي للاستثمار	597.39	597.39	597.39
إقليمي	برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية	الطاقة	البنك الأوروبي للاستثمار	195.00	195.00	172.56
إقليمي	الآلية المالية لتطوير الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة	الطاقة	البنك الأوروبي للاستثمار	189.05	189.05	172.56
إقليمي	برنامج التسهيلات الأوروبية الاستثمار والشراكة	الطاقة	البنك الأوروبي للاستثمار	200.00	200.00	198.66
إقليمي	برنامج دراسة مع خطة زرقاء	الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم	البنك الأوروبي للاستثمار	180.00	180.00	180.00
إقليمي	مراجعة خدمات تمويل التجارة القائمة على التجارة الأورو– متوسطية	التغير المناخي البيئي	البنك الأوروبي للاستثمار	80.00	80.00	80.00
إقليمي	إمكانية إنتاج الوقود الحيوي برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية	القطاع المالي	البنك الأوربي للاستثمار	200.00	199.00	173.53
إقليمي	مراجعة الآثار الاقتصادية	الطاقة	البنك الأوروبي	70.00	70.00	70.00

	والاجتماعية للتمويل الأصغر		للاستثمار			
تونس	الدعم التقني المتعلق بصندوق رأس المال ا	القطاع المالي	البنك الأوروبي للاستثمار	125.00	125.00	125.00
إقليمي	استراتيجيات تجديد المدن القديمة في منطقة البحر المتوسط	التنمية الحضرية	البنك الأوروبي للاستثمار	185.00	160.95	160.95
المغرب	تشغيل أنظمة الري الحكومية	البيئة والمياه	المكتب الإقليمي للتنمية الزراعية	1000.00	581.36	581.36
إقليمي	تحديد العقبات التي تحول دون التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي	البيئة والمياه	البنك الأوروبي للاستثمار	200.00	200.00	200.00
تونس	تكيف المنتجات المالية مع تحويلات العمال	القطاع المالي	اتحاد البنوك التونسية	489.50	489.50	489.50

www.eib.org.fr

خلاصة الفصل الثاني :

تناولنا في الفصل الثاني ثلاث مباحث حول الشراكة الأورومتوسطية –الجزائرية حيث كان :

- في الأول الشراكة الأورومتوسطية وبالتحديد كيفية انطلاق المبادرة من إعلان برشلونة ومعرفة كذلك محتوى إعلان برشلونة ، إلى جانب أهداف الشراكة من الناحية المتوسطية والاتحاد الأوروبي ومن خلال معرفة الأهداف يتبين أهم المشاريع المنجزة خلال سنة 2015.
- وتطرقنا إلى مشروع الشراكة الأورو–جزائرية وأهم المحاور الخاصة به وهذا من خلال معرفة علاقة الجزائر وتطوراها مع الاتحاد الأوروبي أولا ، إلى جانب تقييم النتائج سواء سلبية أو ايجابية للشراكة الأورو–جزائرية وفي الأخير تحديد أهم الآثار للشراكة كالميزان التجاري والعمالة ...الخ.
- وأخيرا تناولنا تحليل الجانب التمويلي للشراكة الأورومتوسطية–الجزائرية والوقوف إلى أهم البرامج التمويلية (ميدا ، البنك الأوروبي للاستثمار) ودراسة علاقة الدول المتوسطية والجزائر مع الاتحاد الأوروبي من خلال سياسة الجوار الأوروبية وهذا من خلال جداول توضيحية للمبالغ والبرامج.

الفصـــل الثالث

أثار الشراكـــة الأورو - جزائرية على التجارة الخارجية الجزائرية

تمهيد :

يعود الاهتمام بالتجارة الخارجية إلى علاقتها بالتنمية الاقتصادية وما تعنيه من تحولات هيكلية واجتماعية على الساحة الدولية ، فالدور الهام الذي لعبته التجارة الخارجية في تنمية الدول الصناعية المتقدمة ألان القديم منها والحديث يرجع إلى قدرتها على تحقيق الرفاهية الاقتصادية والازدهار الاجتماعي لمجتمعات الدول ، سواء كانت متقدمة أو نامية إلا أن المجتمعات المتقدمة لم تجد صعوبة في ذلك نظرا لتوفر كل متطلبات وجوانب التجارة الخارجية عكس المجتمعات النامية التي تكافح لأجل الوصول إلى ذلك فلم تجد سوا الدخول في تكتلات عن طريق اتفاقات شراكة لفرض نفسها وهذا ما فعلته الجزائر بانضمامها للاتحاد الأوروبي وفق اتفاقية شراكة إلا أن هذه الاتفاقية لا تخلو من آثار تنعكس على جانب التجارة الخارجية من خلال تطور الصادرات والواردات الجزائرية في فترة تنفيذ الاتفاق .

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى :

المبحث الأول : واقع التجارة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني : تحليل تطور أهم عوامل التجارة الخارجية في فترة الشراكة الأورو-جزائرية.

المبحث الثالث : مخاطر الواردات وآفاق الشراكة الأورو-جزائرية على قطاع التجارة الخارجية

المبحث الأول : واقع التجارة الخارجية الجزائرية

تعتبر المبادلات التجارية بين الدول من أهم مصادر التمويل الخارجي ومكسب للعملة الأجنبية ، حيث ترتكز على حركة الصادرات والوردات ، فمنذ الاستقلال والجزائر تسعى لتقوية الجانب الخارجي وعلاقتها بين الدول عن طريق التجارة الخارجية .

المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية

إن مصطلح التجارة الخارجية قديم ويرجع إلى أوقات تجارة الحرير وكانت أول عمليات المبادلات تتم في البحر إلا انه شهد تجسيد نظري له.

الفرع الأول : تعريف التجارة الخارجية

استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة، وهذا في الوقت الذي كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية.

- التعريف الأول: هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.[1]
- التعريف الثاني :هي عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال ، بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع حاجات ممكنة.[2]

من خلال التعريفين السابقين نلاحظ أن التجارة الخارجية مصطلح يقوم على:

- التبادل الدولي السلعي
- التبادل الدولي الخدمي
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال

[1] حمدي عبد العظيم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مكتبة زهراء الشرق ، مصر ، 1996، ص 13

[2] سامي عفيفي حاتم ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ،الكتاب الثالث ، الدار المصرية ،القاهرة ، 2005 ، ص32

- الحركة الدولية للأفراد

ثانيا: جوانب التجارة الخارجية

تعد التجارة من أقدم مظاهر قيام علاقات اقتصادية دولية ولهذا جذبت اهتمامات الدول والفكر الإنساني منذ القدم ومن أهم جوانبها كمايلي :

- أنماط التخصص الدولي في الإنتاج والتبادل الدولي أول موضوع يتحتم التعرف عليه ، وهذا يستدعي بحث القوة الكامنة خلف أنماط تقسيم العمل ، أنماط تخصص الدول والجماعات في إنتاج وتبادل السلع وخدمات محددة بذاتها.
- ظروف وشروط ومعدلات التبادل الدولي ، بعد التعرف على أنماط التجارة الخارجية مما يثير مباشرة التساؤل عن ظروف والأسعار والكميات والنسب التي يتم بمقتضاها التبادل كما يصبح من الضروري تجديد حجم المنافع والخسائر التي تعود على الدولة جراء التبادل بدلا من محاولة الاكتفاء الذاتي .
- يصبح من المفيد التعرف على القيود التي تعوق هذا التبادل وأثارها ، وبواعث فرضها التطور العالمي .

الفرع الثاني : أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع (اقتصادي) من المجتمعات ، سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض ، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة . وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصص الموارد الإنتاجية بشكل عام ، وبالإضافة إلى أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي . وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها ، وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية ومالها من أثار على الميزان التجاري . كان هناك علاقات وثيقة بين التجارة الخارجية

والتنمية الاقتصادية فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الخارجية كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت .[1]

الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

توجد عدة عوامل من شانها التأثير على حجم التجارة الخارجية أهمها:[2]

أولا : انتقال الأيدي العاملة

- تفاوت الأجور من دولة لأخرى ويعود إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول
- الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة
- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.
- درجة التقدم الاقتصادي
- تفاوت مستوى المعيشة ودرجة التحضر
- أثار الحروب والنزاعات ودرجة تأثرها على العمالة

ثانيا : رأس المال

- سعر الصرف ، رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى .
- سعر الفائدة الحقيقي انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة
- سعر الخصم وتكون النسبة مشجعة لانتقال رؤوس الأموال إذا كانت منخفضة .

[1] جمال جويدان الجمل ، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2006 ، ص.ص، 12.14

[2] حمدي عبد العظيم ، المرجع السابق ، ص28

ثالثا : التكنولوجيا إن اختراع آلات جديدة يساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة ويوفر الجهد ، التكاليف والوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري.

المطلب الثاني : السياسة التجارية الخارجية

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف وتعدد وسائل تلك السياسة الاقتصادية بصفة عامة ، تبعا للنظام الاقتصادي السائد فيمكن التمييز بين الوسائل السعرية والوسائل الكمية والوسائل التنظيمية فيما يلي :

الفرع الأول : الوسائل السعرية

يمكن التمييز في شأن هذه الوسائل والتي تؤثر في تيار التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الوردات والصادرات بين كل من الرسوم الجمركية ، الإعانات ، الإغراق ، تخفيض سعر الصرف .

أولا :الرسوم الجمركية

الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا (وردات) خروجا (صادرات) والغالب تفرض الرسوم الجمركية على الوردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية التجارية ، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة اسم التعريفة الجمركية وهناك أنواع متعددة من التعريفات مقسمة كالآتي :

- من حيث كيفية تحديد الرسم الجمركي يميز بين الرسوم القيمية والرسوم النوعية ، والرسوم المركبة . أما الرسوم القيمية فتحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة وتحدد الرسوم النوعية على أساس الوحدة من السلعة بعدد أو الوزن بينما تتضمن الرسوم المركبة رسما نوعيا يضاف إليه رسم قيمي .
- من حيث الهدف يميز بين الرسوم المالية ، والتي تفرض بقصد تحقيق إيراد لخزانة الدولة والرسوم الحمائية والتي تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية .

- من حيث مدى حرية الدولة في فرضها يميز بين التعريفة المستقلة والتعريفة الاتفاقية ، والأولى تنشأ عن إرادة تشريعية داخلية أما الثانية فتكون بموجب اتفاق دولي مع دول أخرى .
- وقد يفرق بين التعريفة البسيطة والمزدوجة والمتعددة تبعا لسعر الضريبة المفروضة

*إن أقدم الأهداف من الناحية التاريخية لفرض الرسوم الجمركية هو الحصول على إيرادات للدولة وأصبحت ألان متعددة الأهداف كفرضها لحماية المنتجات الوطنية .[1]

ثانيا : الإعانات

الغرض منها تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها . وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها ، والإعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس نوعي ، أو غير مباشرة وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي ويقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية تعرف بالرسوم التعويضية على دخول السلع لأراضيها كما أنه عادة ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مماثل من الدول الأخرى المنافسة التي تحرص على الاحتفاظ بمركزها التنافسي في السوق الدولية.[2]

ثالثا: الإغراق

هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج حيث تكون الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية ، ويمكن التمييز من حيث مدى استمراره بين أنواع ثلاثة أنواع ، الإغراق العارض والذي يفسر ظروف استثنائية طارئة ، والإغراق قصير الأجل أو المؤقت ، الذي ينتهي بتحقق الغرض المنشأ من أجله والإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود

[1] محمود الباز ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1984 ، ص. 91

[2] محمد سمير كريم ، الاقتصاد الدولي الحديث ، مكتبة الوعي العربي ، 1984 ، ص.506

احتكار في السوق الوطنية ، يتمتع بالحماية ما يجعل من السهل على المحتكر أن يميز من حيث الثمن الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه.

*ومن الضرورة التدخل إذا كان الإغراق يهدف إلى القضاء على المنافسة في السوق المحلية ثم استغلالها برفع الأثمان كما في حالة الإغراق المؤقت.[1]

رابعا: تخفيض سعر الصرف

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بوحدات نقدية أجنبية ، سواء اتخذ مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ ، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية .

*ومن أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية ، وارتفاع قيمة الوردات الأجنبية وان كان هذا الأثر يتوقف في النهاية على درجة مرونة الطلب لتغييرات الأثمان الناشئة عن هذا التخفيض.[2]

الفرع الثاني :الوسائل الكمية

ومن أهم الوسائل المستخدمة في هذا المجال نظام الحصص وتراخيص الاستيراد .

أولا : نظام الحصص

يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد، ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى .

للكميات والقيم المسموح باستيرادها أو تصديرها وقد تكون الحصص قيمية أو كمية

[1] زكريا أحمد نصر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ، 1966 ، ص.ص ، 333.343

[2] محمد غزلان ، العلاقات الاقتصادية الدولية وتاريخ الفكر الاقتصادي، دار الجماعات المصرية ، 1975، ص.ص، 135.137

*والآثار الاقتصادية للحصص كثيرة ومتنوعة ولا يوجد فرق كبير بينها وبين أثار الرسوم الجمركية ، ففرض نظام ولا يوجد فرق كبير بينها وبين آثار الرسوم الجمركية . ففرض نظام الحصص على السلعة المستوردة يؤدي إلى إيجاد تفاوت بين ثمن في الخارج وفي الداخل مما يخلق فرصة في الحصول على ربح إضافي .

ثانيا : تراخيص الاستيراد

عادة ما يصاحب تطبيق نظام الحصص تراخيص الاستيراد ، وهو عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص إذن سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك ، وقد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة بلا قيد أو شرط وقد تعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد .[1]

الفرع الثالث : الوسائل التنظيمية

يمكن التمييز في شان هذه الوسائل والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية بين المعاهدات والاتفاقات التجارية ، اتفاقات الدفع ، التكتلات الاقتصادية ، إجراءات الحماية الإدارية .

أولا: المعاهدات والاتفاقات التجارية

المعاهدة التجارية اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها ويشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية وأمور ذات طابع سياسي أو إداري .

ثانيا:اتفاقات الدفع

هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان .

ثالثا: التكتلات الاقتصادية

[1] زكريا ناصر ، المرجع السابق ، ص.ص ، 259.276

تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج كما في الاتحاد الأوروبي.

رابعا : الحماية الإدارية

هي إجراءات استثنائية تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية ، ومن بين هذه الإجراءات فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية والتشديد على تطبيق اللوائح الصحية ، المغالاة في تقدير قيمة الواردات فرض رسوم على عملية التفتيش ...الخ وقد تكون تلك الإجراءات أشد على المبادلات الخارجية من حيث التدابير الحمائية الصريحة.

المطلب الثالث : تطور التجارة الخارجية الجزائرية (من الاقتصاد المخطط إلى التحرير)[1]

شهدت الجزائر جملة من العوامل والمتغيرات آثرت على التجارة الخارجية الجزائرية بدءا من الاستقلال إلى الوقت الحالي .

الفرع الأول : تطور التجارة الخارجية في ظل الاقتصاد المخطط

عرفت مرحلة ما بعد الاستقلال تبعية للاقتصاد الاستعماري لأن كل المبادلات التجارية في ذلك الوقت كانت تتم مع السلطات الخارجية يمكن لها الحصول على الجزء الكبير من الموارد المالية التي ستستغل لتنفيذ البرامج الاستثمارية والاستيراد من خلال:[2]

أولا : رقابة الدولة للتجارة الخارجية(1963- 1970

تميز التشريع الجزائري للتجارة الخارجية في الفترة مابين 1963 إلى غاية 1970 بوضع العناصر في وسائل حمائية تقليدية اتخذت ثلاثة أشكال يتعلق الأمر بمراقبة الصرف ، التعريفة الجمركية بالإضافة إلى تحديد إطار لحصص الواردات من السلع .

الجدول رقم (3-1)يبين تطور الصادرات والوردات من 1963الى 1966 الوحدة : مليون دج

[1] وجدي حسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية المصرية ، ص.ص، 213.214

[2] زايد مراد ، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، فرع التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص.ص، 177.180

السنوات	1963	1964	1965	1966
الواردات	2887.0	3471.0	3314.0	3154.0
الصادرات	3610.0	3589.0	3146.0	3070.0

www.Ons.Dz

- نلاحظ من خلال الجدول أن صادرات وواردات الجزائر في الفترة (1963-1966)متزايدة بشكل مستمر وهذا تطبيقا لسياسة الدولة وتحقيق التنمية من التجارة الخارجية.

الجدول رقم (3-2) صادرات وواردات السلع الرئيسية في الفترة (1967-1969)

تصنيف الفئات الاقتصادية(الواردات)	1967	1968	1969
المواد الغذائية والمشروبات	824	716	632
التموين الصناعي	1047	1409	2080
الوقود ومواد التشحيم	40	53	56
الالات والسلع التجهيزية	546	1036	1180
معدات النقل وقطع الغيار	268	362	490
السلع الاستهلاكية	429	446	541
سلع غ مذكورة في مكان اخر	-	1	2
المجموع	3154	4023	4981
الصادرات			
المواد الغذائية والمشروبات	543	625	911
التموين الصناعي	336	450	467
الوقود ومواد التشحيم	2605	2909	3118
الآلات والسلع التجهيزية	29	24	23
معدات النقل وقطع الغيار	32	59	48
السلع الاستهلاكية	27	31	44
سلع غ مذكورة في مكان آخر	-	-	-

المجموع	3572	4098	4611

www.Ons.Dz

- نلاحظ من خلال الجدول أن وردات الجزائر من السلع الرئيسية في تطور مستمر خلال هذه الفترة
- ونلاحظ كذلك أن الصادرات هي الأخرى في تطور.

ثانيا : احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970-1978)

امتدت الحماية في مرحلة ثانية على التجارة الخارجية ، حيث تميزت بتعميم احتكار التجارة الخارجية ، وذلك في إطار المخطط الرباعي الأول والثاني . واتسمت هذه المرحلة بالاحتكار الفعلي من طرف الدولة للتجارة الخارجية لاسيما الواردات هذا الاحتكار تجسد عن طريق إصدار مجموعة من القوانين.

الجدول رقم (3-3) يبين تطور الصادرات والواردات للسلع الرئيسية خلال الفترة (1970-1978) الوحدة :مليون دج

الواردات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
المواد الغذائية والم	680	1848	1139	1218	3544	4633	3595	4488	5029
التموين الصناعي	2422	2256	2449	3325	7120	7548	6527	9170	1065
الوقود ومواد التشحيم	112	180	125	118	196	347	381	335	422
الالات والسلع التحهيزية	1813	1849	1927	2377	4036	6922	6670	9442	1150
معدات النقل وقطع الغيار	691	551	650	1155	1730	2831	3919	4434	5026
السلع الاستهلاكية	484	341	400	678	1117	1457	1114	1601	1798
سلع غ مذكورة	3	3	4	5	11	17	21	4	8

في مكان آخر									
المجموع	6205	6028	6694	8876	17754	23755	22227	29475	34439
الصادرات									
المواد الغذائية والمشروبات	957	486	516	872	650	669	602	526	526
التموين الصناعي	427	328	349	277	558	454	473	405	370
الوقود ومواد التشحيم	3456	3150	4816	6206	18261	17273	21097	23445	23445
الالات والسلع التجهيزية	25	129	95	42	58	118	1	2	4
معدات النقل وقطع الغيار	72	70	34	36	25	21	11	17	4
السلع الاستهلاكية	42	44	43	41	42	28	21	15	14
سلع غ مذكورة في مكان	1	1	1	5	–	–	–	–	–
المجموع	4981	4208	5854	74790	19594	18563	22205	24410	24234

www.Ons.Dz

ثالثا: تخفيف احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1990)

إن قانون 02-78 أضر كثيرا وبشدة المؤسسات الأخرى غير العمومية في مجال المبادلات الخارجية ، غير أنه مع صدور قانون 11-82 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص ، شرع في تأسيس الشركات المختلطة وبذلك تكون الحكومة الجزائرية أكدت نيتها في رفض الاستثمار المباشر لتدخل الرأسمال الأجنبي وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة. إن إعادة تنظيم التجارة الخارجية يعتبر من الشروط الضرورية لتسيير أحسن للاقتصاد ، وهو يسعى بالخصوص إلى تكيف متطلبات المؤسسات مع شروط السوق

الدولية ومن خلال هذه الإصلاحات عمدت الدولة على تفادي الأخطاء السابقة فالأزمة المالية الخانقة التي عرفتها الحكومة الجزائرية جعلتها تعيد النظر في أهداف قانون 78-02 حيث أصبحت من أولوياته المساهمة في ترقية الصادرات تحفيز تنمية الإنتاج الوطني وتكامله تخفيض تكاليف الوردات ، فتح المجال للمؤسسات الخاصة للدخول في التجارة الخارجية حيث أن الدولة تمارس الاحتكار بواسطة امتيازات تمنح لمؤسسات عمومية اقتصادية وهيئات عمومية وكذا التجمعات ذات المصلحة المشتركة.

الجدول رقم (3-4) يبين تطور الصادرات والواردات السلع للفترة (1979-1990)

الوردات	1979	1980	1981	1982	1983	1984
المواد الغذائية والمشروبات	5174	7782	8399	8745	9209	7833
التموين الصناعي	10835	13680	17469	17256	17693	21627
الوقود ومواد التشحيم	550	854	847	317	881	894
الآلات والسلع التجهيزية	10660	11324	11831	11983	12854	12029
معدات النقل وقطع الغيار	3371	4176	7034	7314	5062	5626
السلع الاستهلاكية	1778	2697	3193	3759	3959	3203
سلع غيرمذكورة في مكان آخر	10	6	7	10	124	45
المجموع	32378	40519	48780	49384	49782	51257
الصادرات						
المواد الغذائية والمشروبات	401	431	519	324	178	235
التموين الصناعي	473	476	619	754	702	1204
الوقود ومواد التشحيم	35859	51715	61677	59391	59824	62297
الآلات والسلع التجهيزية	3	5	6	4	1	8
معدات النقل وقطع الغيار	_	1	5	2	_	1
السلع الاستهلاكية	18	20	11	3	17	13
السلع غ مذكورة في مكان آخر	_	_	_	_	_	_
المجموع	36754	52648	628377	60478	60722	63758
الوردات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
المواد الغذائية والمشروبات	9728	7261	7096	9296	19965	16907

التموين الصناعي	18517	16798	13730	1774	25197	26867
الوقود ومواد التشحيم	712	619	643	668	707	840
الآلات والسلع التجهيزية	12492	197	7631	143	15786	26415
مواد النقل وقطع الغيار	5250	4842	3136	3272	4075	11707
السلع الاستهلاكية	2714	2854	1821	2327	4191	3980
سلع غ مذكورة في مكان آخر	78	50	96	47	151	302
المجموع	49491	43394	34153	43429	70072	87018
الصادرات						
المواد الغذائية والمشروبات	281	123	145	178	264	450
التموين الصناعي	863	761	729	1462	1711	2216
الوقود ومواد التشحيم	63299	34003	40700	4294	6892	11860
الآلات والسلع التجهيزية	17	16	61	609	510	547
مواد النقل وقطع الغيار	92	6	60	146	371	107
السلع الاستهلاكية	12	26	41	92	154	187
سلع غ مذكورة في مكان آخر	_	_	_	_	_	172
المجموع	64564	34935	41736	45421	71937	122279

www.Ons.Dz

الفرع الثاني : تحرير التجارة الخارجية

الجزائر كباقي الدول تحتاج إلى إنتاج البلدان الأخرى لمالا يمكن أن تنتجه كما تحتاج إلى تصريف فائض إنتاجها نحو الخارج للحصول على الموارد الضرورية واللازمة. وعليه ارتكزت مراحل تحرير التجارة الخارجية في التالي :

أولا : إجراءات ومراحل تحرير التجارة الخارجية

الجزائر قامت بإصلاح قطاعها التجاري حتى يتماشى ومتطلبات الوضع الاقتصادي الجديد ، حيث شهد هذا الأخير تغييرات جذرية مرت بمراحل غايتها التحرير الكلي للتجارة الخارجية تواكبا مع التطورات الجديدة .

- المرحلة الأولى : التحرير المقيد للتجارة الخارجية

لقد أقر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 والمؤرخ في 07 أوت 1990 لأول مرة منذ تكريس على التجارة الخارجية ، مبدأ تحريرها إذ أصبح استيراد البضائع النهائية لإعادة بيعها مع إعفائها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف أمر مسموح به للمتعاملين التجاريين الذين يمارسون أنشطة البيع بالجملة أو وكلاء معتمدين مقيمين بالجزائر ومن ثم جاء المخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك وأصبح تحرير التجارة رسمي لعدة أسباب منها:

- أنها كانت تخص فئة معينة من المتعاملين الاقتصاديين يعرفون بالملتزمين أو البائعين بالجملة
- لم يكن الاستيراد يخص كل البضائع ، كما تم تحضير قائمة مقيدة .
- كان نشاط الملتزمين أو البائعين بالجملة يستوجب موافقة البنك الجزائري لا الإدارة التجارية.

- المرحلة الثانية : التحرير التام للتجارة الخارجية

بدأت هذه المرحلة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-137 المؤرخ في 13 فيفري 1991 ، والمتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية تحت شرط واحد والمتمثل في تسجيل المتعامل الاقتصادي في السجل التجاري بصفته تاجرا بالجملة وذلك مهما كانت طبيعة السلع المستوردة إلا فيما يخص السلع الأساسية الواسعة الاستهلاك التي تتطلب تسجيلها في قائمة شروط إدارة التجارة في مهمتها التنظيمية ، وهذا لتفادي أي تجاوز يضر بالمستهلك النهائي ، حيث جاءت هذه التعليمة لتضع حدا للمعايير السابقة المتعلقة بالحصول على التمويل والتي تعد من صلاحيات اللجنة . كما تم إعادة النظر في مجموعة من القوائم المتعلقة بالمواد المرخص في استيرادها حيث وضعت ثلاثة قوائم وهي :

- القائمة الأولى : المواد الإستراتيجية

تشمل كل ما يتعلق بالمحروقات والمواد الاستهلاكية وكذا عوامل الإنتاج ،هذه القائمة تستفيد من الحصول على العملة الصعبة بالدرجة الأولى .

- القائمة الثانية : المواد المتعلقة بالإنتاج والاستثمار

تستفيد من العملة عن طريق قروض حكومية.

- القائمة الثالثة : المواد الممنوعة من الاستيراد

تضم هذه القائمة المواد التي لا يمكنها الاستفادة من الحصول على عملة صعبة إلا باستعمال الحساب الخاص بالعملة الصعبة ، كالشاحنات والآلات الكهرو-منزلية ومواد أخرى لا يمكن استيرادها .

جدول رقم (3-5) يبين تطور صادرات وواردات الجزائر في فترة تحرير التجارة (1990-2016)

السنوات	الوردات	الصادرات
1991	139241	233589
1992	188547	249010
3199	205035	239552
1994	340142	324338
1995	513193	498451
1996	49832	740811
1997	501579.9	791767.5
1998	552358.6	588875.6
1999	610673.0	840516.5
0020	690425.7	1657215.6
0120	764862.4	1480335.8
0220	957039.8	1501191.9
0320	1047441.4	1902053.5
0420	1314399.8	2337447.8
0520	1493644.8	3421548.3
0620	1558540.8	3979000.9

0720	1916829.1	4214163.1
2008	2572033.4	5095019.7
2009	2854805.3	3347636.0
2010	3011807.6	4333587.4
2011	3442501.6	5374131.3
2012	5105940.5	7102970.2
2013	54477524.7	6379207.4
2014	3306588.0	9581837.0
2015	59193460	9581837.0
2016	5115135.0	3161344.0

www.Ons.Dz

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر وفي فترة تحرير التجارة انتعشت كل من صادراتها وارداتها .

المبحث الثاني : تحليل وضعية التجارة الخارجية في الجزائر(2005-2016)

تعتبر دراسة وضعية التجارة الخارجية في الجزائر والوقوف على أهم المتغيرات الخاصة بها من المواضيع التي لاقت الاهتمام الكبير في الآونة الأخيرة ذلك أنه وفي إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تغيرت بعض التوليفات الخاصة بها وأهمها:

المطلب الأول : وضعية التجارة الخارجية الجزائرية في العالم

تعتبر الجزائر من الدول التي لها مكانة بارزة على الساحة الدولية إذ أن آخر الإحصائيات للزبائن والموردين والتكتلات الاقتصادية تبين تطورها وبالأخص مع الاتحاد الأوروبي ودوله[1]

الفرع الأول: علاقة الجزائر مع تكتلات الاقتصادية .

[1] www.doune.gov.dz

إن الجزائر كغيرها من دول العالم تقوم بإجراء مجموعة من المبادلات التجارية (صادرات / وردات) وذلك بالحصول على التمويل اللازم والحصص السوقية وهذا كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-6) أهم تبادلات الجزائر مع التكتلات الاقتصادية لسنة 2016

المجموعات التجارية	الواردات		الصادرات	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الاتحاد الأوروبي	22179	47.47	1673.9	21.64
منظمة التعاون والتنمية	6295	13.47	6251	21.64
دول أوروبية أخرى	909	1.95	80	0.28
أمريكا اللاتينية	2857	6.11	1678	5.81
دول اسيا	11618	24.86	2331	8.07
دول المحيط الهادي	_	_	_	_
الدول العربية	1934	4.14	385	1.33
دول المغرب العربي	697	1.49	1368	4.74
دول إفريقيا	238	0.51	51	0.18
المجموع	46727	100	28883	100

www.Douane. gov.Dz

- نلاحظ من خلال الجدول أن الاتحاد الأوروبي هو التكتل الذي يحتل المرتبة الأولى في حجم التعاملات التجارية مع الجزائر بنسبة 47.47 بالمائة (واردات) ،ويرجع هذا إلى اتفاق الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي

الفرع الثاني : شركاء الجزائر التجاريين.

إن غالبية الشركاء التجاريين للجزائر هم دول أوروبية وبالتالي فان التأثيرات على الشركاء التجاريين تكون جد هامة باعتبار ، باعتبار أن هذه الدول تمثل القوى المسيطرة على الوحدة النقدية اليورو وهذا ما يؤكد نجاحه في

المنطقة وتأثيره على حجم المبادلات التجارية على حساب الشركاء الآخرين كأمريكا وكندا وتركيا الذين لا يمكنهم منافسة منطقة اليورو على الأقل في المدى القصير .

أولا: زبائن الجزائر التجاريين .

الجزائر كغيرها من الدول تسعى لكسب زبائن لها لتصريف منتجاتها ونجد أكثر الدول تعاملا دول الاتحاد الأوروبي . الجدول رقم (3-7) أهم زبائن الجزائر التجاريين لسنة 2016

الدول	القيمة
ايطاليا	4779
اسبانيا	3562
أمريكا	3227
فرنسا	3192
البرازيل	1339
كندا	1327
هولندا	1282
تركيا	1232
بريطانيا	1129
بلجيكا	970
البرتغال	820
تونس	610
المغرب	589
سنغافورة	542
الهند	511
المجموع	28883

www. Doune.gov.Dz

- نلاحظ من خلال الجدول أن ايطاليا تتصدر المرتبة الأولى بقيمة 4779 مليون دولار أمريكي ثم تليها اسبانيا ، أمريكا بقيمة 3562،3227 مليون دولار أمريكي على التوالي بالإضافة إلى هذا نجد أن معظم

دول الاتحاد الأوروبي (ايطاليا ، اسبانيا ، فرنسا ، بلجيكا ...) هي من زبائن الجزائر وأكثر تعامل مع الجزائر.

ثانيا: موردي الجزائر .

الوحدة : مليون دولار أمريكيالجدول رقم (3-8) يبين الموردين الرئيسيين للجزائر سنة

الموردين	القيمة
الصين	8396
فرنسا	4744
ايطاليا	4642
اسبانيا	3595
ألمانيا	30092
أمريكا	2342
تركيا	1933
الأرجنتين	1335
البرازيل	1209
كوريا	1033
الهند	920
بريطانيا	765
هولندا	694
السعودية	646
البرتغال	612
المجموع	35875

www.Doune.gov.Dz

- نلاحظ من الجدول أن الصين تحتل المرتبة الأولى للدول الممولة بقيمة 8396 مليون دولار أمريكي ثم تليها فرنسا ، ايطاليا بقيمة 4744، 4642 على التوالي ، ويتصدر عدد دول الاتحاد الأوروبي قائمة الموردين الرئيسيين للجزائر (فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، ألمانيا، هولندا ، البرتغال ...).

المطلب الثاني: تحليل واقع الميزان التجاري الجزائري (2005-2016)

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تذبذبا في الميزان التجاري والوضع الاقتصادي الناتج عن انخفاض أسعار النفط العالمي إلى أدنى مستوياته وهذا يؤثر وبشكل كبير على حالة الجزائر الاقتصادية باعتبارها تعتمد على 95بالمائة من صادراتها على النفط.

الفرع الأول : مفهوم الأزمات السعرية وأثرها على توازن سوق النفط.

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بأسعار النفط 50 قرن تقريبا ، والتي كان مرجعها تغيرات هيكلية مرت بها صناعة النفط خلال تلك الفترات .

أولا: مفهوم الأزمات السعرية في صناعة النفط.

تعرف الأزمات السعرية في صناعة النفط بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق ، يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة . حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب ، أو كلاهما في أن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة .

ثانيا :آثار الأزمات النفطية على موازين المدفوعات.

ترتبت على زيادة أسعار النفط زيادة العجز في موازين مدفوعات كل الدول المتقدمة والدول النامية غير المنتجة للنفط ، وتزيد مشكلة الدين الخارجي أثرها على الدول غير المنتجة . هناك أثريين مالي وحقيقي ، حيث يقصد بالأثر الحقيقي الكمية الحقيقية من السلع والخدمات التي تدفع للدول المنتجة للنفط بسبب ارتفاع أسعاره ، أما الأثر المالي فهو المدفوعات النقدية إلى الدول الرأسمالية من خلال الاستثمار المباشر ، أما الباقي فيتم الاحتفاظ به في بنوك دول أخرى أي أن مشتريات الأوبك من الدول الصناعية أخذت في التزايد متجهة إلى تخفيض العجز في موازين الدول المتقدمة . أما الأثر المالي على موازين مدفوعات الدول الرأسمالية هو الاحتياطات التي يحتفظ بها في تلك الدول ، فمعظم الأرصدة النفطية لدول الأوبك قد تم الاحتفاظ بها في الدول الصناعية (بنوك

واستثمارات قصيرة الأجل [1]). جدول رقم (3-9) يبين صادرات (المحروقات- خارج المحروقات) وواردات الجزائر للفترة 2005-2015.

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صادرات خارج المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	2063
صادرات المحروقات	43937	53496	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	35724
مجموع الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	37787
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852	58580	51501
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	11065	4306	-13714

المركز الوطني للمعلومات الإحصائية www. CNIS.Dz

نلاحظ أن قيمة الصادرات خارج المحروقات في تزايد مستمر حيث كانت قيمتها سنة 2005 ما يقارب 1099 مليون دولار لترتفع بشكل متواصل وتصل سنة 2015 قيمتها ما يقارب2063 مليون دولار .

نلاحظ كذلك أن قيمة صادرات المحروقات هي الأخرى في تزايد مستمر حيث كانت قيمتها سنة 2005 ما يقارب 43937 مليون دولار لترتفع قيمتها بشكل متواصل وتصل سنة 2015 قيمتها 35724 مليون دولار.

نلاحظ أن قيمة الواردات في تزايد مستمر

[1] سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص.ص، 34.35

نلاحظ من خلال مجموع الصادرات أن قيمة صادرات المحروقات أكبر بكثير من قيمة الصادرات خارج المحروقات .

الفرع الثاني : تطور صادرات وواردات الجزائر .

إن الجزائر من الدول التي تعتمد في ميزان مدفوعاتها على الميزان التجاري ، حيث ان التجارة المنظورة والغير منظورة من سلع وخدمات تشكل بالأساس على الصادرات والواردات .

أولا: تحليل صادرات الجزائر في الفترة (2005-2016) .

الصادرات هي عبارة عن إجمالي السلع والخدمات التي يقدرها الديوان الوطني للإحصاء الجزائري وهي تمثل إجمالي السلع والخدمات المباعة من داخل الوطن إلى خارجه على أساس الأسعار السائدة وقت التعامل

الجدول رقم (3-10) يبين صادرات الجزائر في الفترة (2005-2016).

السنوات	الصادرات
2005	44395
2006	54741
2007	60136
2008	79298
2009	45194
2010	57053
2011	73489
2012	73981
2013	6591
2014	95662
2015	34668
2016	28883

www .Ons.Dz

ثانيا: تحليل وردات الجزائر في الفترة (2005-2016)

الوردات هي إجمالي السلع والخدمات المستوردة من الجزائر عن طريق الموانئ البحرية وفي البر والجو التي تم نقل ملكيتها لتغطية الاحتياجات المحلية للاستهلاك النهائي ، والوسيط وتجرى عليها العمليات الجمركية.

الجدول رقم (3-11) يبين وردات الجزائر في الفترة (2005-2016) الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	القيمة
2005	20044
2006	21631
2007	27631
2008	39479
2009	29294
2010	40472
2011	47247
2012	46801
2013	54852
2014	33058
2015	51702
2016	46727

www.Ons.Dz

- نلاحظ من الجدول أن واردات الجزائر في تذبذب من فترة إلى أخرى

الفرع الثالث :تحليل وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2016)

هو عبارة عن المعاملات التجارية التي قامت بها الجزائر مع العالم الخارجي خلال الفترة (2005-2016)

الجدول رقم (3-12) يبين الميزان التجاري الجزائري في الفترة (2005-2016)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15	16
الواردات	20044	21631	27631	39479	29294	40472	47247	46801	54852	33058	51702	46727

الصادرات	44395	54741	60136	79298	45194	57053	73489	73981	65971	95662	34668	28883
الميزان التجاري	24351	33285	32532	39819	59000	16581	26242	27180	99466	14744	-17034	-17844

www. Ons.Dz

- من خلال الجدول نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري من سنة 2005 إلى سنة 2016 حيث كانت قيمته في 2005 اقل من 2006 ،(2435 مليون دولار اقل من 33285) وهذا نتيجة إلى قيمة صادرات النفط و مثلها تذبذب في (2007-2006) وهذا راجع إلى قيمة الصادرات والمواصفات القياسية ومعايير والسلامة ومواعيد دخول السلعة ونظام الحصص ، والرسوم الجمركية...الخ وهذا يضيف تنافسية المنتجات الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية ، ويدفع الاتحاد الأوروبي إلى تغير اتجاه وارداته من الجزائر إلى دول أخرى . أما في سنة 2010 فسجل الميزان التجاري فائض بالمقارنة بالسنوات الماضية وهذا الفائض كان نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات وواصل الميزان التجاري ارتفاعه إلى حدود سنة 2012 من 16581 مليون دولار أمريكي إلى 27180 مليون دولار أمريكي وبهذا يرجع تحسن التجارة الخارجية من (2011-2012) إلى ارتفاع صادرات النفط .
- وفي سنة 2013 حقق الميزان التجاري تراجع طفيف أي 11065 مليون دولار وواصل هذا التراجع إلى حدود سنة 2016 وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط باعتباره المصدر الرئيسي للتمويل .

المبحث الثالث: آفاق وانعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على التجارة الخارجية .

تعد الجزائر من الدول التي يعول عليها الاتحاد الأوروبي في تعاملاته التجارية بنسبة 47.47 بالمائة واردات و 57.95 صادرات سنة 2015 ، ذلك أنها تعتبر مركز تجاري هام للمنتجات الأوروبية ولهذا اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات للتخفيف من حدة آثار الواردات وعدم المساس باتفاق الشراكة.

المطلب الأول : آثار وسياسات الواردات الجزائرية على الاقتصاد الوطني.

يعد قطاع المحروقات عصب الاقتصاد الجزائري وهو يمثل 90 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، هذا باعتبار الجزائر بلد مصدر لمنتوج واحد (النفط) ويعتمد على استيراد جميع المنتجات التي يحتاجها وهذا ما يزيد فاتورة الاستيراد في ظل الشراكة الأورو–جزائرية .

الفرع الأول: الملامح الإستراتيجية لتطوير التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

إن التجارة الخارجية من شانها أن تأثر على شراكة الأورو–جزائرية ، لذلك يجب على الجزائر أن تحاول جاهدة أن تستفيد قدر المستطاع منها بدلا من خسارة الكثير بسبب عدم حسن تأقلمها مع مقتضيات الشراكة ، وذلك لن يحدث إلا إذا ما اقترنت باستراتيجيات فاعلة من شانها أن تدعم مكانة التجارة الخارجية ، وان تزيد من أهمية دورها وطنيا وإقليميا ، وحتى دوليا

الفرع الثاني: آثار الشراكة الأورو–جزائرية على زيادة الاستيراد

تتأثر الشراكة الأورو–جزائرية بجميع عمليات التجارة الخارجية و من أهمها الواردات

ومن أهم الآثار مايلي:

أولا: توقيف فرص نمو الصادرات خارج المحروقات وتنويع الاقتصاد الوطني

يسهم الإفراط في الاستيراد إلى إغراق السوق الجزائري بالسلع الأجنبية ومن ثم عزوف المستثمرين في القطاعات المنتجة ما يعرقل نمو الإنتاج الوطني ومن ثم فرص تنويع الاقتصاد الجزائري بعيدا عن المحروقات وبالتالي عدم إنشاء فرص العمل الكافية لمكافحة البطالة المنتشرة في البلاد لاسيما بين الشباب.

ثانيا : استنزاف احتياطات النقد الأجنبي.

ينجم عن الإفراط في الاستيراد تنامي الطلب على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات مما يسهم في استنزافها على المدى الطويل فكما هو معلوم تقوم الجزائر بإدخال العملة الصعبة إلى البلاد عن طريق مبيعات المحروقات فقط ، بينما السوق هو من يقوم بإخراج تلك العملات إلى الخارج عبر تزايد الاستيراد.

ثالثا : انخفاض القيمة الخارجية للدينار

تعتبر كثرة المستوردات عائقا أمام استقرار القيمة الخارجية للعملة بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسويتها ، وذلك لعدم وجود توازن بين العرض والطلب في سوق الصرف ما ينعكس على انخفاض قيمتها.

رابعا : تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي

يعتبر الإفراط في الاستيراد عاملا مساعدا في نمو الاقتصاد الموازي من خلال انتشار ثقافة العيش على هوامش قطاع التجارة الخارجية في ظل ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب من جهة ، وجمود سوق العمل من جهة أخرى .

الفرع الثالث :السياسات المتخذة للتخفيف من الواردات الجزائرية :

تعتبر السياسات والإجراءات الحكومية من أكثر الوسائل تأثيرا للتخفيف من حدة الواردات في الجزائر ذلك أنها تشمل مايلي :

أولا:الإجراءات المتخذة من قبل السلطات للتحكم في الواردات :

إن نمو المفرط للوردات خلال السنوات الأخيرة قد أصبح هاجسا حقيقيا للسلطات العمومية ، ويرهن مستقبل سياستها وعليه فقد اتخذت بعض الإجراءات لمواجهة هذا الوضع كالسماح بالانخفاض المعتبر لقيمة الدينار الجزائري لاسيما مقابل اليورو.

ثانيا:تدابير قانون المالية التكميلي(2009-2016)

تضمن هذا القانون تدابير لا تسمح بإمكانية استيراد آلات أو تجهيزات مستعملة وحتى تجديدها بضمان وذلك لخدمة الاقتصاد الوطني والتقليل من فاتورة الوردات وكذلك وضع نظام الحصص على بعض المنتجات لتشجيع الصناعة الوطنية .[1]

المطلب الثاني: آفاق الشراكة الأورو-جزائرية.

[1] مراد يونس ، عبد الحميد مرغيث ، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر (في ضوء النمو للوردات) ، مداخلة مقدمة في إطار فعالية اليوم الدراسي حول موضوع ، البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري ، جيجل ، 2016/04/25، ص.ص، 8.9

إن التطلعات الجزائرية والأوروبية على مستقبل العلاقات وبالأخص التجارية منها يدعو إلى الفهم الواسع لأثارها على المدى القريب والبعيد وهذا من خلال:

الفرع الأول : الاستراتيجيات المرافقة لنجاح اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية.

لا يقتصر نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على تحرير حجم المبادلات ودخول السلع الجزائرية ، إلى السوق الأوروبية بل ينبغي على الجزائر تبني جملة من الاستراتيجيات كمايلي :

أولا : إعادة التأهيل الصناعي .

نقصد بالتأهيل اتخاذ مجموعة من الإجراءات قصد تحسين أداء المؤسسة في ظل المنافسة الدولية والتكيف مع التحولات الاقتصادية الدولية قصد الاندماج في الاقتصاد الدولي ، والاستعداد للمنافسة التي ستنتجعن الدخول الحر للسلع الأوروبية ، نحو السوق الجزائري وبذلك تصبح المؤسسات تنافسية على مستوى الأسعار والجودة قادرة على مواكبة تطور الأسواق.

ثانيا : ضرورة تأهيل التكوين .

يشكل التكوين الركيزة الأساسية لعرض يد عاملة مؤهلة لذلك يجب الاهتمام بالتكوين والاستفادة من المساعدات المالية والمادية في إطار برنامج (ميدا) والتي تعمل على تكوين اليد العاملة قصد تأهيل التشغيل ، وبالتالي جلب رؤوس الأموال الأجنبية واستقطاب الأسواق.

ثالثا: ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقيات الشراكة عامل هام لنجاح هذه الاتفاقيات غير أن استقطاب هذه الاستثمارات يتطلب ما يسمى بالمناخ الاستثماري المساعد على ذلك ، والمتمثل في الأوضاع القانونية والاقتصادية ، والسياسية والاجتماعية وتوفير البنى التحتية (الهياكل القاعدية) حيث أن وضعية هذه الأخيرة تؤثر تأثيرا واضحا على الاستثمار لدى العديد من المستثمرين كونها المحدد لقدرة المؤسسة على المنافسة ، باعتبار أن الكهرباء وشبكات النقل (الطرق ، الموانئ ، المطارات ، والسكك الحديدية) وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وخطوط أنابيب النفط والغاز كلها من عناصر الإنتاج وتدخل ضمن تكاليفه. وعلى هذا الأساس ومن أجل تحقيق هذا المسعى ينبغي توفير بنك معطيات يتعلق بحصر الفرص الاستثمارية

المتواجدة في البلاد ، وكذا توضيح مختلف الأنظمة والقوانين والتشريعات المالية والجبائية (كالمعدلات الجباية ، الامتيازات ، الإعفاءات ،...) ووضعها تحت تصرف المستثمرين الوطنيين والأجانب.[1]

الفرع الثاني : مستجدات الشراكة الأورو–جزائرية.

في 2017/03/13 قدم مجلس التعاون الأوروبي الجزائري الذي عقد ب(بروكسل) للشراكة بين الجانبين الجزائري والأوروبي ، في إطار متعدد للمشاركة وتعزيز التعاون في سياق سياسة الجوار الأوروبية وإستراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمي . حيث ستكون الأولويات حتى عام 2020 والمتمثلة في الحوار السياسي وتعزيز الحقوق الأساسية ، وأيضا التعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك التجارة والوصول إلى السوق الأوروبية الموحدة ، فضلا عن الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة وصولا إلى الحوار السياسي ، الأمن والبعد الإنساني إلى جانب الحوار الثقافي ، الهجرة والتنقل وجاء هذا المجلس بأن الأولويات ستكون عن التعاون المالي والتقني الذي سيتم تنفيذه في إطار البرنامج المالي 2018–2020،ويمكن تحديدها في مايلي :

أولا: تنويع الاقتصاد الجزائري والعلاقات التجارية وتنفيذ الدستور الجزائري ، الحكم والمجتمع المدني وإجراء حوار حول الهجرة ، التنقل فضلا عن التعاون في مجال الطاقة.

ثانيا : اتفاقات بمبلغ 40 مليون اورو لدعم الاقتصاد الجزائري ومساعدة السلطات على تحسين مناخ الاستثمار وتطوير قطاع الطاقة المتجددة.

ثالثا: تعتبر الجزائر أول دولة في شمال إفريقيا تتبنى أولويات شراكة محدد لتعميق التعاون المستقبلي مع الاتحاد الأوروبي في المستقبل ، حيث سيتجاوز الاتفاق قطاع الطاقة ليمتد إلى مسالة تحسين الإدارة المالية العامة في الجزائر ، وإدخال نظم معلومات متطورة في جميع الإدارة التابعة لوزارة المالية الجزائرية .

رابعا: تأجيل إقامة منطقة تبادل حر إلى 2020 بعد أن كانت مقررة في 2017 .[2]

[1] بو بقرة ناصر ، إستراتيجية الشراكة الأجنبية ودورها في تفعيل الاقتصاد الوطني (حالة الشراكة الأورو–جزائرية) مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة مستغانم، 2013–2014، ص.ص،174.172

[2] عبد الله مصطفى ، اتفاقيات مجلس الشراكة الأوروبي – الجزائري ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 13986 ، 2017/03/14، 10:12

خلاصة الفصل:

يتناول هذا الفصل آثار الشراكة الأورو-جزائرية على التجارة الخارجية ومن خلاله تطرقنا :

- إلى واقع التجارة الجزائرية مفهومها باعتبارها حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد بين الدول وجوانبها إضافة إلى العوامل المؤثرة فيها : انتقال اليد العاملة ، رأس المال، التكنولوجيا. وتطرقنا إلى السياسة التجارية الخارجية وبالتحديد الوسائل السعرية والكمية والتنظيمية، والتجارة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال إلى الوقت الحالي ، والتي مرت بمرحلتين الاقتصاد المخطط والتحرير.

- إلى وضعية التجارة الخارجية في الجزائر (2005–2016) وهذا من خلال معرفة موقع الجزائر ومواردها باعتبارها من الدول النامية التي تعتمد في صادراتها على سلعة واحدة وهي النفط ، بالإضافة إلى معرفة علاقة الجزائر بالمجموعات التجارية وتناولنا أهم الشركاء التجاريين لسنة 2016 ووجدنا أن الحصة الأكبر كانت لدول الاتحاد الأوروبي، وفي الأخير تناولنا تحليل واقع الميزان التجاري الجزائري وتأثره بالأزمات النفطية ، من خلال دراسة حركة الصادرات والواردات
- إلى آفاق وانعكاسات الشراكة الأورو–جزائرية على التجارة الخارجية من خلال آثار وسياسات الواردات الجزائرية على الاقتصاد الوطني وهذا من خلال آثار وسياسات الواردات الجزائرية على الاقتصاد الوطني حيث نجد توقيف فرص النمو خارج المحروقات ، استنزاف احتياطات النقد الأجنبي ، انخفاض الدينار الجزائري ومن ثم معرفة الاستراتيجيات الكفيلة بالنهوض بالاقتصاد الوطني في ظل الشراكة الأورو–جزائرية، كضرورة التأهيل الصناعي ، ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات وفي ظل التزام الطرفين في تطبيق الشراكة تم تمديد تاريخ إنشاء منطقة التجارة الحرة إلى حدود 2020.

خاتمـة عامـة

في الواقع عرف النظام الاقتصادي العالمي عدة تحولات أهمها كان توسع نطاق التحرر الاقتصادي ، وهيمنة الفكر الليبرالي على العلاقات الاقتصادية الدولية مما أدى إلى التوجه المتزايد نحو التكتل بين الدول بغرض تعزيز المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المكونة لهذه الترتيبات ، فانفتحت من ضمنه معابر التصدير والاستيراد مما سمح بحرية انتقال السلع والخدمات بدون قيود و إقامة بعض المشروعات المشتركة وحرية انتقال رؤوس الأموال بهدف الاستثمار . وهذا مابين بوجود تأثيرات كبيرة في الاقتصاد العالمي والدول النامية بصفة خاصة ومن أجل النفاذ للأسواق العالمية والاستفادة من التكنولوجيا وتعزيز المناخ الاستثماري بضمان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، في هذا السياق نجد نموذج التكامل الأوروبي الراغب في توسيع مناطق نفوذه ومنافسة القوى الاقتصادية الأخرى . هذا ما جعله يطرح مشاريع للتعاون والشراكة سواء مع تكتلات اقتصادية أو مع دول بصورة ثنائية ، ومن بينها مشروع الشراكة مع دول الضفة الشرقية والجنوبية لحوض المتوسط.

وانطلاقا من هذه المستجدات سعت الجزائر إلى التوافق مع هذه الديناميكية الجديدة للنظام الاقتصادي العالمي ، والدخول مع الاتحاد الأوروبي على شكل شراكة وهذا في إطار الامتيازات المقدمة للطرفين كبرنامج المساعدات المالية وفتح الأسواق لحرية التجارة الخارجية ، ومما لاشك فيه أن هذه الخطوة التي أقدمت عليها الجزائر سيترتب عنها انعكاسات وآثار ستمس أغلب القطاعات الاقتصادية بدرجات متفاوتة ، ويعتبر قطاع التجارة الخارجية موضوع الدراسة من أكثر القطاعات تأثيرا بهذه الشراكة من خلال أهم إحصائيات الميزان التجاري الجزائري وأهم موردي وزبائن الجزائر ، وبهذا انتهجت الجزائر مجموعة من الإجراءات أو السياسات الاقتصادية مست أغلب القطاعات قصد تهيئة مستقبل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

- ✓ **<u>اختبار فرضيات الدراسة :</u>**

1 إن الاستراتيجيات الجديدة التي قدمتها الشراكة الأورو–جزائرية في إطار التمهيد للدخول في منطقة التجارة الحرة تثبت نجاحها واستمراريتها وخاصة فيما يخص المحور الاقتصادي والمالي ومرافقة التجارة الخارجية الجزائرية للبرامج التمويلية **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى**

2 إن الجزائر قد استفادت من بعض المساعدات المالية في إطار الشراكة الأورو–جزائرية إلا أنها لا تغطي قطاعات هامة كقطاع التجارة الخارجية الذي يتأثر من خلال زيادة الواردات الجزائرية وبالتالي التأثير على الميزان التجاري الذي بدوره يؤثر على الاقتصاد الوطني **وهذا ما ينفي الفرضية الثانية**

3 نجاح الحكومة الجزائرية في وضع خطط للتخفيف من الوردات الجزائرية عن طريق السياسات والإجراءات التكميلية وعدم التأثير على بنود الشراكة الأورو–جزائرية **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .**

✓ **<u>النتائج العامة للدراسة</u> :**

من خلال هذه الدراسة استنتجنا مايلي :

1. عمل الاتحاد الأوروبي بهيئاته وأنشطته إلى السعي لتعزيز مكانته على الساحة الدولية وفرض هيمنته سواء على مستوى الدول المنظمة إليه أو على صعيد الاتفاقيات .
2. إن اهتمام الجزائر بالاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول لها في حين أن اهتمام الاتحاد الأوروبي بالجزائر في إطار سياسته المتوسطية .
3. شمل اتفاق الشراكة العديد من المحاور السياسية ، الاقتصادية ، الأمنية ، الاجتماعية ، الثقافية واستفادت الجزائر في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مساعدات مالية وفقا لبرامج وخطوط البنك الأوروبي للاستثمار وسياسة الجوار والشراكة .

4. أن نتائج الميزان التجاري تبين أنه في فترة الشراكة الأورو–جزائرية رصيده شهد تذبذبا نظرا لزيادة حجم الواردات والصادرات الجزائرية وهذا راجع إلى تقلبات أسعار البترول ، وان الزبائن وموردي الجزائر في الآونة الأخيرة معظمهم من الاتحاد الأوروبي

رغم الايجابيات التي يتيحها اتفاق الشراكة إلا أنه له انعكاسات سلبية نذكر منها :

5–إن الاتحاد الأوروبي قوة موحدة عملاقة على مختلف الأصعدة بينما الجزائر لا تتمتع بهذه القوة ، إذن فالعلاقة هنا غير متكافئة لأنها تجمع العمالقة والضعفاء .

6–سعيا منها بضرورة اغتنام هذه الفرصة انتهجت السلطات الجزائرية مجموعة من السياسات والإجراءات للنهوض بالتجارة الخارجية ومواكبتها مع التطورات ، إلا أن هذه السياسات لم تكن كافية لمواجهة هذه التحديات التي تفرضها الشراكة .

7–أن الإفراط في الاستيراد يؤدي إلى توقيف فرص نمو الصادرات خارج المحروقات وفي ظل انخفاض أسعار البترول يؤدي إلى تأرجح كفة الميزان التجاري إلى الجانب السلبي وبالتالي عدم الاستفادة من اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية .

- ✓ **<u>التوصيات:</u>**

1. ضرورة العمل على تسريع عجلة تنمية الاقتصاد الوطني للنهوض بالتجارة الخارجية وتفعيلها وهذا من أجل تحقيق أعلى عوائد بأقل تكاليف وفي الوقت المناسب، وهذا من خلال الاستثمار باتفاق الشراكة الأورو–جزائرية والامتيازات الممنوحة من طرفه
2. إن اتفاق الشراكة الأورو–جزئرية على مدى 12 سنة بين نجاحه من ناحية المحتوى والمفاوضات والمشاريع إلا أنه يجب أن تكون له متابعة مستمرة من حيث التوقيت في التطبيق .
3. ضرورة العمل على إيجاد سياسات وإجراءات جديدة في الحكومة تعمل على زيادة الصادرات الجزائرية بما يخدم مصلحة الاقتصاد نحو الاتحاد الأوروبي .

4. ضرورة العمل على ربط أهداف قطاعات الاقتصاد الوطني تجارة ، صناعة وزراعة وهذا ما يسهل تنفيذ الشراكة الأورو–جزائرية لضمان نجاحها وتحقيق فوائد للطرف الجزائري.
5. الاستفادة من الإصلاح الجديد لنظام الجمارك فيما يخص قواعد المنشأ والذي جاء للتحديد الدقيق لأرقام التسلسلية للمنتجات وبالتالي تسهيل التبادلات التجارية وعمليات الاستيراد والتصدير وهذا تمهيدا لمنطقة التجارة الحرة في حدود 2020
6. الاستفادة من القوانين والإجراءات الجديدة الخاصة بنظام الحصص فيما يخص الواردات الجزائرية وعدم تأثيرها على بنود اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية .
7. ضرورة تفعيل و دعم مشاريع البحث والتطوير والابتكار وهذا بما يتواكب مع التطورات والسياسات الجديدة للقوانين والأنظمة من أجل تخصيص الاستثمارات القادمة من الاتحاد الأوروبي وتحديد أولويات الاقتصاد الوطني من اكتساب التكنولوجيا والمعرفة الفنية والعلمية
8. ضرورة الاهتمام بالاستثمار الأجنبي في إطار الشراكة الأورو–جزائرية خاصة في القطاع الصناعي والتجاري .

✓ **<u>آفاق البحث:</u>**

في ظل الرهانات والتحولات العالمية لم يبقى للدول النامية حل سوى التكتل مع الدول المتقدمة المسيطرة والمهيمنة على العالم ، ومن ثم سعت الدول النامية إلى تغيير سياساتها بما يتواكب مع الشراكات المتفق عليها وهذا بهدف تقليص الفارق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وحسب الدراسة التي قمنا بها وفي ظل النتائج المتوصل إليها ، نحن نرى بأن هناك العديد من الأسئلة في هذا المجال التي يمكن البحث فيها مستقبلا ، نقدمها للباحثين المهتمين بهذا التخصص على النحو التالي :

1. انعكاس منطقة التجارة الحرة الأورو–جزائرية على الاقتصاد الجزائري في ظل التطورات الحديثة
2. تأثير الإصلاحات الجديدة في التجارة الخارجيةعلى الشراكة الأورو–جزائرية

3. كيفية الاستفادة من اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية لتسريع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

4. البرامج المالية الأوروبية في ظل الأزمات المالية وخروج بريطانيا

أولا : المراجع بالعربية

I. الكتب:

1-أحمد سيد النجار وآخرون ،التحولات الاقتصادية العربية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان ،الأردن الطبعة الأولى ،2004.

2-أحمد سعيد نوفل ، الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة (الواقع والتحديات) ، كلية العلوم السياسية جامعة اليرموك ، الأردن.سنة ؟

3-إيمان عطية ناصف ، هشام محمد عمارة ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2008.

4-إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2002 .

5-النجفي سالم توفيق ، إشكالية الزراعة العربية (رؤية اقتصادية معاصرة) ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1993 .

6-بيلا بلاسا ، نظرية التكامل الاقتصادي ، ترجمة رشيد البراوي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1964 .

7-جمال جويدان الجمل ، التجارة الدولية_، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2006 .

8-جون وليماسون وآخرون ، التكامل النقدي العربي ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، لبنان ،1981.

9-حسن نافعة ، التنظيم العالمي من الحلف المقدس إلى الأمم المتحدة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة 1997.

10-حسن نافعة ، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2004 .

11-حمدي عبد العظيم ، اقتصاديات التجارة الدولية_، مكتبة زهراء الشرق ، مصر ، 1996 .

12-دنيا عبد الله الدباس ، التكامل النقدي العربي ، دائرة الأبحاث ودراسات ، الأردن ، 1985 .

13-زكريا أحمد نصر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ، 1966.

14-سعد الله داود ، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر

15-سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الطبعة الثانية ، الجزء الثاني ، الدار المصرية ، مصر ، 1994.

16-سامي عفيفي حاتم ، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتنظيم ، الطبعة الرابعة ، جامعة حلوان ، مصر ، 2003.

17-سامي عفيفي حاتم ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ، الدار المصرية ، القاهرة ، 2005.

18-سهير محمد السيد ، محمد محمد البنا ، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2004 .

19-عبد الوهاب حميد رشيد ، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشركة ، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، مصر ، 1985.

20-عثمان أبو حرب ، الاقتصاد الدولي ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008

21-علي القزويني ، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي (في ظل العولمة) ، منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، ليبيا، 2004 .

22-كامل بكري ، التكامل الاقتصادي ، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 1984

23-فتح الله ولعو ، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية ، دار الحداثة والنشر ، الطبعة الأولى ، لبنان، سنة؟

24-محمود الباز ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1984 .

25-محمد توفيق عبد المجيد ، العولمة والتكتلات الاقتصادية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2013

26-محمد سمير كريم ، الاقتصاد الدولي الحديث ، مكتبة الوعي العربي ، 1984 .

27-محمد عبد المنعم وأحمد فريد مصطفى ، الاقتصاد الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1999

28-محمد مدحت عزمي ، الواردات والصادرات دراسة السوق العربية المشتركة ، مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2002 .

29-محمد مصطفى كمال ، فؤاد نهر ، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2001 .

30-محمد هشام حواجكية ، التكتلات الاقتصادية الدولية ، مديرية المطبوعات الجامعية ، سوريا ، 1972

31-موريس شيف ول ، الن وينترز ، التكامل الإقليمي ، والتنمية ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، ترجمة كوميت للتصميم الفني ، مصر ، 2002 .

32-وجدي حسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية المصرية، سنة ؟

33-نورمان كلاك ، الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا ، ترجمة محمد رضا محرم ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، 1996.

34-يوسف أبو فارة ، الأزمات المالية والاقتصادية (بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008) ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2015 .

II-أطروحات دكتوراه ورسائل الماجستير :

1-أنفال نسيب ، دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2014-2015 .

2-زايد مراد ، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، فرع تسيير ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 .

3-إبراهيم بوجلخة ، دراسة تحليلية وتقيمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية ، مذكرة ماجستير ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، 2012-2013 .

4-بوبقرة ناصر ، إستراتيجية الشراكة الأجنبية ودورها في تفعيل الاقتصاد الوطني (حالة الشراكة الأورو-جزائرية) ، مذكرة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة مستغانم ، 2013-2014 .

5-صوارية قشيدة ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة الشراكة الجزائرية الأوروبية للمساهمات فيناليب) ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2011-2012

6-شهرة عديسة ، أثر الجانب المالي للشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، نقود ومالية ، جامعة بسكرة ، 2007-2008.

III-الملتقيات العلمية :

1-عبد المجيد قدي ، الجزائر ومسار برشلونة ، الفرص والتحديات ، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية .

2-مراد يونس ، عبد الحميد مرغيت ، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر على ضوء (نمو الواردات)، مداخلة في إطار فعالية اليوم الدراسي حول فعالية اليوم الدراسي حول موضوع البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري ، جيجل 2016/04/25.

IV- مقالات ومجلات:

1-بهلولي فيصل ، الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية في بناء الاتحاد المغربي ، دراسة مقارنة لتجربتي التكامل في الاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي ، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة ، العدد 12(جوان 2015) .

2- عبد الله مصطفى ، اتفاقيات مجلس الأوروبي – الجزائري ، جريدة الشرق الأوسط الدولية ، العدد 13986

3-محمد الأطرش ، التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأورو-متوسطية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد-272-10، 2001 .

4-محمد الرشيد قريش ، التنمية المستقلة في مصر واستراتيجيات تحقيق القدرات التقنية الذاتية ، مجلة التعاون الصناعي ، العدد 30 ، الخليج العربي ، أكتوبر ، 1997 .

5-محمد حبش ، الأزمة المالية اليونانية ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد 3 ، العدد 4 ، عمان ، الأردن .

6-معسكري سمرة ، بوشنافة الصادق ، تقييم التعاون الأوروبي الجزائري ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، العدد الاقتصادي 29(3) ، جامعة الجلفة .

7-ناصر سعدي ، العربي للتكامل الاقتصادي ، يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 23-24 فيفري 2005 .

IIV- تقارير وبروتوكولات :

1-التقرير السنوي حول الجوار الجنوبي وصندوق دعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة ديسمبر 2015

2-مشروع تقرر حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الدورة العامة السادسة والعشرون ، جويلية 2005 .

3-بروتوكول الشراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى .

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1-Ouvrages :

Fathallah oualaou , après Barcelone , le Maghreb est nécessaire ,édition , l harmattan , paris , 1996 .

2-Rapports document de travail études :

Commission européenne , le programme MEDA office des publication cefficielles des communales européennes Luxembourg , 1998 .

3-Articles :

Schmid dorothée , optime le processus de Barcelone occasion al papiers N'' 36 , juillet , institut d'étude de l'union européenne , paris ,2002 .

ثالثا : المواقع الالكترونية

أحمد الأناضول ، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، مجلة الرأي اليوم ، فيفري 2017.

1-www .araiyoum .com

2-www.CNIS.dz

3-www.Douane.gov.Dz

4-www.eib.Org.fr

5-https //revues.univ-ouargla.dz

6-https//www.moqatel.com

إياد الزامي ، مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا .

7-www.kitabat.com

8-www.wailarda.com

9-www.ar.wikipedia .org-wiki, Client and supplier countries of the ER28

الملاحـق

جدول 2.2: صادرات و واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى
من سنة 1975 إلى 1982

الوحدة : 10^6 دج

تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى / الـــواردات	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
المواد الغذائية و المشروبات	4 633	3 595	4 488	5 029	5 174	7 782	8 399	8 745
التموين الصناعي (غ م م)	7 548	6 527	9 170	10 655	10 835	13 680	17 469	17 256
الوقود و مواد التشحيم	347	381	335	422	550	854	847	317
الآلات والسلع التجهيزية	6 922	6 670	9 442	11 501	10 660	11 324	11 831	11 983
معدات النقل و قطع الغيار	2 831	3 919	4 434	5 026	3 371	4 176	7 034	7 314
السلع الاستهلاكية (غ م م)	1 457	1 114	1 601	1 798	1 778	2 697	3 193	3 759
سلع غير مذكورة في مكان آخر	17	21	4	8	10	6	7	10
المجـــمـــوع	**23 755**	**22 227**	**29 475**	**34 439**	**32 378**	**40 519**	**48 780**	**49 384**
الـــصادرات								
المواد الغذائية و المشروبات	669	602	526	562	401	431	519	324
التموين الصناعي (غ م م)	454	473	405	370	473	476	619	754
الوقود و مواد التشحيم (*)	17 273	21 097	23 445	23 279	35 859	51 715	61 677	59 391
الآلات والسلع التجهيزية	118	1	2	4	3	5	6	4
معدات النقل و قطع الغيار	21	11	17	4	-	1	5	2
السلع الاستهلاكية (غ م م)	28	21	15	14	18	20	11	3
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	-	-	-	-	-	-	-
المجـــمـــوع	**18 563**	**22 205**	**24 410**	**24 234**	**36 754**	**52 648**	**62 837**	**60 478**

(*) تمت تسوية أرقام صادرات المحروقات ابتداءا من عام 1977

جدول 3.2 : صادرات و واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى
من سنة 1983 إلى 1990

الوحدة : 10^6 دج

تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى / الـــواردات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
المواد الغذائية و المشروبات	9 209	7 833	9 728	7 261	7 096	9 296	19 965	16 907
التموين الصناعي (غ م م)	17 693	21 627	18 517	16 798	13 730	17 774	25 197	26 867
الوقود و مواد التشحيم	881	894	712	619	643	668	707	840
الآلات والسلع التجهيزية	12 854	12 029	12 492	10 970	7 631	10 043	15 786	26 415
معدات النقل و قطع الغيار	5 062	5 626	5 250	4 842	3 136	3 272	4 075	11 707
السلع الاستهلاكية (غ م م)	3 959	3 203	2 714	2 854	1 821	2 327	4 191	3 980
سلع غير مذكورة في مكان آخر	124	45	78	50	96	47	151	302
المجـــمـــوع	**49 782**	**51 257**	**49 491**	**43 394**	**34 153**	**43 427**	**70 072**	**87 018**
الـــصادرات								
المواد الغذائية و المشروبات	178	235	281	123	145	178	264	450
التموين الصناعي (غ م م)	702	1 204	863	761	729	1 462	1 711	2 216
الوقود و مواد التشحيم(*)	59 824	62 297	63 299	34 003	40 700	42 934	68 927	118 600
الآلات والسلع التجهيزية	1	8	17	16	61	609	510	547
معدات النقل و قطع الغيار	-	1	92	6	60	146	371	107
السلع الاستهلاكية (غ م م)	17	13	12	26	41	92	154	187
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	-	-	-	-	-	-	172
المجـــمـــوع	**60 722**	**63 758**	**64 564**	**34 935**	**41 736**	**45 421**	**71 937**	**122 279**

(*) تمت تسوية أرقام صادرات المحروقات ابتداءا من عام 1977

الملاحـق

جدول 4.2 : صادرات و واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى من سنة 1991 الى 1996

الوحدة : 10^6 دج

تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى / الـــواردات	1991	1992	1993	1994	1995	1996
المواد الغذائية و المشروبات	30 860	50 696	47 555	93 515	132 962	138 928
التموين الصناعي (غ م م)	50 555	84 017	98 353	165 203	236 944	157 639
الوقود و مواد التشحيم	3 393	2 380	2 679	1 762	5 138	5 533
الآلات والسلع التجهيزية	38 966	34 178	40 445	49 552	90 345	108 154
معدات النقل و قطع الغيار	9 888	11 492	12 156	24 224	34 397	55 012
السلع الاستهلاكية (غ م م)	5 572	5 567	3 535	4 881	13 002	32 227
سلع غير منكورة في مكان اخر	7	217	310	1 005	405	833
المجـــــــموع	**139 241**	**188 547**	**205 035**	**340 142**	**513 193**	**498 326**
الـــــصادرات						
المواد الغذائية و المشروبات	957	1 743	2 265	1 159	5 233	9 260
التموين الصناعي (غ م م)	4 077	7 425	8 077	10 791	17 886	44 226
الوقود و مواد التشحيم(*)	226 800	237 545	228 120	311 362	473 064	682 139
الآلات والسلع التجهيزية	1 227	1 727	356	434	1 616	2 371
معدات النقل و قطع الغيار	124	182	38	72	84	222
السلع الاستهلاكية (غ م م)	403	388	695	520	568	2 593
سلع غير منكورة في مكان اخر	1	-	1	-	-	-
المجـــــــموع	**233 589**	**249 010**	**239 552**	**324 338**	**498 451**	**740 811**

(*) تمت تسوية أرقام صادرات المحروقات بدءا من عام 1977

جدول 5.2 : صادرات و واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى من سنة 1997 الى 2002

الوحدة : 10^6 دج

تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى / الـــواردات	1997	1998	1999	2000	2001	2002
المواد الغذائية و المشروبات	141 358,6	145 413,2	145 486,6	167 013,1	169 992,2	204 480,6
التموين الصناعي (غ م م)	145 210,4	163 414,8	178 186,6	201 889,6	244 098,4	296 614,3
الوقود و مواد التشحيم	7 378,6	6 869,4	9 870,2	9 427,5	10 271,4	10 889,9
الآلات والسلع التجهيزية	119 061,2	127 980,9	152 676,4	163 997,0	193 536,0	247 390,0
معدات النقل و قطع الغيار	51 207,1	61 766,4	68 344,1	90 502,5	82 050,5	113 528,5
السلع الاستهلاكية (غ م م)	36 750,4	46 908,9	56 041,3	57 500,5	64 855,6	83 848,9
سلع غير منكورة في مكان اخر	613,7	4,9	67,9	95,5	58,3	287,6
المجـــــــموع	**501 579,9**	**552 358,6**	**610 673,0**	**690 425,7**	**764 862,4**	**957 039,8**
الـــــصادرات						
المواد الغذائية و المشروبات	1 979,4	2 002,2	2 017,2	2 651,5	2 220,5	3 332,5
التموين الصناعي (غ م م)	25 257,4	18 372,9	21 685,3	38 281,7	44 262,0	48 984,9
الوقود و مواد التشحيم (*)	762 709,6	566 616,1	811 266,5	1 611 973,6	1 428 968,1	1 441 871,6
الآلات والسلع التجهيزية	475,1	883,3	2 941,8	2 983,0	2 664,6	3 445,2
معدات النقل و قطع الغيار	791,8	235,6	1 681,0	1 160,1	1 924,4	1 812,8
السلع الاستهلاكية (غ م م)	554,2	765,5	924,6	165,7	296,1	1 744,9
سلع غير منكورة في مكان اخر	-	-	-	-	-	-
المجـــــــموع	**791 767,5**	**588 875,6**	**840 516,5**	**1 657 215,6**	**1 480 335,8**	**1 501 191,9**

(*) تمت تسوية أرقام صادرات المحروقات بدءا من عام 1977

الملاحـق

جدول 6.2 : صادرات و واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى من 2003 الى 2008

الوحدة : 10^6 دم

تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الـــواردات						
المواد الغذائية و المشروبات	203 072,3	245 329,7	243 101,0	251 311,0	314 009,1	464 487,7
التموين الصناعي (غ م م)	321 280,7	376 591,3	424 523,9	538 536,1	685 381,4	940 763,5
الوقود و مواد التشحيم	7 408,1	10 891,9	12 336,4	13 321,9	13 171,3	16 154,5
الآلات والسلع التجهيزية	294 531,5	373 431,1	400 059,3	397 666,6	427 576,8	538 753,0
معدات النقل و قطع الغيار	124 662,2	185 491,6	273 901,0	219 425,2	315 412,7	413 538,6
السلع الاستهلاكية (غ م م)	96 486,6	122 664,2	139 723,3	138 280,0	161 277,9	198 336,2
سلع غير مذكورة في مكان آخر	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
المجـــــموع	**1 047 441,4**	**1 314 399,8**	**1 493 644,8**	**1 558 540,8**	**1 916 829,1**	**2 572 033,4**
الـــصادرات						
المواد الغذائية و المشروبات	3 559,2	5 294,6	5 027,7	6 168,0	6 413,2	7 457,9
التموين الصناعي (غ م م)	44 030,2	41 111,2	57 840,5	72 747,3	82 220,2	78 125,4
الوقود و مواد التشحيم (*)	1 850 067,7	2 286 309,3	3 355 000,0	3 895 736,2	4 121 790,4	4 970 025,1
الآلات والسلع التجهيزية	1 247,2	1 210,5	1 774,5	1 248,3	761,4	1 575,8
معدات النقل و قطع الغيار	923,4	2 739,9	1 390,3	2 261,8	1 804,2	1 889,2
السلع الاستهلاكية (غ م م)	2 225,9	782,4	515,2	839,3	1 083,7	35 946,4
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	-	-	-	-	-
المجـــــموع	**1 902 053,5**	**2 337 447,8**	**3 421 548,3**	**3 979 000,9**	**4 214 163,1**	**5 095 019,7**

(*) ثمنت تنمية أرقام صادرات المحروقات بدءا من عام 1977

جدول 7.2: صادرات و واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى من 2009 الى 2011

الوحدة : 10^6 دم

تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى	2009	2010	2011
الـــواردات			
المواد الغذائية و المشروبات	391 287,8	392 523,9	709 561,2
التموين الصناعي (غ م م)	1 045 013,5	1 103 483,0	1 085 795,5
الوقود و مواد التشحيم	13 656,2	37 460,0	49 433,7
الآلات والسلع التجهيزية	706 197,0	747 567,1	812 556,1
معدات النقل و قطع الغيار	483 912,3	489 988,2	517 969,7
السلع الاستهلاكية (غ م م)	214 738,4	240 768,6	267 185,4
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	16,9	0,0
المجـــــموع	**2 864 805,3**	**3 011 807,6**	**3 442 501,6**
الـــصادرات			
المواد الغذائية و المشروبات	8 464,8	24 006,9	26 045,3
التموين الصناعي (غ م م)	64 788,5	86 219,4	121 265,7
الوقود و مواد التشحيم (*)	3 270 227,5	4 220 106,0	5 223 836,8
الآلات والسلع التجهيزية	1 582,5	1 481,6	994,0
معدات النقل و قطع الغيار	1 547,6	987,8	1 207,5
السلع الاستهلاكية (غ م م)	1 025,1	785,7	782,1
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	-	-
المجـــــموع	**3 347 636,0**	**4 333 587,4**	**5 374 331,3**

(*) ثمنت تنمية أرقام صادرات المحروقات بدءا من عام 1977

جدول 1.1: تطور الصادرات و الواردات من 1963 الى 1966

مليون دج

	1963	1964	1965	1966
الواردات	2 887,0	3 471,0	3 314,0	3 154,0
الصادرات	3 610,0	3 589,0	3 146,0	3 070,0

جدول 2.1 : الواردات حسب المنطقة من 1964 الى 1966

مليون دج

المنطقة / السنة	1964	1965	1966
فرنسا	2 449	2 330	2 167
دول من منطقة الفرانك	188	169	81
دول خارج منطقة الفرانك	834	815	906
المجموع	3 471	3 314	3 154

جدول 3.1 : الصادرات حسب المنطقة من 1964 الى 1966

مليون دج

المنطقة / السنة	1964	1965	1966
فرنسا	2 793 ,0	2 282 ,0	2 070 ,0
دول من منطقة الفرانك	94,0	119,0	31,0
دول خارج منطقة الفرانك	702,0	745,0	919,0
المجموع	3 589,0	3 146,0	3 070,0

جدول 1.2: صادرات و واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى
من سنة 1967 الى 1974

الوحدة : 10^6 دج

تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974
الـــــواردات								
المواد الغذائية و المشروبات	824	716	632	680	1 848	1 139	1 218	3 544
التموين الصناعي (غ م م أ) *	1 047	1 409	2 080	2 422	2 256	2 449	3 325	7 120
الوقود و مواد التشحيم	40	53	56	112	180	125	118	196
الآلات والسلع التجهيزية	546	1 036	1 180	1 813	1 849	1 927	2 377	4 036
معدات النقل و قطع الغيار	268	362	490	691	551	650	1 155	1 730
السلع الاستهلاكية (غ م م أ) *	429	446	541	484	341	400	678	1 117
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	1	2	3	3	4	5	11
المجـــــــموع	3154	4 023	4 981	6 205	6 028	6 694	8 876	17 754
الـــــصادرات								
المواد الغذائية و المشروبات	543	625	911	957	486	516	872	650
التموين الصناعي (غ م م أ) *	336	450	467	427	328	349	277	558
الوقود و مواد التشحيم	2 605	2 909	3 118	3 456	3 150	4 816	6 206	18 261
الآلات والسلع التجهيزية	29	24	23	25	129	95	42	58
معدات النقل و قطع الغيار	32	59	48	72	70	34	36	25
السلع الاستهلاكية (غ م م أ) *	27	31	44	42	44	43	41	42
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	-	-	1	1	1	5	-
المجـــــــموع	3 572	4 098	4 611	4 981	4 208	5 854	7 479	19 594

* غ م م أ = غير مذكورة في مكان آخر

I - TENDANCE GENERALE

Les résultats globaux obtenus en matière des réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie pour la période de l'année 2016 font ressortir un déficit de la balance commerciale de 17,84 milliards de dollars US, soit une légère augmentation de 4,8% par rapport à celui enregistré durant l'année 2015. Cette tendance s'explique simultanément par la baisse plus importante des exportations par rapport à celle des importations qui on été enregistrées durant la période sus-citée.

En termes de couverture des importations par les exportations, les résultats en question, dégagent un taux de 62% en 2016 contre 67% enregistré en 2015.

Valeurs en millions

	Année 2015		Année 2016*		Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Dinars	Dollars	
Importations	5 193 460	51 702	5 115 135	46 727	-9,62
Exportations	3 481 837	34 668	3 161 344	28 883	-16,69
Balance Commerciale	-1 711 623	-17 034	-1 953 791	-17 844	
Taux de Couverture (%)	67		62		

** RESULTATS PROVISOIRES*

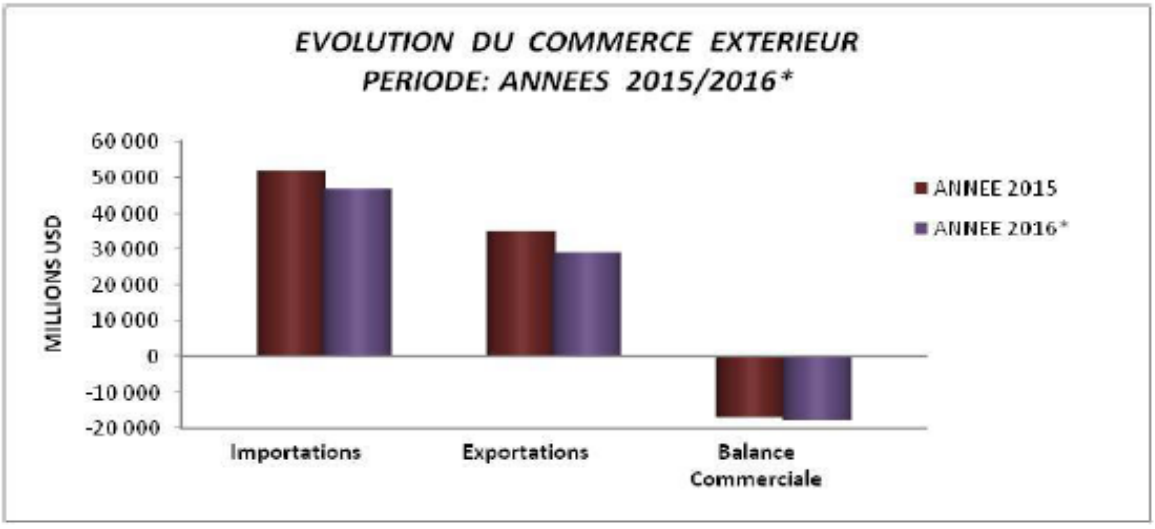

RECAPITULATIF DES RESULTATS DE LA BALANCE COMMERCIALE

PERIODE : ANNEES (2013/2016*)

Valeurs en millions

	ANNEE 2013		ANNEE 2014		Evol (%)	ANNEE 2014		ANNEE 2015		Evol (%)	ANNEE 2015		ANNEE 2016*		Evol (%)
	Dinars	Dollars	Dinars	Dollars		Dinars	Dollars	Dinars	Dollars		Dinars	Dollars	Dinars	Dollars	
Importations	4 368 548	55 028	4 719 708	58 580	6,45	4 719 708	58 580	5 193 460	51 702	-11,74	5 193 460	51 702	5 115 135	46 727	-9,62
Exportations	5 157 233	64 974	4 837 538	60 054	-7,57	4 837 538	60 054	3 481 837	34 668	-42,27	3 481 837	34 668	3 161 344	28 883	-16,69
Balance Commerciale	788 685	9 946	117 830	1 474	-	117 830	1 474	-1 711 623	-17 034	-	-1 711 623	-17 034	-1 953 791	-17 844	-
Taux de Couverture (%)	118		103		-	103		67		-	67		62		-

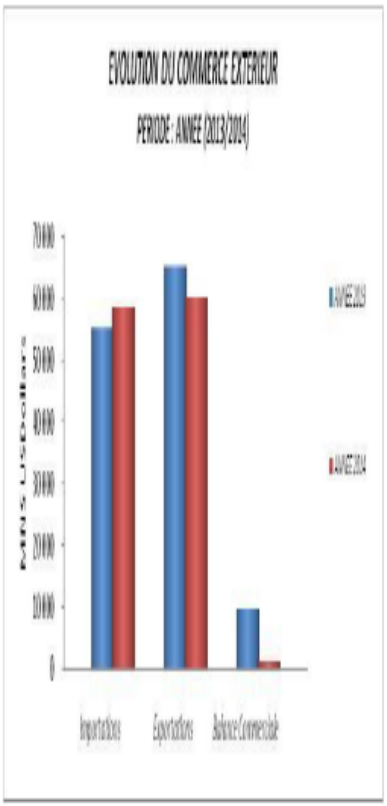

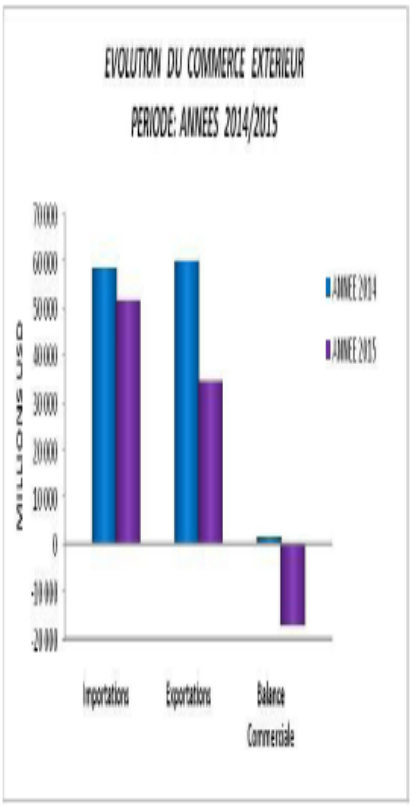

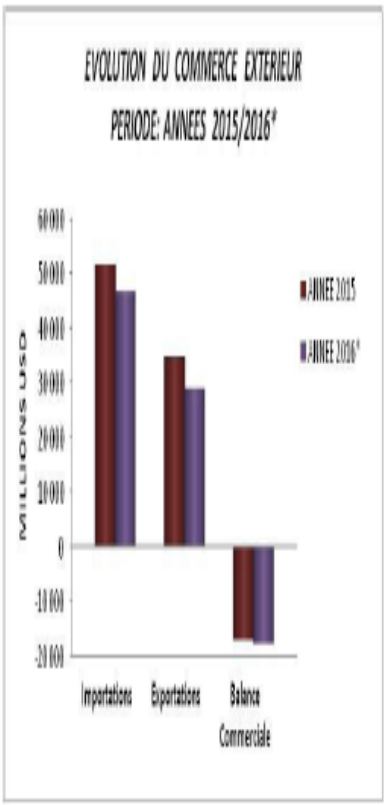

1/ UNION EUROPEENNE (UE)

Les pays de l'Union Européenne sont toujours les principaux rtenaires de l'Algérie, avec les proportions respectives de 47,47% des portations et de 57,95% des exportations.

Par rapport à l'année 2015, les importations en provenance de l'UE ont registré une baisse de 12,97% passant de 25,48 milliards de Dollars US en 15 à 22,18 milliards de Dollars US en 2016 et pour les exportations de lgérie vers ces pays, ont aussi diminué de 6,24 milliards de Dollars US, t 27,15 %.

A l'intérieur de cette région économique, on peut relever que notre rincipal client est l'Italie qui absorbe plus de 16,55% de nos ventes à étranger, suivi par l' Espagne de 12,33% et la France de 11,05%.

Pour les principaux fournisseurs, la France occupe le premier rang des ys de L'UE avec 10,15%, suivie par l'Italie et l'Espagne avec une oportion de 9,93% et de 7,69% du total des importations de l'Algérie au urant de l'année 2016.

/ LES PAYS DE L'OCDE (hors UE)

Les pays de l'OCDE (hors UE) viennent en deuxième position avec une rt de 13,47% des importations de l'Algérie en provenance de ces pays, et de ,64% des exportations de l'Algérie vers ces pays.

ECHANGES EXTERIEURS DE L'ALGERIE PAR REGIONS ECONOMIQUES

PERIODE :ANNEE (2015/2016)

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Importation	ANNEE 2015		ANNEE 2016		Evolution (%)
	Dollars	Structure (%)	Dollars	Structure (%)	
Union Europeenne	25 485	49,29	22 179	47,47	-12,97
O.C.D.E (Hors U.E)	7 363	14,24	6 295	13,47	-14,50
Autres Pays d' Europe	1 225	2,37	909	1,95	-25,80
Amérique du Sud	2 822	5,46	2 857	6,11	1,24
Asie	11 850	22,92	11 618	24,86	-1,96
Océanie	-	-	-	-	-
Pays Arabes (Hors U.M.A)	1918	3,71	1934	4,14	0,83
Pays du Maghreb Arabe (U.M.A)	680	1,32	697	1,49	2,50
Pays d' Afrique	359	0,69	238	0,51	-33,70
Total	51 702	100	46 727	100	-9,62

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Exportation	ANNEE 2015		ANNEE 2016		Evolution (%)
	Dollars	Structure (%)	Dollars	Structure (%)	
Union Europeenne	22 976	66,27	16 739	57,95	-27,15
O.C.D.E (Hors U.E)	5 288	15,25	6 251	21,64	18,21
Autres Pays d' Europe	37	0,11	80	0,28	116,22
Amérique du Sud	1 683	4,85	1 678	5,81	-0,30
Asie	2 409	6,95	2 331	8,07	-3,24
Océanie	71	-	-	-	-
Pays Arabes (Hors U.M.A)	572	1,65	385	1,33	-32,69
Pays du Maghreb Arabe (U.M.A)	1 550	4,47	1 368	4,74	-11,74
Pays d' Afrique	82	0,24	51	0,18	-37,80
Total	34 668	100	28 883	100	-16,69

PRINCIPAUX PARTENAIRES DE L'ALGERIE

Période : ANNEE 2016

Valeurs en Millions de USDollars

Principaux Clients	Valeurs	Structure (%)	Evolution (%)
ITALIE	4 779	16,55	-8,87
ESPAGNE	3 562	12,33	61,76
USA	3 227	11,17	-47,46
FRANCE	3 192	11,05	-30,02
BRESIL	1 339	4,64	-9,28
CANADA	1 327	4,59	107,02
PAYS-BAS	1 282	4,44	-34,69
TURQUIE	1 232	4,27	-31,56
GRANDE BRETAGNE	1 129	3,91	-53,37
BELGIQUE	970	3,36	-2,61
PORTUGAL	820	2,84	-9,69
TUNISIE	610	2,11	-27,64
MAROC	589	2,04	-6,21
SINGAPOUR	542	1,88	83,11
INDE	511	1,77	89,96
Sous Total	25 111	86,94	
Total Général	28 883	100 %	

Valeurs en Millions de USDollars

Principaux Fournisseurs	Valeurs	Structure (%)	Evolution (%)
CHINE	8 396	17,97	1,87
FRANCE	4 744	10,15	-12,59
ITALIE	4 642	9,93	-4,29
ESPAGNE	3 595	7,69	-8,96
ALLEMAGNE	3 009	6,44	-12,20
USA	2 342	5,01	-13,77
TURQUIE	1 933	4,14	-5,20
ARGENTINE	1 335	2,86	4,22
BRESIL	1 209	2,59	5,13
REP DE COREE	1 033	2,21	-11,78
INDE	920	1,97	-17,49
GRANDE BRETAGNE	765	1,64	-15,28
PAYS-BAS	694	1,49	-24,73
ARABIE SAOUDITE	646	1,38	5,56
PORTUGAL	612	1,31	-
Sous Total	35 875	76,78	